الإعلام

وتجريف العقل الجمعي

في مرحلة التحول الديمقراطي

د. محمد سيد أحمد



الإعلام وتجريف العقل الجمعي

في مرحلة التحول الديمقراطي

دكتور

محمد سيد أحمد

طبعة 2015

أحمد ، محمد سيد.

الإعلام وتجريف العقل الجمعي فى مرحلة التحول الديمقراطى، / د. محمد سيد أحمد – ط ١.- الجيزة: اطلس للنشر والانتاج الاعلامى، ٢٠١٤ .

٢٤٨ ص ، ٢٤ سم

تدمك: ٧ ٣٣٣ ٣٩٩ ٩٧٧ ٩٧٨

١- الاعلام ٢- وسائل الاعلام

أ - العنوان

٣٠١,١٦١

الإعلام وتجريف العقل الجمعي

في مرحلة التحول الديمقراطي

دكتور

محمد سيد أحمد

الكتاب : الإعلام وتجريف العقل الجمعي

المؤلف : د. محمد سيد احمد

الغلاف : اسلام حمدى

الناشر: أطلس للنشر والإنتاج الإعلامى ش.م.م

٢٥ش وادى النيل – المهندسين – الجيزة

atlas@innovations-co.com

www.atlas-publishing.com

تليفون : ٣٣٤٦٥٨٥٠ – ٣٣٠٤٢٤٧١ – ٣٣٠٢٧٩٦٥

فاكس : ٣٣٠٢٨٣٢٨

****

أطلس

رئيس مجلس الإدارة

عادل المصرى

عضو مجلس الإدارة المنتدب

نوران المصرى

رقم الإيداع

٢٠١٤/٢٢٨٧٣

الترقيم الدولى

٩٧٨-٩٧٧-٣٩٩-٣٣٣-٧

الطبعة الاولى

طبعة 2015

إهداء

إلى طلابي الأعزاء الذين أثرت مناقشاتهم هذا العمل وأنضجت أفكاره الرئيسية، إلى إعلاميّ المستقبل المبدع: أحمد زيادة، والمتميزة : تسنيم عادل والواعدين: خالد الكفراوي ومحمد منصور وعبد الرحمن البشاري وعبد الرحمن مدحت ومحمد يحيى وعمر فوزي، لكم مني كل الحب والتقدير.

د/ محمد سيد أحمد

إهداء
••••



المقدمة

المقـــدمـــة

لقد أصبح الإعلام أحد أهم أدوات تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، ويبرز هذا الدور بشكل أكبر في إطار المجتمعات النامية، ومنها المجتمع المصري، حيث يستقي المواطن الكثير من معلوماته ومعارفه بواسطة وسائل الإعلام خاصة المرئية في ظل ارتفاع نسبة الأمية. وعملية تشكيل الوعي من خلال وسائل الإعلام ليست بريئة على الإطلاق، فدائمًا ما تتحكم فيها مصالح القوى المسيطرة على هذه الوسائل سواء كانت قوى سياسية أو اقتصادية، حيث توجهها إما إلى تشكيل وعي حقيقي وموضوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، من خلال تصوير الواقع كما هو عليه بكل أبعاده دون تهميش وإزاحة أو تجزئة وتفتيت، وهذا نادرًا ما يحدث في عالمنا المعاصر إلا إذا كانت مصالح القوى المسيطرة تبغي ذلك، وهذه العمليات تنقلنا مباشرة من تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع إلى تزييف الوعي بها.

وتعد عملية تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام المقروءة أو المسموعة أو المرئية هي الأكثر انتشارًا وإبهارًا وتغلغلاً لدى كافة فئات وشرائح وطبقات المجتمع ذلك لأنها تصل لكافة الجماهير في عقر ديارهم دون وجود أي عوائق تمنع ذلك، وبما أن أحد أهم أدوار العلم الاجتماعي هي مشاركته في قضايا النقد الاجتماعي والإسهام في إنضاج وعي الجماهير حيث لا يكتفي هنا بدوره التنويري، بل يتعداه للقيام بدور تحريضي للجماهير من أجل تشكيل وعيها بحقوقها وطبيعة الاستغلال الذي تتعرض له وضرورة المطالبة بهذه الحقوق والثورة من أجلها.

لذلك فإن الدراسات التي يحتويها هذا الكتاب تحاول أن تلقي الضوء على بعض القضايا والمشكلات الاجتماعية، ومعالجة الإعلام لها حيث تستخدم بعض الأساليب التي تكون متعمدة غالبًا، وبلا وعي أحيانًا، من قبل القائمين، والمشاركين في العملية الإعلامية

لتزييف وعي الجماهير وتسطيحه عبر عمليات التهميش والإزاحة أحيانًا والتجزئة والتفتيت أحيانًا أخرى، لكن تظل عملية القياس على الواقع هي الوسيلة التي نسعى من خلالها إلى توعية الجماهير بأساليب تزييف وعليها عبر الآلة الإعلامية الجهنمية الجبارة.

وينطلق الكتاب من فرضية علمية أساسية ترى أن الإعلام الحديث يعد أحد أهم وسائل تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، وهذا هو أحد الأدوار والوظائف الحقيقية للإعلام، لكن الواقع يؤكد أيضًا أن هناك قوى سياسية واقتصادية تسيطر على وسائل الإعلام وتستغلها للانحراف بها عن أدوارها ووظائفها الأساسية، وبذلك تتحول من وسائل لتشكيل الوعي الاجتماعي إلى وسائل يتم بواسطتها تزييف الوعي الاجتماعي للجماهير وإبعاد أذهانهم عن قضايا ومشكلات مجتمعهم الأساسية. وسوف نسعى لاختبار هذه الفرضية عبر صفحات هذا الكتاب للتأكد من مدى صدقها أو كذبها.

ويخرج الكتاب في خمسة فصول بخلاف المقدمة والخاتمة، يشكل كل فصل وحدة عضوية مرتبطة بالفكرة الأساسية للكتاب والمعتمدة على اختبار الفرضية العلمية التي ينطلق للتحقق منها هذا العمل، لذلك جاء الفصل الأول بعنوان: الإعلام والمجتمع بين تشكيل الوعي وتزييفه «رؤية نظرية»، حيث يتناول دور الإعلام في تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع «نماذج مختارة» ثم دور الإعلام في تزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، ثم آليات تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام وآليات كشفه.

وجاء الفصل الثاني بعنوان: الهجرة غير الشرعية بين حلم الشمال والموت غرقاً وتزييف الوعي، حيث يتناول واحدة من القضايا والمشكلات الاجتماعية التي واجهت المجتمع المصري في الآونة الأخيرة من خلال دراسة ميدانية، ثم محاولة كشف دور الإعلام

في تناولها والتعامل معها سواء بتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بها أو بتزييف الوعي بها من خلال التهميش والإزاحة أو التجزئة والتفتيت.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: الاتجار في الأعضاء البشرية وتزييف الوعي، حيث يتناول واحدة من إلقضايا والمشكلات الاجتماعية التي انتشرت مؤخرًا في المجتمع المصري من خلال دراسة ميدانية، ثم محاولة كشف دور الإعلام في تناولها والتعامل معها سواء على مستوى تشكيل الوعي بها أو تزييفه.

وجاء الفصل الرابع بعنوان: العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري وتزييف الوعي، حيث يتناول قضية العدالة الاجتماعية باعتبارها واحدة من القضايا الجوهرية التي طالبت بها قطاعات كبيرة من الجماهير المصرية في العقود الأربعة الأخيرة، من خلال دراسة تحليلية للخطاب السياسي المصري بتنوعاته الفكرية المختلفة، وعبر وسائله الإعلامية الصحفية للكشف عن دورها في تناول القضية سواء بتشكيل وعي اجتماعي بها أو تزييفه.

وجاء الفصل الخامس بعنوان: ثورتي مصر بين تشكيل الوعي وتزييفه حيث يتناول قضية الثورة المصرية في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو باعتبارها الظاهرة الاجتماعية الأبرز التي شهدتها الساحة المجتمعية المصرية خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث نعرض لموقف الإعلام المقروء والمرئي سواء الرسمي أو الخاص من الثورتين، ومن خلال دراستين تحليلية وميدانية للكشف عن دور الإعلام في تناول قضية الثورة سواء بتشكيل وعي اجتماعي بها أو تزييفه.

ولا يمكن ختام هذه المقدمة قبل توجيه الشكر لأصحابه وأبدأ بأستاذي العالم الجليل الأستاذ الدكتور/ سمير نعيم (أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس ومؤسس المدرسة النقدية في علم الاجتماع المصري) الذي كانت مناقشاته الثرية الأساس الذي بني عليه

هذا العمل. هذا إلى جانب تشجيعه الدائم لتطوير أفكارنا واتخاذ موقف نقدي منها، ثم أتوجه بالشكر للأخ والصديق الأستاذ الدكتور/ محمد شومان (عميد المعهد العالي الدولي للإعلام بأكاديمية الشروق) صاحب فكرة إعداد مؤلف يتناول العلاقة بين الإعلام والمجتمع في هذه اللحظة التاريخية الفاصلة من تاريخ الوطن. خاصة وأن المكتبة العربية تفتقر إلى حد كبير لهذا النوع من الدراسات. والشكر موصول لطلابي الأعزاء بالمعهد العالي الدولي للإعلام بأكاديمية الشروق الذين شاركوا في جمع المادة العلمية بالفصل الأخير والذي تضمن دراستين؛ الأولى ميدانية، والثانية تحليلية، حيث قاموا ببذل مجهود كبير من أجل توفير المادة الخاصة بالصحف والمحطات التليفزيونية وكذلك تطبيق استطلاع الرأي على زملائهم في الفرق المختلفة وهم: أحمد زيادة بالفرقة الرابعة، وخالد الكفراوي ومحمد منصور وعبد الرحمن البشاري بالفرقة الثانية، وأخيرًا: أبعث بباقة من الورد لروح أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور/ عبد الباسط عبد المعطي - رحمه الله - الذي كان وعيه الاجتماعي يصحح وعينا. والذي ما زالت روحه حاضرة دائمًا تناقشني وتوجهني وترشدني وتنتقدني كالعادة من أجل التطوير والتجويد، لذلك أبدًا لن أنساك أستاذي الحبيب ما حييت.

د. محمد سيد أحمد

القاهرة الجديدة ٢٠١٤

الفصل الأول

الإعلام والمجتمع بين تشكيل الوعي وتزييفه

«رؤية نظرية»

مقدمة

أولًا: دور الإعلام في تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع.

«نماذج مختارة»

ثانيًا: دور الإعلام في تزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع.

ثالثًا: آليات تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام وآليات كشفه.

مقدمة:

سيظل الوعي الاجتماعي موضوعًا هامًا وخطيرًا، وقضية علمية وسياسية، بل وأخلاقية في نفس الوقت. فنضج هذا الوعي هو المدخل الحقيقي لتحقيق إرادة الإنسان وتحريرها. وضمانًا لكل إمكانات التحدي والتصدي وبناء المجتمع وتنميته. ومن هنا فإن محاولات تزييف وعي الإنسان وإن كانت تسمو إلى حد وصفها بالجريمة السياسية والأخلاقية فذلك لأنها محاولات تهدر حقًا من حقوق الإنسان في أن يعرف ويدرك ويشارك ويحاسب ويتابع ويقيم من حوله وما حوله[1].

ولعل محاولة توضيح دور وسائل الإعلام في التأثير في هذا الوعي، تكشف عن الدور الإنساني لهذه الوسائل، وتُميط اللثام عن مآرب المرسلين للمادة الإعلامية، وقيمهم، ومصالحهم، وهل يظلون في مواقعهم أم يجب استبدالهم بآخرين لهم خصائص وقيم تحتاجها طبيعة المرحلة التاريخية الحاسمة التي يمر بها الإنسان العربي ومجتمعه[2].

ومن هذا المنطلق واستنادًا إليه يأتي هذا الفصل التمهيدي لمحاولة صياغة إطار نظري لدراسة دور الإعلام في التعرف على قضايا ومشكلات المجتمع ومحاولة تشكيل وعي حقيقي بها، ودور الإعلام في عملية تزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، هذا إلى جانب تحديد الآليات المستخدمة في عملية تزييف الوعي. محاولين صياغة الفرضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الكتاب في فصوله التالية والتي ترى أن الإعلام الحديث بأشكاله المختلفة -سواء المقروء أو المسموع أو المرئي- يقوم بدور مزدوج في عملية الوعي الاجتماعي، ففي بعض الأحيان يقوم بدور هام في تشكيل وتنوير هذا الوعي الاجتماعي، وفي أحيان أخرى كثيرة ينحرف عن هذا الدور ليكون أداة لتزييف الوعي الاجتماعي متأثرًا بأيديولوجية النخبة السياسية والاقتصادية المسيطرة على وسائل الإعلام.

أولا: دور الإعلام في تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع:

«نماذج مختارة»

يعد الإعلام في العصر الحديث أحد أهم أدوات تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، وعملية تشكيل الوعي من خلال وسائل الإعلام ليست بريئة على الإطلاق، فدائمًا ما تتحكم فيها مصالح القوى المسيطرة على هذه الوسائل سواء كانت قوى سياسية أو اقتصادية، فالقوى السياسية تسيطر دائمًا على وسائل الإعلام الرسمية، في حين أن القوى الاقتصادية تفرض هيمنتها على وسائل الإعلام الخاصة المملوكة لها.

وإذا كان من مصلحة هذه القوى السياسية والاقتصادية المهيمنة والمسيطرة على وسائل الإعلام كشف حقائق الواقع الاجتماعي فإنها تسعى إلى تشكيل وعي اجتماعي حقيقي بقضايا ومشكلات المجتمع، فمن خلال وسائل الإعلام يتم جذب انتباه الجمهور، وتوجيه اهتمامه لقضايا معينة، فوسائل الإعلام تلعب دورًا كبيرًا في تحديد الموضوعات التي تشغل الرأي العام، وفي الواقع أن أي مشكلة أو قضية لا تتعرض لها وسائل الإعلام لا يمكن أن تجد طريقها إلى الانتشار السريع بين الجمهور، فما يميز وسائل الإعلام عن غيرها من وسائل الاتصال البدائية هو سرعة الانتشار، وقدرتها الكبيرة على إثارة الاهتمام لدى الجمهور، ويمكن القول: إن ما تنشره أو تذيعه وسائل الإعلام يصبح معروفًا للجمهور، وما لا تنشره أو ما لا تذيعه وسائل الإعلام لا يعرف الجمهور عنه شيئًا، ومن هنا تتضح أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام الحديثة في عملية تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع في الوقت الراهن.

وهناك العديد من النماذج التي أوضحت الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تلعبه في تشكيل الوعي بالقضايا والمشكلات المجتمعية، حين تكون إرادة القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة والمهيمنة على وسائل الإعلام ترغب في ذلك، وقد نجحت بعض

التجارب الإعلامية في بعض البلدان العربية في القيام بهذا الدور، حيث قامت بتشكيل وعي حقيقي ببعض المشكلات والقضايا المجتمعية، وهو ما أدى إلى المساهمة في التصدي لها ومعالجتها، ومن هذه الأمثلة ما يلي:

١- تجربة التليفزيون السوري في تنظيم الأسرة:

لقد لعب التليفزيون السوري دورًا فعّالاً في تنمية وتشكيل الوعي الاجتماعي بقضية تنظيم الأسرة، حيث أثبتت نتائج الدراسات المختلفة أن الحملات الإعلامية في التليفزيون السوري قد ركزت بدرجة كبيرة على مخاطبة الجمهور العام. وكان التركيز على المضمون الخاص بتنظيم الأسرة بنسبة ٩٤٪، وقد ساعدت الحملات التي تم عرضها في التليفزيون السوري على تغيير الاتجاهات نحو تنظيم الأسرة بشكل إيجابي، وكانت وزارة الإعلام تحتل النصيب الأكبر في إنتاج الرسائل الإعلامية التي يتم بثها في التليفزيون حول هذه القضية، واعتمدت على الحديث المباشر بنسبة ٨٨٪، بينما استخدم القالب الدرامي بنسبة ٥٩٪، ويؤخذ على هذه الحملات اعتمادها على اللغة العربية الفصحى وعدم مراعاتها للجمهور الريفي والأمي الذي يجد صعوبة في فهم اللغة العربية الفصحى، لكن يظل التليفزيون السوري رغم هذه السلبيات صاحب الفضل الأكبر في تشكيل وعي حقيقي بهذه القضية التي شكلت أحد أهم التحديات أمام عملية التنمية في المجتمع السوري[٢].

ومن هنا يمكن التأكيد على أن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على التليفزيون السوري وهي السلطة السياسية للدولة قد لعبت دورًا فاعلاً في توجيه التليفزيون إلى تسليط الضوء على هذه القضية من أجل تشكيل وعي اجتماعي حقيقي بها ولذلك نجح في تشكيل هذا الوعي من أجل التصدي ومواجهة هذه المشكلة الاجتماعية.

وفي المقابل يمكن الاستشهاد بدور الإعلام الرسمي المصري وعلى مدار سنوات طويلة في مواجهة نفس المشكلة وهي تنظيم الأسرة حيث فشل في إعداد حملات ناجحة من أجل

الحد من الزيادة السكانية، وقد يرجع ذلك إلى أن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على وسائل الإعلام والمتمثلة في السلطة السياسية للدولة لم يكن من أولوياتها توجيه وسائل الإعلام لتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بهذه القضية باعتبارها أحد أهم معوقات عملية التنمية الاجتماعية.

١- تجربة التليفزيون اليمني في مواجهة الأمراض الوبائية:

لقد لعب التليفزيون اليمني دورًا بارزًا في الحد من انتشار بعض الأمراض الوبائية كمرض شلل الأطفال، والحصبة، والكزاز الوليدي. فقد كانت البرامج الصحية تشكل ما يقرب من ٤٠،٧٪ من نسبة المتابعة التي حظيت بها المضامين المختلفة في الرسائل التي يبثها التليفزيون اليمني، خاصة وأن التليفزيون هو الأسهل استخدامًا والأكثر جذبًا للجمهور في المجتمع اليمني خاصة مع ارتفاع نسبة الأمية مما جعل من الإذاعة والتليفزيون أكثر الوسائل التي تناسب الأميين والأقل تعليمًا مقارنة بالوسائل المطبوعة.

وقد تزامن إذاعة الحملات الإعلامية أثناء فترة الدراسة، وقد ساعدت هذه البرامج في الدوافع النفعية من خلال المعرفة والبحث عن المعلومات المتعلقة بالموضوعات والأمراض الصحية، وكذلك كيفية الوقاية منها. ويوفر التليفزيون أساليب عرض الموضوع بالحجج والصور الواقعية وقدرته على إقناع المشاهدين باتباع سلوكيات صحية سليمة، وخاصة بالنسبة للمرأة اليمنية التي اعتمدت عليه لإمدادها بالمعلومات الصحية المختلفة عن طريق البرامج والحملات الإعلامية الصحية بنسبة لا تقل عن ٧٤،٣٪، وذلك نتيجة تواجدها في المنزل أكثر من الرجال، وبالتالي يتحول التليفزيون إلى مصدر الترفيه والتسلية المتاحة لها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث مما يجعل التليفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر سهولة في الاستخدام، وبذلك لعب التليفزيون اليمني دورًا هامًا في تشكيل الوعي الاجتماعي بضرورة مواجهة الأمراض الوبائية وهو ما حد منها إلى حد كبير[٤].

ومن هنا يمكن التأكيد على أن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على التليفزيون اليمني –وهي السلطة السياسية للدولة– قد لعبت دورًا مؤثرًا في توجيه التليفزيون إلى تسليط الضوء على مشكلات انتشار بعض الأمراض الوبائية وهو ما أدى إلى تشكيل وعي اجتماعي حقيقي ساعد على الحد من انتشار هذه الأمراض الوبائية.

وفي المقابل يمكن الاستشهاد بدور الإعلام الرسمي المصري الذي فشل في إعداد حملة حقيقية لمواجهة مرض البلهارسيا الذي أدى إلى ارتفاع أعداد مرضى الكبد الوبائي بشكل مخيف خاصة بين سكان الريف المصري، وقد يرجع ذلك إلى أن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على وسائل الإعلام والمتمثلة في السلطة السياسية للدولة لم يكن من أولوياتها توجيه وسائل الإعلام لتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بهذه القضية المهددة لصحة بل حياة المواطن الريفي البسيط.

٢- تجربة الإعلام الكويتي في مواجهة الإدمان:

لقد لعبت وسائل الإعلام الكويتية دورًا هامًا في توعية الشباب بمخاطر الإدمان حيث تشير الدراسات إلى أنها ساعدت على تقليص نسبة المدمنين في دولة الكويت، فقد تم الاعتماد على الصحف والمجلات والتليفزيون للحصول على المعلومات الخاصة بقضية المخدرات بنسبة ٤٨،٣٪ ، يليها الإنترنت بنسبة ٣٦٪. وقد ساعدت وسائل الإعلام على توعية الشباب الكويتي بمخاطر الإدمان وكيفية تجنب السلوكيات التي تكون بداية لهذه الخطوة، هذا بالإضافة إلى العمل على تعريف الشباب بطرق العلاج بطريقة سرية من خلال الخطوط الهاتفية السرية التي تساعد المدمن على تلقي العلاج وتخطي هذه المرحلة دون الكشف عن هويته، وهو ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة مدمني المخدرات في المجتمع الكويتي[٥].

ومن هنا يمكن التأكيد على أن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على وسائل

الإعلام الكويتي قد لعبت دورًا مؤثرًا في توجيه هذه الوسائل الإعلامية لتسليط الضوء على قضية الإدمان. وهو ما أدى إلى تشكيل وعي اجتماعي حقيقي بها ساعد على الحد من انتشارها بين الشباب.

وفي المقابل يمكن الاستشهاد بدور الإعلام المصري الذي فشل في إعداد حملة مماثلة لمواجهة ظاهرة إدمان الشباب المصري للمخدرات، وقد يرجع ذلك إلى أن القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على وسائل الإعلام لم يكن من أولوياتها توجيه وسائل الإعلام لتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بهذه القضية المهددة لصحة بل حياة الشباب المصري الذي تنتشر بينه ظاهرة الإدمان بشكل ملحوظ.

ثانيًا: دور الإعلام في تزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع:

الإعلام هو وسيلة لنقل المعلومات، وشحذ الهمم وتعبئة الجماهير بتمليكها الحقائق وإشراكها في صنع القرار، وهو أداة لتشكيل الوعي وترسيخ القيم والمبادئ الإنسانية، وهذه الأداة هدفها إيصال الحقيقة للجماهير عارية مجردة من ظلال التزييف والتلفيق، كما أنها لا تنفصل عن واقع حياة الناس بل تعكس أمالهم وطموحاتهم من أجل بناء الحياة الأفضل والمجتمع المنشود.

ولا ندري هل من حسن حظ البشرية أم من سوء حظ شعوبنا أن العصر الراهن أصبح يطلق عليه عصر الحرية والديمقراطية والإعلام المستنير والثقافة الرحبة، في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي أحكمت شبكاتها على أرجاء العالم، ومثلما نقلت الأخبار والمعلومات وروجت للثقافات والأفكار بسرعة هائلة فإنها نقلت الأكاذيب وروّجت للخداع والتضليل في حالات كثيرة، بل مارست إلى جانب ذلك قهرًا وقمعًا على الشعوب بواسطة هذه الآلة التكنولوجية الجبارة.

وفي هذا الإطار يحدثنا هربرت أ. شيلر في كتابه (المتلاعبون بالعقول)، كيف يتحول

الإعلام من جهة أولى، إلى عملية تضليل، ومن جهة ثانية إلى أداة قهر وقمع؟! فعندما يعمد مديرو أجهزة الإعلام إلى طرح أفكار وتوجيهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول، ذلك أن الأفكار التي تنحو عن عمد إلى استحداث معنى زائف، ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة!». ثم إن تضليل عقول البشر هو، على حد تعبير باولو فرير، «أداة للقهر»، فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها إلى «تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة»[٦].

إن الحضارة الإنسانية الآن تعيش جانبًا كبيرًا من جوانب التحول متمثلاً في معايشتها لثلاث ثورات تتمثل في ثورة الديمقراطية المزعومة، وثورة تكنولوجيا الاتصالات، وثورة المعلومات، وهذا التحول إنما يفتقر بشكل كبير إلى العدالة؛ لأنه يجري لصالح الدول المتقدمة بكل طموحاتها ومصالحها الاستعمارية حيث أصبحت وسائل الإعلام الجبارة قوية التأثير أحد أهم مصادر الثقافة، لكنها بنفس الدرجة ساعدت في تفتيت وتزييف الوعي وتشويه العقل حين وقعت أسيرة الاحتكارات الدولية في ظل العولمة الشرسة التي تنفرد بقيادتها دولة واحدة بمفاهيم محددة وثقافة محددة ومصالح كونية استعمارية هائلة والتي تستخدم وسائل الإعلام كأداة لقهر وقمع الشعوب الفقيرة في دول الجنوب.

وبالطبع يتفنن النظام الرأسمالي في إخفاء ممارساته في هذا الميدان، إذ إن الأمور تبدو ظاهريًا وكأن الإعلام الحر متاح للجميع، بل إنه يتخذ من هذا المظهر «الليبرالي» دعامة أساسية لرعايته، على أساس أنه يتفوق به على الأنظمة المضادة تفوقًا ساحقًا، ولكن هذا ليس إلا المظهر الخارجي فحسب، إذ إن الإعلام عنده لا يعبر إلا عن مصالح فئة واحدة من الناس، هي الفئة القادرة على أن تمول الإعلام بإعلاناتها، ومن المعلوم أن الصحف الكبرى ومحطات الإذاعة والتليفزيون وشبكة الإنترنت تعتمد في تمويلها - كليًا أو بنسبة كبيرة على أموال المعلنين. هذا فضلاً عن أن هذه المؤسسات الإعلامية الرئيسية هي في أغلب الأحيان «شركات» تسير في أعمالها وفقًا للمنطق الرأسمالي

البحث، ولا يمكن أن تسمح بإعلام يؤدي إلى هدمها، وهكذا يفتقر هذا النظام الرأسمالي بدوره إلى الإعلام الصادق، لكن لا بُدَّ من التأكيد على أن سيطرته على الإعلام يتبع فيها أساليب أذكى، وأبعد عن الطابع الصريح المباشر يخفي تضليله وقهره وقمعه(٧).

أما ما يحدث في عالمنا العربي إزاء هذا التحول وبخاصة إزاء صناعة الإعلام والمعلومات العملاقة فحدِّث ولا حرج، فحكوماتنا غير الرشيدة -والتي لا تعرف أي معنى من معاني الديمقراطية والحرية والتي تتمتع بغباء منقطع النظير- لم تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذه الصناعة العصرية المعقدة، فلعبت بها وعليها في اتجاهين متعاكسين تمامًا: اتجاه استغلال إنجازات صناعة الإعلام والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال في ترويج ما تريد هي ترويجه دون السماح لغيره، واتجاه مناقض هو حرمان الشعب من حرية تشكيل وعيه وتنوير عقله عبر حرية الإعلام والمعلومات والثقافات المتدفقة، وكانت النتيجة مؤسفة، فبقدر ما عانت عقولنا ووعينا من تزييف وتضليل وقهر وقمع يأتينا من الخارج في قضايا ومواقف كثيرة، بقدر ما يأتينا أكثر منه من نظمنا الحاكمة استغلالاً لسلطتها وهيمنتها على وسائل الإعلام، والتي أرادوا تحويلها إلى أسلحة تضليل وقهر وقمع وتدمير شامل، وحرفها بالتالي عن طريق رسالتها الرئيسية في تشكيل الوعي وتنويره.

إن وسائل الإعلام التي تقتحم كل بيت، والتي تخاطب أفراد الأسرة جميعًا والتي تقدم موادها في إطار من الترفيه والتسلية تستطيع أن تقوم بدور عظيم الأهمية في نشر الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع أو في هدمها، سواء أكان ذلك عن طريق ما تقدمه من قضايا ومشكلات مباشرة أم عن طريق البرامج التي تبث فيها هذه القضايا والمشكلات بصورة غير مباشرة وهو الأغلب، والأمر الذي يدعو إلى الأسف هو أن الاتجاه الغالب على ما تقدمه هذه الوسائل الإعلامية الواسعة الانتشار لا يخدم القضايا والمشكلات الاجتماعية، ولا يساعد على نشر الوعي بها بين الجماهير العريضة التي تتأثر بهذه الوسائل التي تحولت مؤخرًا إلى الأداة الأبرز في تزييف الوعي وتضليله.

وتسير عملية تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام في الوقت الراهن في طريقين: الأول منهما تجاري، هدفه الأول والأخير ترويج السلع بين الناس، حتى لو لم يكونوا في حاجة ماسة إليها، وحتى لو كانت احتياجاتهم الحقيقية تتعلق بأشياء مختلفة عنها كل الاختلاف. أما الطريق الثاني فهو سياسي، إذ إن نظم الحكم المختلفة تستعين بأجهزة الإعلام من أجل دعم مركزها بين شعبها أو بين الشعوب الأخرى. وتلجأ إلى استخدام كل أنواع المغالطات من أجل تبرير تصرفاتها، وتكرارها بلا انقطاع، ومعظم العقول تستسلم بسهولة لهذه الدعاية الملحة المتكررة، وعلى الرغم من أن العقول الواعية تظل تقاوم تأثير هذه الدعاية وتحاول الاحتفاظ بقدرتها على التفكير المستقل إلى حين، ثم لا تجد أمامها مفرًا من الاستسلام آخر الأمر: لأن الدعاية الحديثة تعمل بحرص ودأب على إشاعة العقلية التي تصدق وتستسلم، وعلى هدم روح النقد ونشر روح الانقياد(٨).

وهكذا فإن وسائل الإعلام الحديثة، التي كانت تبشر بعهد تنتشر فيه المعلومات على أوسع نطاق، وتزول فيه حواجز الزمان والمكان لكي تصبح فرص المعرفة والاستفادة متاحة للجميع. هذه الوسائل قد استغلت، في الأغلب، من أجل خلق عقول نمطية قابلة للإيحاء والاستغلال من أجل تحقيق أهداف فئة قليلة تتحكم في الإعلام سياسية واقتصادية. وليس معنى ذلك أن نتيجة انتشار هذه الوسائل كانت شرًا كلها، إذ إن البشر بلا شك أصبحوا الآن أقدر بكثير على اكتساب المعلومات مما كانوا في العصور الماضية، ولكن الأمر المؤسف هو أن هذه الإمكانيات الهائلة لهذه الوسائل ذات الانتشار عظيم الاتساع قد استُغلت في أغلب الأحيان للإضرار بقدرة الناس على التفكير السليم والوعي الحقيقي بقضايا ومشكلات مجتمعاتهم(٩).

ثالثًا: آليات تزييف الوعي بواسطة وسائل الإعلام وآليات كشفه:

لقد اتضح من خلال المناقشة السابقة أن الإعلام الحديث بأشكاله المختلفة يعتبر

أحد أهم وسائل تشكيل وعي المواطن بقضايا ومشكلات مجتمعه. وهذا هو أحد أهم الوظائف والأدوار الحقيقية للإعلام الحديث، لكن الواقع يقول أيضًا: إن هذه الوظائف والأدوار الأساسية للإعلام قد تتحول وتتبدل لتصبح وظائف وأدوار مناقضة لطبيعتها الأساسية حيث تتحول وسائل الإعلام لتكون أداة لتزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع.

وعملية تشكيل أو تزييف الوعي تتحكم فيها مصالح القوى المسيطرة على هذه الوسائل سواء كانت قوى سياسية أو اقتصادية، فإما توجّهها إلى تشكيل وعي حقيقي وموضوعي بقضايا ومشكلات المجتمع من خلال تصوير الواقع كما هو عليه بكل أبعاده. وهذا نادرًا ما يحدث إلا إذا كانت مصالح القوى المسيطرة تبغي ذلك. أو توجهها إلى تشكيل وعي زائف بقضايا ومشكلات المجتمع عن طريق استخدام نماذج محددة لتزييف الواقع الاجتماعي نذكر منها ما يلي:

١- نموذج يتمثل في الضغط على أعضاء المجتمع لإقناعهم بأن مشكلاتهم تنتج عن أسباب أخرى غير أسبابها الحقيقية، كما كان يفعل مبارك بمحاولة إقناع الشعب المصري بأن سبب تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمصريين هي كثرة الإنجاب.

٢- نموذج يتمثل في الضغط على أعضاء المجتمع بأن ما حدث حتمي وليس له بديل، وأنه لا يقبل التغيير، كما حاول الإخوان إقناعنا بأن مرسي هو قدر محتوم، وأنه جاء بإرادة الله؛ لذلك علينا أن نقبله ولا نسعى لتغييره لأنه لا بديل له.

٣- نموذج يركز على إقناع أعضاء المجتمع بأن نتائج أي تغيير للأوضاع سوف يكون أسوأ مما هو قائم، كما حاول مبارك أن يوهم المصريين أن أي محاولة للتغيير سوف ينتج عنها تردي للأوضاع وسوف تنتشر الفوضى، فكان يردد: أنا أو الفوضى. وقد حاولت بقايا نظامه تأكيد وجهة نظره خلال المرحلة الانتقالية بإشاعة مزيد من التوتر والفوضى التي تؤدي إلى عدم الاستقرار، وبالتالي تراجع الأوضاع إلى الأسوأ عما كان قائمًا أثناء وجوده.

٤- نموذج يقوم على منع أعضاء المجتمع من تقييم أوضاعهم من خلال مقارنتها بأوضاع أسوأ، كما حاول الإخوان أثناء حكم مرسي مقارنة أوضاع المجتمع المصري بأوضاع المجتمع السوري أو العراقي أو الليبي أو السوداني أو الصومالي الأقل استقرارًا حتى يقوم المصريون بقبول أوضاعهم المتدهورة دون أي محاولة لتقييمها أو نقدها أو محاولة مقارنتها بأوضاع مجتمعات أفضل.

وتقدم هذه النماذج من خلال وسائل الإعلام على شكل أخبار ومعلومات، وبذلك تتشكل رؤية الإنسان للعالم ومجتمعه الذي يعيش فيه، ذلك لأن الإنسان المعاصر لم تعد لديه صلة مباشرة بالعالم الحقيقي المعاش لذلك وتبعًا لمصالح القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة والمتحكمة في وسائل الإعلام يتم تزييف الوعي لخدمة مصالح هذه القوى[١٠].

وتقوم وسائل الإعلام باستخدام آليتين لتزييف وعي الجماهير بقضايا ومشكلات مجتمعهم الآلية الأولى: هي التهميش والإزاحة حيث يتم تهميش القضايا والمشكلات الرئيسية داخل المجتمع لصالح قضايا ومشكلات أخرى أقل أهمية وخطورة أو إزاحة هذه القضايا والمشكلات الرئيسية بشكل كامل وعدم التعرض لها من قريب أو بعيد حتى تخرج من دائرة اهتمام المواطن. أما الآلية الثانية فهي: التجزئة والتفتيت حيث يتم تجزئة وتفتيت القضايا والمشكلات الرئيسية وعدم تناولها بشكل كامل، فيتم إيهام الجماهير بأن القوى المسيطرة على وسائل الإعلام تهتم بقضايا ومشكلات الجماهير رغم أنها تهدف بالأساس إلى تغيب وعي الجماهير بحقيقة وأسباب هذه القضايا والمشكلات.

وفي محاولة كشف هذه الآليات التي يستخدمها الإعلام لتزييف وعي الجماهير بقضايا ومشكلات مجتمعاتهم الأساسية يمكن الاعتماد على آليتين تشكل كل منهما آلية مضادة لآليات التزييف، الأولى: هي آلية القياس على الواقع من خلال إعداد دراسات

ميدانية وتحليلية للواقع الاجتماعي من أجل تحديد القضايا والمشكلات الرئيسية داخل المجتمع ومن خلالها يتضح إذا كان الإعلام يركز حقيقة على هذه القضايا والمشكلات أم لا، فإذا كان يركز عليها بكافة أبعادها فيكون بذلك يسعى لتشكيل وعي حقيقي بها، أما إذا قام بتهميشها أو إزاحتها أو تناولها بشكل جزئي ومفتت فإنه يكون بذلك قد قام بتزييف الوعي بها. أما الآلية الثانية فهي مرتبطة إلى حد كبير بالآلية الأولى وتسمى بالتبئير والتهميش؛ أي التركيز على قضايا ومشكلات ووضعها في بؤرة الدلالة أو إقصائها من بؤرة الدلالة، ويتطلب استخدام هذه الآلية وعيًا تامًا بطبيعة القضايا والمشكلات التي يواجهها المجتمع في اللحظة الراهنة، وبذلك يمكن كشف إذا كانت وسائل الإعلام قد قامت بتشكيل الوعي بوضع هذه القضايا والمشكلات الأساسية للمجتمع في بؤرة الدلالة أم قامت بتزييف الوعي من خلال استبعادها من بؤرة الدلالة.

مراجع الفصل الأول

١. عبد الباسط عبد المعطي، الإعلام وتزييف الوعي، دار الثقافة الجديد، القاهرة، ١٩٧٩، ص ع.

٢. نفس المصدر السابق، نفس الصفحة.

٣. عدنان حسن محمود، دور التليفزيون في التنمية الاجتماعية: دراسة تحليلية مقارنة لحملات تنظيم الأسرة في مصر وسوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٤. بشار عبد الرحمن مطهر، دور التليفزيون اليمني في إمداد الجمهور بالمعلومات الصحية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

٥. العنود ناصر إبراهيم الرشيد، دور وسائل الاتصال في تنمية وعي الشباب الكويتي بقضية المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

٦. هربرت أ. شيلر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، الإصدار الثاني، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس ١٩٩٩، ص٧.

٧. انظر:

٨. هربرت أ. شيلر، مصدر سابق، ص ٧.

٩. فؤاد زكريا، التفكير العلمي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٠.

١٠. فؤاد زكريا، مصدر سابق، ص ص١٠٧-١٠٨.

١١. نفس المصدر السابق، ص١٠٩.

١٢. لمزيد من التفصيل انظر:

١٣. هربرت أ. شيلر، مصدر سابق.

١٤. عبد الباسط عبد المعطي، مصدر سابق.

- Jacque Ellul, The Political Illusion, New York, Alfred Knopf,1967.

الفصل الثاني

الهجـرة غير الشرعيـة

بين حلم الشمال والموت غرقًا وتزييف الوعي

- مقدمة.

أولاً: إشكالية التعريف.

ثانيًا: العولمة وتغير أنماط الهجرة .

ثالثًا:دراسة الحالة (نماذج واقعية).

رابعًا: مناقشة النتائج.

خامسًا: التناول الإعلامي للهجرة غير الشرعية.

مُقَدِّمَة:

لقد انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال العقد الأخير بصورة أزعجت الحكومات سواء في دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما جعل هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الموجودة على الأجندة السياسية لدول الاتحاد الأوروبي الأكثر استقبالاً لهذا النوع من الهجرة(١). وعلى الرغم من أن الحديث عن إحصائيات الهجرة غير الشرعية لا يزال يمثل صعوبة كبيرة لكافة الأبحاث والدراسات التي تهتم بالظاهرة، إلا أنه لا يجب أن يضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد الظاهرة خاصة وأن هناك أرقامًا مفزعة في هذا الشأن، حيث تقدر إحدى الدراسات عدد المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة بحوالي ٥،٨ مليون نسمة وفي أوروبا بحوالي ٣ مليون نسمة وذلك في عام ٢٠٠٠ (٢).

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الأخيرة بنحو ٣٠ مليون شخص، وتقدر الإحصاءات الدولية عدد الشبان المصريين الذين نجحوا في دخول العديد من دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشر الماضية بنحو ٤٦٠ ألف شاب من بينهم نحو ٩٠ ألفًا يقيمون في إيطاليا بشكل غير شرعي، منهم حوالي ٨ آلاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون في ميلانو الإيطالية وحدها(٣). ومن هنا تتضح أهمية الظاهرة، هذا إلى جانب خطورتها المزدوجة، فهي تشكل إزعاجًا كبيرًا للدول المستقبلة، وسوف تشكل خطرًا داهمًا إن لم تلتفت إليها الدول المرسلة.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى بروز سياسات العولمة في إطار النظام العالمي الجديد تلك السياسات التي أدت إلى سد الطريق أمام الهجرة الشرعية حيث ظهرت انتقائية الهجرة في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة التي تتطلب تأهيل ومهارات عالية، وبالتالي أغلقت الحدود أمام العمالة غير الماهرة، وأمام هذا الإغلاق اضطرت هذه العمالة إلى اللجوء للهجرة غير الشرعية(٤). هذا إلى جانب أحداث ١١ سبتمبر

٢٠٠١ والهجوم على مركز التجارة العالمي وتفجيرات مدريد ولندن، حيث أصبحت ظاهرة الهجرة في دائرة الضوء وانتشرت المخاوف من الهجرة وتأثيرها في الأمن القومي(٥). حيث بدأت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في تطبيق سياسات أمنية مشددة للحد من نسبة المهاجرين غير الشرعيين تحت حجة الحرب ضد الإرهاب(٦).

لقد أدى تطبيق مصر لسياسات التكيف الهيكلي والخصخصة واتباع روشتة الإصلاح الاقتصادي المفروضة علينا بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تدهور الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان، نتيجة لارتفاع الأسعار بحُجّة التحرر الاقتصادي والاتجاه نحو آليات السوق، في المقابل انسحبت الدولة المصرية تدريجيًا وتخلت عن مسئولياتها تجاه مواطنيها مما جعل البعض –خاصة الشباب– يحاول البحث عن بدائل اجتماعية للخلاص من هذه الظروف الاقتصادية القاسية، وفي تلك الأثناء انتشرت العديد من الظاهرات الجديدة على المجتمع المصري، ومنها ما وصفه أحد علماء الاقتصاد الزراعي المصريين «رفعت لقوشه» بظاهرة الفقر الانتحاري، وكانت ظاهرة الهجرة أحد البدائل الاجتماعية التاريخية للمواطن المصري البسيط الذي كان يواجه الأزمات الاقتصادية، إما بالتكيف الفائض –على حد تعبير علي ليله– أو بالهجرة سواء العربية أو الغربية. لكن في ظل المتغيرات العالمية الجديدة أُغلقت الحدود وبالتالي أصبح هذا البديل الاجتماعي غير متاح، فلم يجد المواطن المصري بديلاً آخر غير الهجرة غير الشرعية التي تشتمل على نقيضين إما تحقيق حلم الثراء بالهجرة إلى الشمال أو الموت غرقًا والتخلص من كل المشكلات.

وبعيدًا عن النظرة «الفولكلورية» الحزينة للهجرة والتصاق المصري بأرضه وارتباط العودة لديه بانتهاء الغربة وإنجاز الهدف، تناقش هذه الدراسة أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تلك الظاهرة التي بدأت تدق نواقيسها مع مطلع الألفية الثالثة نتاجًا لظروف محلية وإقليمية وعالمية اقتصادية وسياسية. وارتفع رنين النواقيس ولكن يبدو أن

حكومات تلك الدول التي عانى رعاياها -وعلى رأسها مصر- فضّلت أن تغض بصرها وتسد آذانها عن ذلك الرنين معتقدة أن لعنة أبنائها (غير الشرعيين) لن تلاحقها، فلقد تقاعست عن أداء دورها نحوهم منذ البداية؛ ولذا لن يحق لهم مطالبتها بشيء، ويكفيها محاولتها استيعاب أبنائها (المتمردين) على سلطتها داخليًا وترويضهم بعد أن افترستهم الأزمة الاقتصادية وتآكلت بوجدانهم معاني الولاء والانتماء(٧).

وسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التمرد على الشكل المنهجي المتعارف عليه في مجال بحوث علم الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، والتي تندرج ضمن الدراسات الاستطلاعية التي يلجأ إليها الباحث في ميدان الظواهر الاجتماعية حين لا تتوافر معرفة علمية كافية عن الظاهرة موضوع الدراسة لذلك يسعى الباحث للتعرف على أبعاد وجوانب الظاهرة وليس الوصف الدقيق لخصائصها(٨). وتعتمد الدراسة الراهنة على أسلوب دراسة الحالة لقرية مصرية هي قرية «ميت بدر حلاوة» إحدى قرى مركز سمنود محافظة الغربية، وهي من القرى التي هاجر غالبية شبابها هجرة غير شرعية. واعتمد الباحث على ٣ أفراد ممن حاولوا الهجرة غير الشرعية، الأول: نجح في الهجرة إلى فرنسا، واستقر بها خمسة أعوام متصلة من (٢٠٠١ – ٢٠٠٥)، وقرر بعد العودة الاستقرار في موطنه الأصلي. الثاني: حاول الهجرة مرتين وفشل، وسوف يعاود المحاولة مرة أخرى. والثالث: فشل في محاولته الأولى للهجرة، ولن يكرر المحاولة. وقد استخدم الباحث أداة المقابلة المتعمقة دون إعداد دليل للمقابلة حيث اعتمد على طريقة التداعي في توجيه الأسئلة للمبحوثين للخروج بأكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة المدروسة، وكان التركيز مُنصبًا على تاريخ الحالة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ودوافعها للهجرة، وتفاصيل رحلة الهجرة والإقامة والعمل في بلد الاستقبال أو فشل الرحلة والعودة، وكيفية التكيف والاستقرار في الموطن الأصلي بعد العودة.

وإذا كانت الدراسة الراهنة تسعى للكشف عن أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه

يتحتم على الباحث أن يبدأ بتعريف الهجرة غير الشرعية وتحديدها بدقة، ثم الحديث عن العولمة وتغير أنماط الهجرة، ثم عرض لنماذج واقعية من بعض الأشخاص الذين حاولوا طرق باب الهجرة غير الشرعية، ثم مناقشة أهم النتائج في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية.

وأخيرًا: نعرض للتناول الإعلامي للهجرة غير الشرعية من خلال الإعلام المرئي ممثلاً في برامج التوك شو الرئيسية سواء في التليفزيون الرسمي أو الفضائيات الخاصة خلال الفترة الزمنية الممتدة من يناير ٢٠٠٩ وحتى ديسمبر ٢٠١٠، حيث تم اختيار برنامج (البيت بيتك) ممثلاً للإعلام الرسمي، وبرنامج (بلدنا بالمصري) على أون تي في، و(٩٠ دقيقة) على المحور، و(الحقيقة) على دريم ممثلين للإعلام الخاص، باعتبارها برامج تتناول القضايا والمشكلات الرئيسية اليومية داخل المجتمع المصري.

أولاً: إشكالية التعريف:

تعد قضية تعريف المفاهيم من أكثر قضايا العلوم الاجتماعية غموضًا وخلافًا بين علماء هذه العلوم، ويرجع هذا إلى حداثة هذه العلوم من ناحية وإلى اختلاف المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي تقف وراء دراستها من ناحية أخرى، لذلك لا عجب حين نقرر أن أزمة الثقافة العربية هي أزمة مفاهيم بالأساس حيث ينقسم الباحثون على أنفسهم عند تناول أي مفهوم في مجال العلوم الاجتماعية لذلك فقد أصبح تحديد المفاهيم وتعريفها الدقيق من بين الخطوات الرئيسية لأي بحث أو دراسة في مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

وبناءً على ما تقدم دائمًا ما أبدأ أي محاولة بحثية باستجلاء للمفاهيم وتحديدها بدقة حتى أحسم ماذا أدرس منذ البداية، حيث أعتبر خطوة تحديد المفاهيم هي نصف الطريق لتحديد أبعاد الظاهرة موضوع البحث أو الدراسة مما يساعد على تبلورها ووضوحها

وبالتالي نتمكن من دراستها ومعالجتها والوصول لنتائج بشأنها. وفي إطار الدراسة الراهنة يأتي مفهوم «الهجرة غير الشرعية» في مقدمة ما يجب تعريفه وتحديده، فهو من ناحية مفهوم حديث الاستخدام في الأدبيات الاجتماعية الخاصة بالهجرة، ومن ناحية أخرى يعد استخدامه العلمي إشكالية؛ لأنه مفهوم ليست له جذور بعيدة المدى في الواقع الاجتماعي.

وفي البداية لا بُدَّ من التأكيد على أن المفاهيم والتعريفات تعتبر الوحدات التصويرية من المستوى الأدنى في بناء أي نسق نظري. وإذا كان المفهوم يعتبر رمزًا موجزًا يشير إلى متغير واقعي، فإن أي نسق نظري. وإذا كان له طابعه التحليلي الشارح للمتغير الواقعي. وبما أن التعريف معادل عادة للمفهوم وشارحًا له، فكلاهما إذا استخدمنا لغة «باريتو» مشتقات لراسب واحد أو لقاعدة انطلاق واحدة هي المتغير الواقعي. وإذا كان المفهوم رمزًا لمتغير واقعي، فإن وظيفة التعريف هي الرمز والتحديد معًا. ومن ثم فإذا كانت متطلبات الدقة والموضوعية واجبة في التعريف، فإن احتمالات الخطأ والتحيز واردة كذلك. ولتوضيح مكانة التعريفات في البناء المنطقي للعلم، فإن ذلك يفرض تحديده بداءة[٩].

مما لا شك فيه أن محاولتنا تعريف مفهوم «الهجرة غير الشرعية» لا يمكن العبور إليه إلا من خلال بوابة أوسع أو أكثر رسوخًا في مجال الأدبيات الاجتماعية وهي مفهوم الهجرة بشكل عام. فالهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، ومنذ أقدم عصور التاريخ والمجتمعات الإنسانية تتعرض لموجات متلاحقة من الهجرة يقوم بها الناس أفرادًا وجماعات لفترة محدودة أو بصفة نهائية[١٠]. يقول ابن فارس في القاموس عن مادة «هجر» الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر شد الشيء وربطه، الأول: الهجرة ضد الوصل، وكذلك الهجران، وهاجر القوم من دار إلى دار: تركوا الأولى للثانية[١١].

وتنقسم الهجرة من حيث نطاقها إلى نوعين: داخلية وخارجية، الهجرة الداخلية «In-ternal" Migration» يقصد بها انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة

بقصد الإقامة الدائمة، وقد تكون هذه الهجرة إرادية أي اختيارية، وقد تكون إجبارية قسرية. أما الهجرة الخارجية «External Meigration» فهي الانتقال عبر الحدود من دولة إلى دولة أخرى بقصد الإقامة الدائمة في الدولة الجديدة سواء كانت إرادية أو قسرية، ويطلق عليها «الهجرة الدولية»[١٢].

وهذا التعريف للهجرة هو ما استقر عليه في الأدبيات الاجتماعية الخاصة بالسكان، ويقترب كثيرًا من تعريف الأمم المتحدة التي تبنت تعريفًا للهجرة مؤداه «النقلة الدائمة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدًا كافيًا» حيث لا تتحقق الهجرة إلا بثلاثة عناصر هي: الانتقال من مكان إلى آخر، البقاء لفترة زمنية في المكان الذي تم الانتقال إليه، وأخيرًا نية الاستقرار الدائم في المكان الذي تم الانتقال إليه[١٣].

ويأخذ الباحث على هذا التعريف المتفق عليه في الأدبيات الاجتماعية وكذلك مفهوم الأمم المتحدة نقطة واحدة فقط وهي الخاصة بالإقامة الدائمة أو النقلة الدائمة حيث يمكن أن نضيف إليها لفظة أو المؤقتة وذلك حتى يستقيم الأمر خاصة وأن العنصر الثاني الذي حددته الأمم المتحدة لتحقق الهجرة يشير إلى أن البقاء لا بد أن يكون لفترة محددة في المكان الذي تم الانتقال إليه والبقاء فترة محددة لا يعني بالضرورة الإقامة الدائمة، وهذا ما يتناقض مع العنصر الثالث الذي يشير إلى نية الاستقرار الدائم. وبذلك يمكن القول: إن التعريف الذي يقترحه الباحث هو «النقلة الدائمة أو المؤقتة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعدًا كافيًا سواء كان ذلك داخل حدود الدولة فيسمى «هجرة داخلية» أو خارج نطاق الدولة فيسمى «هجرة خارجية» أو دولية وقد تكون هذه الهجرة إرادية أو قسرية».

وإذا ما حاولنا الانتقال لتحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية فيجب في البداية التأكيد على أنه وحتى اللحظة الراهنة لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الهجرة غير الشرعية، ولكن كلها اجتهادات يقوم بها بعض الباحثين والمهتمين بالظاهرة فالأمم المتحدة حتى الآن

لم تتبنَّ تعريفًا واضحًا للهجرة غير الشرعية، ففي برتوكول ٢٠٠٠ ضد تهريب المهاجرين برًّا وبحرًا وجوًّا وطبقًا لملحق الأمم المتحدة ضد الجريمة غير المنظمة عبر الدول يشير التعريف إلى أن «تهريب المهاجرين يعني الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية إلى حدود الدولة، وهذا الشخص ليس مقيمًا إقامة دائمة وليس متجنِّسًا بجنسية هذه الدولة»[١٤].

وهذه المحاولة يؤخذ عليها أنها ليست محاولة محددة لتعريف الهجرة غير الشرعية وإن كانت قد تضمنت جزءًا منها فعملية تهريب المهاجرين تتداخل وتتشابك مع مفهوم الهجرة غير الشرعية بطريقة لا يمكن الفصل بينهم. لذلك يمكننا الاستفادة من هذه المحاولة دون اعتبارها محاولة جادة لتعريف الهجرة غير الشرعية.

وفي محاولة أخرى لتعريف الهجرة غير الشرعية من قِبل تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نجدهم قد قاموا بتعريف الهجرة بشكل عام، ثم حددوا بعض المؤشرات للهجرة غير الشرعية حيث اعتبروا المهاجرين غير الشرعيين ثلاثة أصناف هي:

١. الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوّون وضعهم القانوني.

٢. الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

٣. الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها[١٥].

ويرى الباحث أن هذه المحاولة أيضًا غير مكتملة، ويشوبها كثير من الملاحظات فهي لم تقدم لنا تعريفًا محددًا، ولكنها قدمت بعض المؤشرات الإجرائية التي يمكن الاستفادة منها عند محاولة بلورة تعريف محدد وواضح للهجرة غير الشرعية.

من الملاحظ أنه لم يستقر حتى الآن على تعريف واضح المعالم في نطاق الأدبيات الاجتماعية على مفهوم الهجرة غير الشرعية، بل ولم يستقر حتى على الألفاظ المكونة للمفهوم، فهناك من يستخدم الهجرة غير الشرعية وثانٍ يستخدم الهجرة غير الرسمية، وثالث يستخدم الهجرة غير النظامية، ورابع يستخدم الهجرة غير القانونية، وعلى أي حال كلها مسميات تقود أو تهدف إلى ظاهرة واحدة وبالتالي تقودنا إلى نفس المعنى، وهو أن هناك حالة من الانتقال من دولة إلى أخرى بطريقة غير شرعية أو غير رسمية أو غير نظامية أو غير قانونية، وبالتالي تكون الهجرة (وفقًا لما هو متفق عليه في الأدبيات العالمية والمحلية الخاصة بعلم السكان) ضمن نطاق الهجرة الخارجية أو الدولية سواء كانت دائمة أو مؤقتة إرادية أو قسرية. يضاف إلى ذلك متغير جديد وهو أنها تتم بشكل مخالف للقواعد المحددة للهجرة والمتفق عليها بين حكومات وسلطات الدول المختلفة.

وفقًا لما تقدم يمكن للباحث تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها «الانتقال الدائم أو المؤقت من دولة إلى أخرى سواء كان بطريقة إرادية أو قسرية، وقد يكون الخروج من الموطن الأصلي أو الدخول إلى دولة الاستقبال أو الإقامة أو العمل بطريقة غير شرعية أو رسمية أو نظامية أو قانونية». وهذا التعريف المقترح من وجهة نظر الباحث يتضمن أربعة عناصر أساسية هي:

١- الانتقال من الموطن الأصلي.

٢- الوصول إلى الموطن الآخر الذي يرغب المهاجر العيش فيه.

٣- الإقامة الدائمة أو المؤقتة في بلد الاستقبال.

٤- العمل في بلد الاستقبال.

ويرى الباحث أن هذه العناصر الأربعة تحتاج إلى تصريحات رسمية من قبل الحكومات

والسلطات المختصة سواء في بلد الإرسال أو في بلد الاستقبال، وأي عنصر لا يأخذ المهاجر تصريحًا رسميًا به، تعد هجرته ضمن ما نطلق عليه هجرة غير شرعية، فالخروج من الموطن الأصلي يحتاج إلى تصريح رسمي بالخروج، ودخول البلد المستقبل يحتاج على تصريح رسمي بالدخول، ثم الإقامة في بلد الاستقبال تحتاج إلى تصريح رسمي بالإقامة، وأخيرًا: يحتاج العمل في البلد المستقبل إلى تصريح رسمي بالعمل، إذن كل مهاجر يتجاوز في أي عنصر من هذه العناصر الأربعة الأساسية أو فيها جميعًا يعد مهاجرًا غير شرعي.

ووفقًا لهذا التعريف الإجرائي لمفهوم الهجرة غير الشرعية، يمكننا الجزم بأن هذه الظاهرة ليست جديدة تمامًا، بل هي قديمة قدم ظاهرة الهجرة ذاتها، فكثير من حالات الهجرة بدأت وهي مفتقدة عنصرًا أو أكثر من العناصر المحددة في هذا التعريف، لكن الحالات الأكثر انتشارًا وعرفها المجتمع المصري منذ فترة طويلة هي الخروج الشرعي من أجل السياحة أو الزيارة سواء كان لدولة عربية أو دولة أوروبية، ويكون الدخول لدولة الاستقبال شرعيًا أيضًا. وبعد انتهاء تأشيرة السياحة أو الزيارة يظل متهربًا، وبذلك تكون إقامته غير شرعية، وقد يحصل على عمل يكون هو أيضًا غير شرعي، وكثيرًا ما كانت تتسامح الدول المستقبلة مع هذه الهجرة غير الشرعية، ويستطيع بعض هؤلاء المهاجرين من توفيق أوضاعهم بحيث يتحول وضعهم غير الشرعي إلى وضع شرعي(*).

وقد شهد المجتمع المصري حالات كثيرة ذهبت إلى العمل في المملكة العربية السعودية بدون عقود عمل، بل سافروا بتأشيرة عمرة وتخلفوا هناك، وعملوا لسنوات، ثم عادوا إلى أرض الوطن. وكذلك حالات سافرت إلى دول أوربية مختلفة في الإجازات الصيفبة من أجل العمل على الرغم من أنها لم تحصل إلا على تأشيرة سياحية مدتها بضعة أيام. لكن على الرغم من ذلك لم تكن تشكل ظاهرة مقلقة لا في دول الاستقبال ولا في دول الإرسال. أما في ظل المتغيرات العالمية الجديدة وعصر العولمة فقد أصبحت ظاهرة عالمية جذبت انتباه كل الحكومات، حيث ارتفعت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل ملفت

للنظر، خاصة بعد أن تشكلت جماعات وشبكات دولية لتهريب المهاجرين من دول الجنوب والشرق إلى دول الشمال والغرب، حيث أصبحت تجارة رائجة، تحقق من وراءها تلك المافيا مليارات الدولارات سنوياً . فإذا كانت العملية في الماضي تتم بشكل فردي وعشوائي، فقد أصبحت الآن تتم بشكل جماعي ومنظم، وهو ما جعلها ظاهرة تهدد أمن واستقرار مجتمعات الاستقبال والإرسال. لذلك سوف ننتقل الآن لمناقشة أثر العولمة على تغير أنماط الهجرة وشيوع وانتشار نمط الهجرة غير الشرعية في ظل تطبيق هذه السياسات وتلك الفلسفة الجديدة .

ثانيًا: العولمة وتغير أنماط الهجرة:

تعد فلسفة العولمة التي شاعت في العقد الأخير إحدى المراحل المتطورة من الليبرالية الشرسة أو الرأسمالية المتوحشة. فإذا اعتبرنا العولمة هي قمة الليبرالية فيمكننا أن نعتبرها قمة الشراسة والتوحش لأنها تلتهم الفقراء في عالم اليوم لصالح تركز الثروة وتمركز السلطة في أيدي قلة من الأغنياء الأقوياء، الأمر الذي يؤدي إلى عكس ما تهدف إليه الليبرالية الحقيقية، وكما مرت الليبرالية والرأسمالية بمراحل عديدة في السابق فإنهما يمران الآن بالتطور نحو العولمة ذات القيم والأساليب الأشد قسوة وبشاعة عن كل ما سبق، فهي قدر لا مفر منه في القرن الحادي والعشرين الذي لن تدور سياساته حول تقاسم الكعكة –الثروة- كما فعلت في عصور دول الرعاية بعد الحرب العالمية الثانية، بل تدور حول مسألة بالغة الخطورة والأهمية وهي البقاء على قيد الحياة[١٦].

وتشير أحدث التقارير العالمية إلى أنه سوف يزداد عدد الخاسرين في العالم، حيث إن العشرين في المائة الأعلى من البشر يسيطرون الآن على ٨٤٪ من أصول الثروات، مقابل ٧٠٪ فقط قبل ثلاثة عقود، في حين أنه على العشرين بالمائة المهملين في القاع أن يقنعوا بما لا يزيد كثيراً عن ١٪ من الثروة العالمية. ففي ظل حرية السوق وفلسفة العولمة،

لا بُدَّ أن تكون الشركات حرة، تنتمي إلى حملة أسهمها، إنها الشركات العابرة للقارات والقوميات والحدود، هذه الشركات التي تغزو أسواق العالم الثالث وتشتري الأصول في ظل الخصخصة. ورغم أن الدول الغنية ستظل غنية نسبياً، لكن ليس في وسع كل مواطنيها أن يستفيدوا من تكوين الثروات، في ظل العولمة وآليات السوق، أما سكان الدول الأفقر والأكثر تخلفًا وتضررًا فسيعانون درجات رهيبة من الجوع الواسع النطاق والبطالة المتسعة مما يخلق أوضاعًا قابلة للانفجار(١٧).

إن ما يتم من استبعاد وتهميش اقتصادي واجتماعي في ظل العولمة سوف يؤدي إلى إثارة السلوك التدميري الذي يشمل الجريمة والإرهاب والهجرات الواسعة غير الشرعية والتي سيعجز نظام الدول في المجتمعات الفقيرة عن مواجهته، وكذلك النظام في الدول الغنية، وبذلك سوف تؤدي فلسفة العولمة إلى تدمير وانهيار العالم بقطاعية الشمالي والجنوبي(١٨).

وعلى الرغم من أن العولمة ترفع شعارات حقوق الإنسان، وتعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل في الانتقال من مكان إلى آخر، إما بحثًا عن حياة أفضل أو هروبًا من وضع سيء، هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة في حق التنقل تم الاعتراف بها عالمياً منذ أكثر من نصف قرن ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة المهاجرين في العالم، حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين قد وصل إلى حدود ٢٠٠ مليون شخص. ودائمًا ما يكون اتجاه الهجرة من الجنوب إلى الشمال أو من الشرق إلى الغرب أي من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية، وبقدر ما ساهم المهاجرون في بناء المجتمعات المستقبلة، بقدر ما خسرت مجتمعاتهم المرسلة مواردها البشرية من أصحاب المهارات والكفاءات، هذا إلى جانب رخص الأيدي العاملة الآتية من الجنوب والشرق قياسًا بالأيدي العاملة الموجودة في الشمال والغرب الرأسمالي.

لقد صاحب المتغيرات العالمية الجديدة موجة من العنف في المجتمعات الرأسمالية وهو ما دفع بعض الباحثين إلى تخويف الحكومات في تلك الدول من تيارات الهجرة الجديدة، حيث أكدوا على تأثيراتها السلبية التي تؤدي إلى شيوع وسيادة عدم التماسك الاجتماعي داخل الديمقراطيات الغربية، مما جعل هذه المجتمعات تتخذ إجراءات مضادة لحقوق الإنسان وحرية الرأي ورفاهية المجتمع، حيث فرضت قيود كبيرة على عملية الهجرة مما أدى إلى تغير كبير في أنماط الهجرة، وساعد على تدعيم ذلك وسائل الإعلام الحديثة في ظل عولمة الاتصال[١٩].

لقد تضاربت وتناقضت العلاقات بين الحاجة إلى الهجرة متعددة الثقافات وبين الحفاظ على أمن وسيادة الدولة في المجتمعات الرأسمالية الحديثة في ظل العولمة حيث تحتاج الكثير من الصناعات إلى الأيدي العاملة الرخيصة الموجودة بوفرة في دول ومجتمعات العالم الثالث، وهذا يتطلب تسهيل تدفق الأيدي العاملة من هذه الدول إلى المجتمعات الرأسمالية، وهنا تقع حكومات هذه المجتمعات في مأزق حقيقي بين الضغوط التي تمارس ضدها من قبل الأقليات الاقتصادية صاحبة المصالح في جذب هذه النوعية من العمالة الرخيصة لإنجاز أعمالها. وهي في ذات الوقت مضطرة إلى محاربة هؤلاء المهاجرين خوفاً من التهديدات الأمنية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وما صاحبها من مخاوف عالمية من العنف والإرهاب الذي قد يمارسه المهاجرون من دول الجنوب[٢٠].

وأمام هذا الموقف حاولت الحكومات الحفاظ على سيادتها من خلال تطوير الحدود وفرض رقابة أمنية مشددة عليها، وتوسيع نطاق عمليات الاعتقال والنفي، ومنع الوصول إلى أسواق العمل[٢١]. وفي المقابل قامت الأقليات الاقتصادية بتسهيل دخول العمالة بطريقة غير شرعية. فإذا كانت الحكومات تسعى إلى تقليل وتقليص الفروق والفجوات الثقافية بين العمال المهاجرين، فإن الأقليات الاقتصادية تسعى إلى مقاومة العمالة لفكرة العولمة. ومن هنا يمكن القول أن الدولة الرأسمالية الحديثة في عصر العولمة قد أعطت أولوية الأمن قبل الرفاهية وأولوية تطبيق النظام العام عن الحريات المدنية[٢٢].

هذا إلى جانب ما فرضته سياسة العولمة وفلسفتها الجديدة، حيث لم تعد هذه المجتمعات في حاجة إلى أيدي عاملة غير ماهرة من دول الجنوب والشرق، حيث قامت بفرض شروط محددة لنوعية المهاجرين إليها مما أدى إلى سيادة مبدأ انتقائية الهجرة لأصحاب المهارات والكفاءات النادرة، بل إن فلسفة العولمة أدخلت متغيرات جديدة وابتدعت أساليب حديثة لاستغلال العالم الثالث والحد من أنماط الهجرة التقليدية. حيث تحتاج الصناعات التكنولوجية الحديثة إلى مهارات جديدة، اكتسبها الأشخاص في العالم الثالث، مثل تفوق الهنود في مجال السوفت وير والبرمجيات، وهو ما يتيح أمامهم فرص عمل وأجورًا أعلى في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، تلك الدول الرأسمالية التي كانت تحتاج هذه النوعية من المهاجرين المهرة. لكن هذه الدول المستغلة وفي ظل فلسفة العولمة رأت أنه بدلاً من استجلاب هذه العمالة من الهند وأمريكا اللاتينية فإنه من الأفضل لها تصنيع منتجاتها في هذه الدول بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، بحيث يكون إنتاجها أرخص نتيجة لرخص الأيدي العاملة في هذه المجتمعات. وبالتالي تصبح الهجرة غير الشرعية هي البديل المتاح أمام المهاجرين من الدول الفقيرة في العالم الثالث إلى الدول الغنية في العالم المتقدم[٢٣].

إذن فإن عملية الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب هي عملية ناتجة عن مجموعة من المتغيرات العالمية في ظل ما يسمى بالعولمة حيث أصبحت فرص الحياة غير متاحة في الجنوب والشرق، وبالتالي أصبحت الهجرة أو حلم الهجرة إلى الشمال والغرب من بين البدائل المتاحة للأفراد في هذه المجتمعات التي فُرضت على حكوماتها سياسات العولمة وآليات السوق التي أفقرت هذه المجتمعات لصالح الغرب الرأسمالي، وقد تداخلت عوامل عديدة دافعة إلى الهجرة غير الشرعية لكن دائمًا ما تأتي الدوافع الاقتصادية في المقدمة[٢٤].

مما تقدم يتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة عالمية، وهو ما

جعل عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل لشبكات المافيا في أوروبا وآسيا، وتأتي بعد تجارة المخدرات وتحقق دخلاً يتراوح ما بين ١٠-١٥ مليار دولار سنويًا، كما أنها تخضع لقواعد السوق الحرة من عرض وطلب، وكلما شددت الدول الأوروبية من الرقابة على الحدود ارتفعت نفقات التهريب وزادت المبالغ التي يطلبها المهربون، بل واستطاعت شبكات التهريب الدولية توفير خطوط اتصال سريعة بين شبكات التهريب في عدد من الدول الغربية منها إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا والصين ويوغسلافيا، وأغلبها محطات ترانزيت تصل إليها أفواج المهاجرين بحرًا(٢٥). لذلك انتشرت هذه الظاهرة في المجتمع المصري خلال السنوات القليلة الماضية حيث وجدت سوق رائج من الشباب الذي يحلم بالهجرة إلى الشمال هروبًا من الواقع الاقتصادي المأزوم وشبح البطالة والفقر الذي يهدد غالبية السكان، من هنا كانت أهمية الانتقال لمناقشة الشباب المصري من واقع التجربة الفعلية التي عاشها هؤلاء الشباب في محاولة للهجرة غير الشرعية البديل الاجتماعي الوحيد المتاح، أما كل الأبواب المغلقة في الداخل وعجز الدولة عن توفير بدائل أخرى وتخليها عن مسئوليتها تجاه هؤلاء الشباب الذين فقدوا أدنى حقوق المواطنة وهو العمل الذي نصت عليه كل اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

ثالثًا: دراسة الحالة (نماذج واقعية):

لقد أكدنا من قبل على صعوبة الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء على المستوى الدولي أو المحلي، لعدم توافر إحصائيات دقيقة في هذا الشأن، وأكدنا على أنه لا يجب أن تضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد الظاهرة: لذلك يمكننا الاستعانة بما هو متاح من بيانات وإحصائيات عن هذه الظاهرة الجديدة نسبيًا على المجتمع المصري، حيث تؤكد الإحصائيات المتوفرة أن معظم الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية غالبًا ما يأتون من محافظات الوجه البحري، وبصفة خاصة محافظات القليوبية والغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية، هذا إلى جانب محافظة الفيوم التي تعد أكثر المحافظات المصرية ارتفاعًا في نسبة هجرة أبنائها إلى أوروبا(٢٦).

وانطلاقًا من هذه الحقيقة قرر الباحث إجراء دراسته الميدانية داخل واحدة من هذه المحافظات التي شهدت نزوحًا كبيرًا لأبنائها إلى دول أوروبا المختلفة، وهي محافظة الغربية، وقد وقع اختيار الباحث على قرية "ميت بدر حلاوة" إحدى قرى مركز سمنود، حيث هاجر معظم شباب هذه القرية إلى أوروبا وبصفة خاصة إلى فرنسا، ويطلق سكان القرية اسم "باريس" على قريتهم الصغيرة القابعة في قلب الدلتا. وقد قام الباحث باختيار ثلاث حالات نموذجية انتُقيت بعناية وبطريقة مقصودة، حيث يرى الباحث أن هذه الحالات سوف تفي بغرض الدراسة، فهي نماذج متكررة من حيث قرار الهجرة ثم محاولات الخروج، ثم الهجرة ذاتها، ثم النجاح أو الفشل في عملية الهجرة، ثم تكرار المحاولة في حالة الفشل أو الاستسلام للأمر الواقع، ثم قرار العودة إلى الوطن والتكيف مع الأوضاع الجديدة. وننتقل الآن لعرض حالات الدراسة، وسوف نبدأ بحالة النجاح ثم نتبعها بحالة الفشل الممزوجة بالأمل (تكرار المحاولة)، وأخيرًا: نعرض لحالة الفشل المرتبط بالاستسلام للأمر الواقع.

١- الحالة الأولى : وتحقيق حلم الشمال:

في قرية "ميت بدر حلاوة" مركز سمنود محافظة الغربية، ولد محمد إسماعيل لأسرة فقيرة مكونة من سبعة أشقاء، وكان محمد ترتيبه الثالث بين أشقائه بعد شقيقتين وجاء من ورائه ثلاث شقيقات ثم شقيق ولد، وكان الأب يعمل مزارعًا لدى الغير إلى جانب امتلاكه لستة قراريط، والأم كعادة أهل الريف ربة منزل ولكنها تساعد زوجها وأسرتها الكبيرة على العيش بمشاركة الزوج في العمل الزراعي وتربية الدواجن وبيعها في سوق القرية، وشب محمد الطفل الصغير في هذه البيئة المصرية التقليدية، ودخل المدرسة الابتدائية الموجودة في القرية، وكان دائمًا ما يعود من المدرسة لمساعدة أبيه في أعمال الزراعة، وكانت الحياة رغم بساطتها وقسوتها معًا تسير شبيهة بكل أو أغلبية سكان القرية، فالظروف المعيشية واحدة تقريبًا والمستوى الاجتماعي متساوٍ إلى حد كبير. وحصل محمد على الابتدائية

ودخل المرحلة الإعدادية، وبدأ يشعر بأنه يشكل وأشقاؤه عبئًا كبيرًا على أبيه وأمه فقرر أن يساهم في دخل الأسرة من خلال العمل في إحدى ورش النجارة هذا إلى جانب مواصلة رحلته الدراسية، وحصل محمد على الإعدادية، وقرر دخول مدرسة الصنايع على الرغم من حصوله على مجموع كبير يؤهله لدخول الثانوي العام، لكنه كان يعلم ظروف أسرته، فقرر اختصار الطريق حتى يستطيع دخول سوق العمل في وقت مبكر لمساعدة أسرته على الحياة ومواصلة إخوته لدراستهم هذا إلى جانب أنه لديه خمس شقيقات دخلت اثنتان منهما إلى مرحلة الزواج ويجب تجهيزهما إلى أي عريس يطرق باب الأسرة.

وبعد أن حصل محمد على دبلوم الصنايع وأدى الخدمة العسكرية كانت أحوال القرية قد تبدلت كثيرًا فبعد أن كانت المستويات الاجتماعية والاقتصادية متقاربة إلى حد كبير بدأت تظهر طفرات اجتماعية واقتصادية لبعض الأسر التي كانت في الماضي ليست أفضل حالاً من أسرة محمد، وذلك نتيجة سفر بعض أبناء هذه الأسر للعمل في أوروبا، ثم العودة لانتشال الأسرة بأكملها من براثن الفقر والطفو بها فوق الظروف المعيشية القاسية.

وبدأ محمد رحلة البحث عن عمل يدر عليه دخلاً معقولاً، ولكن كل الأبواب كانت موصدة داخل القرية، فبدأ البحث خارج القرية ووجد عملاً كحارس أمن بشركة كير سرفيس بالقاهرة، وكان الدخل ضعيفًا جدًا قياسًا بالحياة بعيدًا عن أسرته، وبدأ يفكر في حلم السفر إلى الدول العربية أولاً فوجد أن غالبية المكاتب التي ذهب إليها لتسفيره تقدم عقودًا ذات دخل منخفض لا يمكنه بعد معيشته هناك أن يوفر ما يساعد به أسرته الكبيرة. وفي أثناء إجازة قصيرة إلى أسرته قابل أحد زملاء الدراسة وكان يستعد للسفر إلى فرنسا حيث كان له قريب يعيش هناك منذ سبع سنوات وطلب مساعدته، فقال له إنه يمكنه السفر مقابل مبلغ ٢٥ ألف جنيه، من هنا بدأ محمد في التفكير بشكل جدّي في السفر إلى فرنسا حلم كل شباب قريته خاصة وأن كل من سافر إلى فرنسا قام ببناء العمارات والفيلات مما غير وجه القرية الريفي البسيط إلى وجه آخر يشبه المدينة من حيث الشكل لا المضمون.

كانت عملية تدبير المبلغ المطلوب إشكالية كبيرة لمحمد خاصة وأن أسرته فقيرة جداً. ولكن حين عرض محمد الأمر على أبيه وأمه قوبل بالرفض في البداية فهم يخافون عليه ويعتبرونه سندهم في هذه الدنيا ولكن مع العديد من المحاولات بدأ الأب يلين في موقفه، بل وبدأ هو أيضًا يفكر في كيفية مساعدة محمد ولم يكن هناك حلول عديدة أمامهم، فهم لا يملكون من حطام الدنيا غير الستة قراريط. وقام الأب بعرضها للبيع، واستغل المشتري الموقف وحاجة محمد وأبيه، وعرض مبلغًا بخسًا لا يكفي لتكاليف الرحلة، وباع الأب الأرض، وقام محمد بدفع مبلغ عشرين ألف جنيه لقريب صديقه حتى يصاحب صديقه في رحلة السفر إلى فرنسا، ولكن الوسيط طلب من محمد أن يكتب على نفسه إيصالات بمبلغ 10 آلاف جنيه تُدفع بعد الوصول والعمل بدلا من خمسة آلاف، ووافق محمد وبدأ يستعد للسفر، وكان محمد يعلم جيدًا أنه يغامر ويقامر بنفسه وبأسرته ولكنه كان يشعر أنه لا بديل عن هذه المقامرة والمغامرة، فكل الأبواب في مصر مغلقة، وأي عمل يحصل عليه لا يمكنه من تجهيز شقيقاته، وبالتالي لا يمكن بأي حال أن يفكر في نفسه، فالزواج بالنسبة له حلم مستحيل التحقيق خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الزواج في قريته، فالأسر داخل القرية تغالي في المهور والأثاث والسكن وشراء الذهب، هذا إلى جانب أنه من النادر أن توافق أسرة على شاب مقيم داخل القرية، فالكل يحلم بالعريس الباريسي الذي سافر واستقر في فرنسا ويأتي كل عام أو عامين ليقضي بضعة أيام في قريته التي تحولت بفعل الفرنك الفرنسي إلى منتجع سياحي.

وبدأت الرحلة من مصر إلى المغرب ولم يكن محمد وصديقه هم فقط المسافرين، بل كان هناك ثلاثون شابًا من أبناء القرية وبعض القرى المجاورة على متن نفس الطائرة المقلعة من مصر إلى المغرب. وبعد الوصول إلى المغرب نزل محمد وزملاؤه في أحد البيوت المغربية الصغيرة، وكانت الحجرة الواحدة يقيم بها ما يقرب من ثمانية أو تسعة أفراد، وظل محمد وزملاؤه في هذا البيت قليل الأثاث ما يقرب من عشرين يومًا دون الخروج، وكانوا يحضرون لهم بعض الطعام القليل، وفي أحد الأيام قارسة البرودة حضر الوسيط

المصاحب للرحلة من القاهرة وأخبر الشباب أنه قد حان وقت الرحيل إلى الساحل لركوب سفينة بضائع مغادرة إلى إسبانيا. وبالفعل تمت المغادرة بعد أن قام الوسيط بتسليم محمد وزملائه إلى أربعة وسطاء جدد، وكانت الحياة على السفينة مروعة حيث كانت تبدو متهالكة، ولكن إرادة الله وستره كانت المنجى الوحيد من الهلاك وبعد الوصول للسواحل الإسبانية استقبل محمد وزملاؤه ثلاثة وسطاء جدد قاموا بمرافقاتهم لمدة سبعة أيام في إسبانيا قبل الرحيل عن طريق الحدود البرية إلى فرنسا، وكان هؤلاء الوسطاء يجيدون التعامل مع الأمن والشرطة على الحدود الإسبانية الفرنسية.

وبعد وصول محمد وزملائه إلى فرنسا بدأت رحلة جديدة للاختفاء من البوليس والمطاردة المستمرة حتى تمكنوا من الوصول إلى باريس، وكان في انتظارهم بعض شباب قريتهم، ومنهم أقارب صديقه الذين ساعدوه على السفر وبعد عدة أيام من الإقامة في منزل به عدد كبير من أبناء القرية استطاع محمد الحصول على عمل في مجال النقاشة وأعمال الدهان، واستقر الأمر بمحمد وسط جو جديد عليه تمامًا، ولكن محمد كان محددًا لهدفه منذ البداية عدة سنوات يكون نفسه ويساعد أسرته ويعود إلى الوطن. ومرت السنوات ومحمد دائم الاتصال بأسرته، وكان يرسل لوالده كل ما يتحصل عليه من عمله في فرنسا، واستطاع الأب بناء منزل جديد مكون من ثمانية طوابق؛ الأول للأب والأم، والباقي لمحمد وأشقائه، وحاول محمد توفيق أوضاعه في فرنسا، وكان يرغب في الزواج من فرنسية، ولكنه تراجع وظل خمس سنوات متصلة يعمل في القطاع الخاص الفرنسي بواسطة بعض أصحاب الأعمال من أبناء قريته الذين يتمتعون بوضع متميز داخل المجتمع الفرنسي، وبعد أن استطاع محمد تحقيق حلمه بالحصول على ما يساعده على الحياة في مصر قرر العودة رغم محاولات زملائه من أبناء قريته إثناءه عن هذا القرار، لكنه كان قد حسم أمره وقرر حجز تذكرة عودة نهائية إلى مصر والاستقرار في مسقط رأسه.

وبالفعل عاد محمد لبدء رحلة جديدة داخل قريته، فعند العودة قرر الزواج وكان

قد سبقه إلى الزواج شقيقتان أكبر منه وشقيقه الأصغر منه، وبالقطع ساعد محمد في زواجهم جميعًا، وترك والد محمد العمل بالزراعة وفتح سوبر ماركت بمنزلهم، وتركت أمه العمل في تربية الدواجن وبيعها في سوق القرية وتفرغت الأم لرعاية الأبناء الصغار، وتزوج محمد وكان عند وصوله قد اشترى سيارة جديدة وشقة في الإسكندرية كمصيف للأسرة. واستطاع محمد الحصول على وظيفة بقطاع البترول بعد أن دفع مبلغ ثلاثين ألف جنيه لعضو مجلس شعب. لقد حاول محمد عمل عدة مشروعات داخل القرية لكنها فشلت جميعًا، فقد سعى لفتح نادي لتكنولوجيا المعلومات ولكنه لم يجد إقبالاً عليه من قبل شباب القرية ذلك لأن القرية مفرغة تقريبًا من كل شبابها، فالشباب حين يصل لسن السابعة عشر ويكون قد حصل على دبلوم التجارة أو الصنايع لا يجلس في القرية، بل يبحث عن فرصة سفر إلى أوروبا، ومن يدخل منهم الجامعة يتركها بعد سنة أو أكثر بحثًا عن السفر، وإذا تمكن من السفر لا يعود إلا بعد انتهاء فترة تجنيده، فغالبية شباب القرية لا يؤدي الخدمة العسكرية بل يتهرب منها بالسفر إلى أوروبا. وحاول محمد أيضًا توسيع تجارة والده، ولكنه وجد القرية لا تحتاج إلى مثل هذا المشروع التجاري الموسع، وفي نهاية المطاف وجد أن أفضل وسيلة لاستثمار ما تبقى لديه من مدخرات أن يضعها في بنك كوديعة يحصل منها على دخل ثابت إلى جانب الوظيفة البترولية التي تدرّ عليه دخلاً معقولاً يمكنه من العيش الكريم داخل وطنه.

ويرى محمد بعد هذه الرحلة أن الظروف قد خدمته هو والعديد من أبناء قريته في تحقيق حلم الهجرة إلى الشمال والخروج من أزمته الاقتصادية الطاحنة على الرغم من أنه يؤكد أن غالبية المهاجرين إلى فرنسا من أبناء قريته لا يفكر في العودة إلى الوطن مرة أخرى إلا كسائح أو زائر؛ لأن كثيرًا ممن حاول العودة والاستقرار لم يتمكن من التكيف مع الأوضاع الجديدة والمتغيرة والمتعثرة داخل المجتمع المصري خاصة بعد أن عاش في مستوى اجتماعي واقتصادي لا يمكنه الرجوع عنه.

٢- الحالة الثانية: الإصرار على حلم الشمال:

في قرية "ميت بدر حلاوة" مركز سنمود محافظة الغربية ولد صلاح سعيد لأسرة متوسطة الحال. وكان وحيد والديه، وكانت عائلته من أكبر عائلات القرية وأكثرها حيازة زراعية في يوم من الأيام، ولكن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي استجدت على القرية غيرت كثيرًا من معالم الخريطة الاجتماعية والتوزيعة الطبقية لسكانها فالعائلة الكبيرة، وبفعل الزمن وكثرة عدد الزوجات وبالتالي الأبناء، تفتت الأرض الزراعية، وأصبح والد صلاح أحد أبناء العائلة الكبيرة لا يملك غير خمسة أفدنة يتم زراعتها إلى جانب الاتجار في الماشية وعلفها التي كانت تدر ربحًا معقولاً للعيش حياة كريمة لأسرة صغيرة الحجم مكونة من أب وأم وابن وحيد. ولكن على الرغم من ذلك بدأت معالم القرية الاقتصادية تتحول رويدًا رويدًا فبعد أن كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي لعمل غالبية سكان القرية، فقد تغير الحال خلال العقدين الأخيرين خاصة بعد هجرة شباب القرية إلى أوروبا، حيث تم هجر الأرض الزراعية وتبويرها، وقاموا بالبناء عليها، وتحولت أرض القرية الزراعية إلى عمارات وفيلات، وارتفعت أسعار الأرض داخل القرية بسبب إقبال أهالي المهاجرين على شرائها لبناء مساكن جديدة لهم، فمن يدخل القرية الآن لا يشعر بأي نشاط زراعي يتم ممارسته من قبل سكانها، وفي ظل هذه الظروف الجديدة ظلت عائلة صلاح تفقد مكانتها الاجتماعية والاقتصادية المرموقة يومًا بعد يوم، ولم تستطع الصمود في وجه النقود الأوروبية التي يرسلها المهاجرون لتتغير وفقًا لها معالم البناء الاجتماعي والطبقي التقليدي للقرية.

وفي ظل هذا التحول نشأ صلاح ودخل المدرسة الابتدائية التي كانت تحمل اسم عائلته، ثم انتقل للمدرسة الإعدادية التي كانت في الماضي تحمل اسم العائلة أيضًا، ولكنها الآن هُدمت وتم بناؤها من جديد بتبرعات من بعض المهاجرين، وفقدت بالتالي اسمها

السابق الذي يحمل اسم عائلة صلاح، ثم دخل صلاح المرحلة الثانوية، وانتهى من الدراسة بها بمجموع يؤهله لدخول الجامعة، وبالفعل التحق بكلية الآداب جامعة طنطا وفي السنة الدراسية الأولى تعرَّف على فتاة من أبناء قريته تدرس معه في نفس السنة، ونشأت بينهما علاقة عاطفية، ونظرًا لالتزام صلاح فقد قرر بعد انتهاء امتحانات الصف الأول أن يتقدم لخطبتها، وبالفعل اجتاز صلاح الامتحان بنجاح وفاتح والديه في موضوع الخطبة، وفرح كلاهما بالابن الوحيد، وبالفعل تقدم صلاح وأسرته وهم متأكدون من نجاح مقصدهم، ولكن كانت المفاجأة رفض طلب الخطبة من قبل أسرة زميلته. وكان السؤال المطروح هو: لماذا الرفض؟ إنه ابن أعرق عائلة في القرية، والفتاة من أسرة متواضعة للغاية كان يعمل جدها وأبوها لدى عائلة صلاح، وجاءت الإجابة أن صلاح شاب غير طموح لا يريد أن يخرج من قريته ويعيش على أمجاد الماضي، الفتاة من أسرة هاجر ثلاثة من أبنائها إلى فرنسا، وبدأت أحوالهم تتبدل بشكل سريع؛ لذلك فهم يريدون لابنتهم شابًّا طموحًا مثل أشقائها يريدون عريسًا يعيش ويعمل في أوروبا، ويأتي لها بكل متطلباتها التي أصبحت تفخر بها القرية الشبكة غالية الثمن والفيلا والسيارة والأثاث الحديث، كل هذا لا يستطيع صلاح وأسرته توفيره لها.

وكان هذا الموقف نقطة تحول كبيرة في حياة صلاح، فقد قرر التمرد على كل العادات والتقاليد الموروثة التي حافظ عليها أبواه، وكان أول قرار هو ترك الدراسة لأنها لا تقدّم ولا تؤخّر ولن تضيف إليه جديدًا وفقًا للمعايير الجديدة التي انتشرت داخل قريته، بل هو يضيع جزءًا من سنوات عمره دون فائدة. وبدأ رحلة البحث عن فرصة للهجرة إلى أوروبا، ولم يجد صلاح صعوبة في ذلك فقد كان هناك عدد لا بأس به من أقاربه وأبناء عمومته قد سبقوه في الهجرة إلى أوروبا سواء لفرنسا أو إيطاليا، وبدأ صلاح في مراسلة الجميع وطلب المساعدة، وفي هذه الأثناء كان هناك عدد من شباب القرية يطرق نفس الباب. وتحدثوا إلى صلاح عن وجود أحد الوسطاء الذي يعمل في مجال التسفير إلى

إيطاليا مقابل ثلاثين ألف جنيه. ووافق صلاح على الفور وطلب من أبيه توفير المبلغ المطلوب وقابل أبوه طلبه بالرفض فلجأ إلى أمه، فكان مصير طلبه الرفض أيضًا. أخذ صلاح يهدد والديه بتركهم ومحاولة الانتحار وتحت هذه الضغوط قام والد صلاح بإعطائه المبلغ المطلوب، وذلك من مدخرات الأسرة وبالفعل دفع صلاح نصف المبلغ للوسيط قبل التحرك. وبدأت الرحلة في شهر ديسمبر ٢٠٠٦ من القاهرة إلى بني غازي عن طريق البر ثم الإقامة في أحد البيوت الليبية على الشاطئ لمدة أسبوعين، وكانت الإقامة سيئة من حيث المأكل والمشرب ودورات المياه ذات الروائح الكريهة. وجاء يوم الرحيل حيث حضر الوسيط المصري بصحبة ثلاثة وسطاء آخرين أحدهما ليبي والثاني تونسي والثالث مغربي، وكان كل واحد منهم معه مجموعة من المهاجرين وصل عددهم ما يقرب من مائة، منهم ٢٣ مصريًا من قرى محافظة الغربية، وصعد الجميع على مركب قديم كان على سطح المركب خمسة أفراد يحملون أجهزة لاسلكي، ويجرون اتصالات بأطراف أخرى وانطلقت المركب من السواحل الليبية إلى جزيرة لامبيدوسا في ظل ظروف جوية سيئة، وشعر صلاح أكثر من مرة بأنهم قد تنقلب بهم المركب ويموتون غرقًا، ولكن بعد ما يقرب من ثلاثين ساعة وصلت المركب إلى الجزيرة، ثم انطلقت مرة أخرى بعد عدة اتصالات إلى جزيرة مالطا، وهنا حدثت المفاجأة حيث قرر الوسطاء المصاحبون للرحلة أن المركب لن تتمكن من مواصلة الرحلة إلى إيطاليا، ولا بد من دفع ثلاثة آلاف جنيه من كل فرد حتى يمكنهم إصلاح المركب أو إحضار مركب بديل، ودفع صلاح المبلغ المطلوب ورفض البعض الآخر، وتعلل الكثيرون بأنهم لا يمتلكون نقودًا، وبدأت المعاملة السيئة من قبل الوسطاء، وبعد يومين على السواحل المالطية بدون طعام أو شراب جاءت مركب جديدة وقام أحد الوسطاء بأخذ صلاح وخمسة عشر آخرين من جنسيات مختلفة وأركبوهم المركب دون باقي زملائهم، وبعد يومين وجد صلاح نفسه على الشواطئ الليبية وقُبِض عليهم من قبل الشرطة الليبية، وبعد تحديد جنسيتهم تم وضعهم في أحد السجون وبعد ١٧ يوم أُفرج

عنهم بواسطة سفارتهم ورُحّل صلاح وثلاثة من أبناء قريته بواسطة أتوبيس سوبر جيت، وعلى الحدود المصرية حُقّق معهم لتحديد أسباب سفرهم ثم تركوهم بعد أن أعطوهم تأشيرات دخول مصر.

وعاد صلاح إلى قريته يجر أذيال الخيبة بعد أن ضاعت الخمسة عشر ألف جنيه التي دفعت قبل بدأ الرحلة هذا إلى جانب ٥ آلاف جنيه أثناء الرحلة، وعند العودة لم يجد صلاح الوسيط الذي دفع له المبلغ موجودًا بالقرية، ولم يستطع صلاح أن يحكي ما حدث لأسرته أو أي شخص من أقاربه، ولكنه عقد العزم على تكرار المحاولة، ولكن هذه المرة سوف تكون إلى فرنسا حيث الأهل والأقارب والأصدقاء من أبناء قريته الذين ينعمون في ترف العيش في باريس.

وبعد مرور ما يقرب من عام ومحاولات صلاح مستمرة، حضر إلى القرية أحد أبناء عمومته ممن يعيشون منذ سنوات في فرنسا، وطلب صلاح مساعدته وتحدث إلى والده، وعرض عليه السفر عن طريق بعض الوسطاء الذين يعرفهم معرفة جيدة ولديهم القدرة على تسفير صلاح بسهولة ويسر مقابل مبلغ ٧٠ ألف جنيه عن طريق المغرب وتحت الإصرار والإلحاح اضطر والد صلاح لدفع مبلغ ٤٠ ألف جنيه كعربون لعملية السفر، وبالفعل تحرك صلاح من القرية إلى مطار القاهرة في أحد أيام شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بعد أن حصل على تأشيرة دخول للأراضي المغربية بمساعدة الوسطاء الذين أخذوا المبلغ المتفق عليه، وفي المغرب مكث صلاح في أحد الفنادق الصغيرة لمدة شهر تقريبًا في انتظار بدأ رحلة الهجرة على فرنسا، ولكن دائمًا ما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن حيث طلب الوسطاء من صلاح العودة إلى القاهرة مرة أخرى حتى يمكنهم ترتيب الأمور له حتى يتمكن من السفر بشكل آمن إلى فرنسا. وعاد صلاح مرة أخرى إلى قريته وقد مضى على عودته خمسة أشهر ولم تأته حتى الآن أي إفادة بالسفر سواء من الوسطاء أو من ابن عمه الضامن لهم، وهو الآن ما زال في انتظار أي اتصال لتكرار المحاولة للمرة الثالثة وتحقيق حلم الهجرة إلى الشمال.

٣- الحالة الثالثة: موت حلم الشمال:

في قرية "ميت بدر حلاوة" بمركز سمنود محافظة الغربية ولد صابر محمود لأسرة تعاني من الفقر مكونة من سبعة أفراد: الأب مزارع بسيط يعمل باليومية لدى ملاك الأراضي الزراعية بالقرية، والأم تساعد في تكاليف المعيشة بالعمل لدى بعض عائلات القرية في الأعمال المنزلية التقليدية، أما الأبناء فكان كبيرهم صابر ومن بعده جاءت أربع شقيقات، وكعادة أهل الريف وعلى الرغم من ضيق ذات اليد إلا أن الأب والأم كانوا يحلمون بتعليم أبنائهم، فهو الوسيلة المتاحة أمام الفقراء والمعدمين للحراك الاجتماعي الصاعد وترك قاع المجتمع والصعود على سلم التدرج الطبقي، وحين بلغ صابر السادسة من العمر أدخلوه المدرسة الابتدائية، وكان قد سبق ذلك حفظ بعض أجزاء القرآن الكريم في كُتّاب القرية. وبرزت علامات التفوق والذكاء على صابر، وكان دائمًا متميزًا بين أقرانه حتى حصل على الشهادة الابتدائية، وكان ترتيبه الأول على المدرسة. وفي هذه الأثناء أُصيب الأب بمرض خطير وأصبح غير قادر على العمل. وبدأت رحلة العلاج بالتردد على المستشفيات العامة والحكومية سواء في طنطا أو المنصورة أو القاهرة، إن البلهارسيا اللعينة أتلفت كبده وأقعدته طريح الفراش يومًا بعد يوم تزداد حالته سوءًا، وفي ذلك التوقيت دخل صابر المدرسة الإعدادية وكانت هناك صعوبة في دفع المصروفات وإحضار ملابس وأدوات المدرسة، لكن الأم أصرّت على إكمال صابر مشوار تعليمه هو وشقيقاته، ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه.

مات الأب بعد رحلة قصيرة مع المرض، وقبل أن ينتصف الفصل الدراسي الأول من المرحلة الإعدادية كان على صابر أن يترك حلمه وحلم أبويه ويخرج إلى سوق العمل لمساعدة الأم على مشاق الحياة ومواصلة شقيقاته لمشوار تعليمهم. لقد أصبح صابر فجأة وبدون أي مقدمات رجل البيت والمسئول عنه. هذا الطفل الصغير هو بديل والده، واستمرت الأم تذهب إلى بيوت القرية في الصباح وحين يأتي المساء تكون قد عادت بحصيلة تكاد تسد رمق أطفالها الصغار. وعمل صابر منذ تركه للمدرسة في عدة مهن ولكنه استقر أخيرًا في

مهنة "استورجي» يقوم بدهان الأثاث، وأتقن المهنة وأصبح من أمهر العاملين بها سواء داخل القرية أو خارجها في القرى والمراكز المجاورة، وأصبحت هذه المهنة تدرّ على صابر دخلا معقولا كان يعطيه بكامله إلى أمه من أجل مساعدتها في مواصلة شقيقاته لتعليمهم.

ومع الوقت واشتداد عود صابر ودخوله مرحلة الشباب طُلب للعمل في مدينة دمياط، مدينة صناعة الأثاث الأولى في مصر وبمرتب مجزٍ للغاية فوافق على الفور وطلب من أمه ترك العمل والتفرغ لرعاية الأسرة، وكان صابر قد عرض عليها ترك العمل أكثر من مرة، ولكنها كانت ترفض بحجة احتياجهم الشديد لهذه النقود البسيطة للمساعدة على العيش خاصة وأن عمله الجديد سوف يتطلب الإقامة بعيداً عن القرية، ولكن تحت إلحاح صابر وافقت الأم على ترك العمل. وسافر صابر إلى دمياط يحمل معه دعوات الأم والشقيقات الأربعة. واستطاع خلال فترة وجيزة إثبات وجوده في مجال مهنة دهانات الأثاث مما ساعد على زيادة راتبه، وبدأت أحوال الأسرة تتبدل حيث قام صابر بشراء أثاث جديد للمنزل وأجهزة كهربائية حديثة كما أنه قام بشراء بعض القطع الذهبية لأمه وشقيقاته. وبدأت الأسرة تشهد «بحبوحة» في العيش بفضل عمل صابر واجتهاده. وفي هذه الأثناء حصلت إحدى شقيقات صابر على الثانوية العامة، وبدأت في الاستعداد لدخول الجامعة وكانت قد سبقتها شقيقة أخرى في الحصول على دبلوم التجارة وكانت سعادة صابر غامرة لأنهم يحققون حلمه وحلم أبيه وأمه، إنهم ينجزون ما حالت الظروف بين صابر وإمكانية تحقيقه. وكان صابر كلما شاهد شقيقاته يكبرون أمامه كان يشعر بالقلق والتوتر، إنه حمل ثقيل يتطلب العمل ليلا ونهاراً، فقد يتقدم في أي وقت شخص ما لطلب الزواج من إحدى شقيقاته خاصة وإنهن يتمتعن بقدر كبير من الجمال. كان صابر مقيمًا في دمياط ويذهب كل عدة أسابيع لقريته للاطمئنان على أمه وشقيقاته وإعطائهم حصيلة عمله عن طيب خاطر، وكان يشعر بسعادة غامرة كلما شاهد الرضا في عيون أمه وشقيقاته، وفي إحدى هذه الإجازات حدث ما كان يقلق صابر ويوتره فقد تقدم أحد شباب القرية لخطبة إحدى شقيقاته،

ولإتمام الزفاف كان على صابر أن يوفر مبلغًا كبيرًا لتجهيز منزل الزوجية، ولإنجاز هذه المهمة الثقيلة عرف صابر للمرة الأولى طريق "الدين"، ولكنه كان سعيدًا برسم الفرحة على وجه أمه وشقيقته، وبعد الزفاف ظل صابر ما يقرب من عام يسدد في ديونه. وقبل أن يخرج صابر من عثرته الأولى جاءت عثرته الثانية شاب جديد يتقدم لشقيقة أخرى.

ووجد صابر نفسه في مأزق شديد، ومن هنا نبعت فكرة الهجرة، فعمله الحالي لا يسمح له بإنجاز المسئوليات الملقاة على كاهله، وبما أن صابرًا أحد أبناء قرية "ميت بدر حلاوة" تلك القرية التي هاجر أغلبية أبنائها إلى أوروبا، فقد كان حلم الهجرة إلى الشمال حلمًا مشروعًا: لأنه شاهد بنفسه كيف تتبدل أحوال هؤلاء الشباب المهاجرين وأسرهم، ولكن صابر كان على علم تام بأن ظروفه تتميز بخصوصية شديدة فهو المسئول الأول والأخير عن الأسرة والبنات في سن خطرة ولا بد من رعاية ورقابة صارمة، هذا إلى جانب كثرة أصدقائه الذين هاجروا ونجحوا في تحقيق حلم الثراء، لكن هذا الحلم يتطلب شروطًا قاسية لعل أهمها هو توفير ما يتراوح بين (٥٠ - ٩٠) ألف جنيه مصري لإنجاز حلم السفر إلى فرنسا، وهو بالطبع لا يملك هذه المبالغ الضخمة. وعاد صابر إلى دمياط ولكن لم يكُفَّ عقله عن التفكير في البحث عن حل لأزمته، وفي أثناء انشغاله بعمله في دمياط جاءت الفرصة بعض الأصدقاء يستعدون للهجرة إلى أوروبا (إيطاليا واليونان) عن طريق وسيط مصري مقابل ٣٥ ألف جنيه لإيطاليا و٢٥ ألف جنيه لليونان، وتم إحياء حلم الهجرة مرة أخرى لدى صابر، وبدأ يفكر في كيفية تدبير المبلغ المطلوب بعد أن اتفق مع الوسيط على السفر إلى اليونان.

وقام صابر ببيع ذهب شقيقاته وأمه وعندما لم يتمكن من تدبير المبلغ قام ببيع بعض أثاث المنزل، وبعد بيع كل ما يمكن بيعه كانت الحصيلة خمسة عشر ألف جنيه، حاول صابر إقناع الوسيط بقبولها لكنه رفض فهو يريد المبلغ بالكامل، اضطر صابر إلى الاستدانة من أحد أصحاب العمل ممن كان يعمل لديهم في دمياط، وكان يعتبره ابنًا له، وقام صابر بتوقيع عدد من إيصالات الأمانة بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه، أعطى أمه مبلغ ثلاثة

آلاف جنيه لتدبير مصاريف البيت حتى يتمكن من إرسال نقود لهم بعد السفر، وظلت معه الألفان من الجنيهات قام بتبديلها بدولارات لزوم مصاريف الرحلة، وبالقطع كانت هناك محاولات من قبل الأسرة لإثناء صابر عن السفر خاصة وأنه عائلهم الوحيد، ولكن صابر استطاع إقناعهم بأنها فرصته الأخيرة للخروج من دائرة الفقر التي يدور فيها منذ نعومة أظافره تلك الدائرة الجهنمية التي تطحنه وأسرته، واقتنع الجميع بأن أي محاولة لإثناء صابر على ما عزم عليه سوف يكون مصيرها الفشل، وبالفعل بدأ صابر الرحلة في أبريل ٢٠٠٧ وبالقطع لم يكن وحيدًا في هذه الرحلة فقد كان معه ما يقرب من ثلاثين فردًا من محافظات مختلفة، وكان معه بعض الأصدقاء ممن كانوا يعملون معه في دمياط. وكانت نقطة التجمع على شاطئ المتوسط بالإسكندرية وعلى مركب بضائع صعد صابر وزملاؤه بصحبة الوسيط المصري الذي تقابل مع خمسة وسطاء آخرين لم يستطع صابر معرفة جنسيتهم، ولكنهم لم يكن بينهم من يجيد العربية، وخلال الرحلة كانوا يقدمون لهم طعامًا بسيطًا عبارة عن خبز وبعض الجبن أو المعلبات المحفوظة من السردين، وكانت المعاملة طيبة من قبل هؤلاء الوسطاء مع ملاحظة أنهم كانوا يحملون بعض قطع السلاح، وأثناء الرحلة رست المركب على شاطئ جزيرة "إراكليون"، وصلتها المركب بعد عدة أيام، ثم تحركت المركب بعد القيام بعمليات شحن وتفريغ حتى وصلت لشواطئ جزر "كيكلاديس"، وهنا بدأ الوسيط المصري يتحدث إلى صابر وزملائه أنهم أصبحوا على مقربة من السواحل اليونانية، لكن هناك اتصالات تمت بين الوسطاء ووسطاء آخرين على السواحل يؤكدون أن هناك تشديدات أمنية من قبل حرس السواحل، وعندما اقتربت المركب من السواحل اليونانية بدأت تحدث حركة غير عادية فوق سطح المركب، فصعد صابر وزملاؤه فوجدوا هجومًا بوليسيًا على المركب، فقفز الجميع في المياه ومنهم بالقطع صابر ولم يشعر صابر بأي شيء إلا وهو محجوز لدى السلطات اليونانية التي بدأت في التحقيق معه لمدة ثلاثة أيام، وكان قد فقد متعلقاته حتى جواز سفره، وبعد عشرة أيام تم ترحيل صابر على متن طائرة مصرية بعد أن أصدرت له السفارة وثيقة سفر، وعند وصوله مطار القاهرة تم التحقيق معه بواسطة رجال مباحث أمن الدولة ثم تم الإفراج عنه بضمان أحد معارفه، وعاد صابر إلى قريته وهو غير مصدق أنه قد نجا من الموت.

وبدأ رحلة جديدة لتسديد ديونه فقد قرر الرجل الشهم الذي كان يعمل لديه أن يقسّط له المبلغ من حصيلة عمله خلال الأيام القادمة بعد أن كان شبح السجن يهدده، لكن الأمر الآخر الذي كان أكثر صعوبة بالنسبة لصابر هو فسخ خطيب شقيقته للخطبة لعدم قدرة الأسرة على الالتزام بمتطلبات الزواج، وبقاء شقيقته حبيسة المنزل محاطة بأحزانها هي وأمها وشقيقاتها الأخريات، ولم يجد صابر أمامه سوى مواساتهم ببعض الكلمات وتذكيرهن بالقسمة والنصيب وإرادة المولى عز وجل وقد قرر صابر بعد رحلة الموت هذه عدم تكرار المحاولة حيث مات بداخله حلم الشمال الذي كاد يفقد حياته غرقًا في مياه المتوسط بسببه.

رابعًا: مناقشة النتائج:

يسعى الباحث الآن إلى مناقشة نتائج الدراسة من خلال مجموعة من المحاور حتى يسهل معها السيطرة على أبعاد الظاهرة وهي كالآتي:

١- الهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد وآليات الجذب:

إن عملية الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب هي عملية ناتجة عن مجموعة من المتغيرات في ظل ما يسمى بـ «العولمة»، حيث أصبحت فرص الحياة غير متاحة في الجنوب والشرق، وبالتالي أصبحت الهجرة أو حلم الشمال البديل المتاح للأفراد في هذه المجتمعات، على الرغم مما تشتمل عليه من مخاطر قد تؤدي إلى فقد المهاجر لحياته، وعلى الرغم من تداخل عدة عوامل كدافع للهجرة إلا أن العامل الاقتصادي دائمًا ما يأتي في المقدمة، ومن بين العوامل الدافعة للهجرة: الصراعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، والاضطهاد في بعض الثقافات المحلية، والإبادة الجماعية، والتدهور البيئي، والضغوط الديموجرافية: حيث ارتفاع نسبة الشباب في مجتمعات الجنوب وقلتها في مجتمعات الشمال. وبالنسبة للحالة المصرية يمكننا التأكيد على أن أهم عوامل الطرد تتمثل

في فشل الدولة في توفير فرص عمل للشباب. ففي ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي بدأت مصر في تطبيق آليات السوق والخصخصة، وهو ما أدى إلى تزايد نسبة البطالة حيث تم بيع الأصول الإنتاجية المملوكة للدولة، وبالتالي فقد الكثير من العمال وظائفهم. هذا إلى جانب تخلي الدولة عن مسئولياتها في تعيين الخريجين أدى إلى اتساع نطاق العاطلين عن العمل من ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة. وإذا كان القطاع الخاص هو البديل في ظل هذه السياسات فإنه قد عجز عن توفير فرص عمل مناسبة تستوعب القوى البشرية المتزايدة، هذا إلى جانب فشل المشروعات الصغيرة، فمشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية يضع عراقيل كبيرة أمام الشباب، وإذا نجح الشاب في الحصول على قرض يجد نفسه متعثرًا في السداد نتيجة لعدم استقرار السوق المصري، وبالتالي تحيط به المشكلات التي قد تدفعه إلى فقدان المشروع، ويكون مهددًا بعد ذلك بالسجن لعجزه عن السداد.

أما بالنسبة لعوامل الجذب فيأتي في المقدمة الاستقرار الاقتصادي والسياسي في دول الشمال، حيث ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة، وإزالة الحواجز بين الدول نتيجة سيادة سياسات العولمة التي تشجع على الانفتاح الاقتصادي وهو ما يتطلب نقل المنتجات والمعلومات والخدمات بين الدول وهو ما يسهل عملية السفر أو الهجرة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، هذا إلى جانب اتساع نطاق القطاع غير الرسمي في دول الشمال شجع على جذب الأيدي العاملة الرخيصة من دول الجنوب، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية التي يكونها المهاجرون من دول الجنوب إلى دول الشمال، تساعد في استيعاب وتكيف المهاجرين الجدد، حيث يتوفر لهم الإقامة والمعيشة وفرص العمل. وبالطبع تلعب وسائل الاتصالات الحديثة دورًا في جذب المهاجرين من دول الجنوب من خلال ما تبثه من مادة إعلامية تبرز مدى رفاهية مجتمعات الشمال وهو ما يساعد على تضخيم الحلم وقبول المخاطرة.

٢- الهجرة غير الشرعية والتحولات الاقتصادية في القرية المصرية:

لقد أدت الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى تغيرات كبيرة في اقتصاديات القرية المصرية وخاصة في القرى التي هاجر معظم شبابها. فإذا كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي للعمل والإنتاج، فقد أصيب هذا القطاع إصابات بالغة بسبب الهجرة، حيث تم هجر الأرض الزراعية نتيجة غياب القوى البشرية القادرة على زراعتها، وبالتالي تم تبويرها، ثم تجريفها، ثم البناء عليها، فالمهاجرون يرسلون إلى أسرهم النقود التي تساعدهم على المعيشة أولاً ثم الاستثمار ثانيًا، وبما أن اقتصاديات السوق تتم وفق قانون العرض والطلب فإن الأرض الزراعية المحدودة في نطاق القرية المصرية، والتي تفتتت بفعل عوامل عديدة أصبحت هي الوعاء الحقيقي للاستثمار من قبل المهاجرين وأسرهم، وأدى ذلك إلى ارتفاع جنوني في الأسعار نظرًا لأن الطلب يفوق العرض، واختفت بالتالي الأرض الزراعية التي كانت تشكل في الماضي القطاع الرئيسي للإنتاج داخل القرية المصرية، وحلت محلها المباني التي تستوعب مشروعات جديدة تمامًا على القرية المصرية وهي بالطبع مشروعات خدمية استهلاكية، حيث انتشرت مشروعات السوبر ماركت، وبيع الملابس. والأجهزة المنزلية، ومراكز الاتصالات، والصالات الرياضية، وصالات ألعاب التسلية، وأندية تكنولوجيا المعلومات وغيرها. وهذا القطاع يتم الاستثمار فيه إما من قِبل أسر المهاجرين أو من المهاجرين أنفسهم بعد العودة، وكثيرًا ما تفشل هذه المشاريع ويعود المهاجر مرة أخرى إلى حيث كانت هجرته.

٣- الهجرة غير الشرعية والتحولات الاجتماعية في القرية المصرية:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى تحولات كبيرة في البنية الاجتماعية والطبقية للقرية المصرية، حيث تراجعت بقوة مكانة العائلات صاحبة النفوذ التقليدي والتي كانت تكتسب مكانتها ونفوذها بفعل امتلاكها للأرض الزراعية. وبما أن الأرض قد تفتت وهجرت

وتم تبويرها وتجريفها فقد فقدت هذه العائلات وسيلة تميزها. وفي المقابل صعدت قوى اجتماعية وطبقية جديدة بدأت في فرض نفوذها نتيجة لامتلاكها حصيلة أموال الهجرة التي سمحت لها بشراء الأرض والبناء عليها سواء مشروعات استهلاكية أو سكن ترفي حيث العمارات والفيلات والقصور إلى جانب السيارات الفارهة التي يتباهى بها هؤلاء ويعتبرونها وسيلتهم لاحتلال أعلى السلم الاجتماعي والطبقي للقرية الآن.

٤- الهجرة غير الشرعية وتغير منظومة القيم في القرية المصرية:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى اختلال منظومة القيم التقليدية داخل القرية المصرية. فإذا كانت ثورة الاتصالات والمعلومات في ظل السموات المفتوحة قد أدت إلى عولمة الثقافة. فإن تأثير تلك الثورة على منظومة القيم كان أكبر في المدن والمراكز الحضرية من القرى الريفية التي ظلت متماسكة قيميًا إلى حد كبير، وكان ذلك التغير يسير بخطى بطيئة نسبيًا. لكن مع انتشار الهجرة غير الشرعية في السنوات القليلة الماضية، وهجرة شباب قرى بأكملها إلى أوروبا أدى إلى تغير حاد في منظومة القيم، فقد تراجعت قيمة الرجولة وأصبحت تقاس بما يمتلكه الشخص من مال، وتراجعت كذلك قيم الزواج التقليدية والتي كانت تستند إلى الدين والأخلاق والأسر الكريمة (الحسب والنسب)، وأصبحت قيم الزواج تتمثل في امتلاك الشخص للأموال التي تؤهله لشراء الذهب وإعداد المسكن الفاخر والأثاث الحديث والسيارة الفارهة والمدخرات البنكية، تلك الأشياء التي لا يقدر عليها إلا المهاجرون. وتراجعت أيضًا قيمة العلم والتعليم، فبعد أن كان التعليم وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي الصاعد تحول ليصبح وسيلة للحراك الاجتماعي الهابط نتيجة لأن المتعلم يفقد سنوات طويلة من عمره كان يمكنه استثمارها في الهجرة والعمل. كذلك تراجعت قيم الولاء والانتماء، ولعل تخلف الشخص عن أداء الخدمة الوطنية يعد أحد أهم المؤشرات في هذا السياق، حيث انتشرت عملية الهروب من أداء الخدمة العسكرية بين غالبية المهاجرين غير الشرعيين. وبالطبع انتشرت قيم الاستهلاك

الترف في مقابل انحصار قيم الإنتاج. وطغت القيم المادية على ما عداها من قيم غير مادية إنسانية وثقافية وروحية، وعلى حد تعبير "دوركايم" فقد أصيب المجتمع بحالة من الأنومي الاجتماعية أو فقدان المعايير.

٥- الهجرة غير الشرعية وتفريغ القرية المصرية من طاقاتها الشابة المنتجة:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى هجر الشباب للأرض الزراعية القطاع الرئيسي للعمل في الريف المصري، وهو ما نتج عنه تبوير الأرض وتجريفها ثم البناء عليها بواسطة أموال المهاجرين، وبالتالي ضاعت وسيلة الإنتاج الرئيسية التي يمكن أن تستوعب قوى بشرية جديدة، وأصبح على الشباب الجديد البحث عن فرص عمل خارج نطاق القرية. فمن لم يستطع تحقيق حلم الهجرة للشمال يضطر إلى الانتقال خارج نطاق قريته للبحث عن فرصة عمل لعدم وجود مشروعات إنتاجية بديلة للأرض الزراعية التي تآكلت. وبذلك تفرغ القرية من طاقاتها الشابة المنتجة إما لصالح مواقع إنتاجية خارج القرية أو لصالح عملية هجرة جديدة خارج حدود الوطن، فتلك هي البدائل المتاحة أمام هؤلاء الشباب. وبما أن أوضاع العمل داخل حدود الوطن متشابهة وعائداتها غالبًا ما تكون ضعيفة للغاية، وبما أن الشباب سوف يترك موطنه الأصلي ويبعد عن أسرته فغالبًا ما يفضل الهجرة الخارجية حتى لو كانت غير شرعية وحتى لو كان من الممكن أن يدفع حياته ثمنًا لها.

٦- الهجرة غير الشرعية وانتشار جماعات تهريب البشر المنظمة:

إن ازدياد الطلب على الهجرة غير الشرعية من قبل الشباب في مجتمعات الجنوب أدى إلى ظهور سوق رائجة لتجارة وتهريب البشر وصلت عائداتها السنوية إلى ما يقرب من "١٥مليار دولار". وفي البداية كان المهربون يعملون بطريقة فردية حيث يقوم شخص من دول الإرسال يكون قد استقر في بلد الاستقبال فترة طويلة وخبر ظروف المجتمع، ويتولى عملية التهريب من موطنه الأصلي لتسهيل عملية الهجرة مقابل مبلغ من المال.

وهذه البداية كانت بالطبع لا تسمح بتهريب عدد كبير من المهاجرين. لكن مع مرور الوقت بدأ المهربون يعملون بطريقة جماعية وهو ما أدى إلى تهريب عدد كبير جداً من المهاجرين غير الشرعيين. فالطريقة الجماعية المنظمة لتهريب البشر تشبه إلى حد كبير عمليات تهريب المخدرات، ويشترك في عمليات التهريب عدد كبير من الأشخاص سواء في دول الإرسال أو في دول الاستقبال، وبالطبع هناك أدوار محددة يقومون بها، فهناك قائد العملية مهمته الأساسية التخطيط للعملية، ويكون غالبًا من دولة الاستقبال، وقد يكون صاحب نفوذ أو رجل أعمال وصاحب مشروعات اقتصادية في القطاع غير الرسمي، ثم هناك القائم بالتجنيد وهو غالبًا من دولة الإرسال يعلم لغة المهاجرين وأحوالهم المعيشية، وهو الذي يأخذ منهم المبالغ المبدئية لعملية التهريب، ثم هناك الناقل الذي يقوم بالنقل أو المساعدة في عملية النقل طوال الرحلة، وقد يكون هناك أكثر من ناقل خلال الرحلة، وغالبًا ما يكون الناقل من دولة الاستقبال أو دولة الترانزيت، وهناك أيضًا الكشّافة، وتكون مسئوليتهم توفير معلومات عن أماكن التفتيش من قبل حرس السواحل وهم غالبًا ما يكونون من دول الاستقبال، وهناك ملاك المساكن والفنادق الذين يوفرون سبل المعيشة للمهاجرين خلال الرحلة والتنقل من دولة إلى أخرى حتى الوصول للمحطة النهائية دولة الاستقبال، وهناك بعض الأشخاص المسلحين مهمتهم استخدام العنف للحفاظ على أعمال التهريب، وقد يستخدمون هذه الأسلحة في مواجهة البوليس وحرس الحدود، ثم يظهر بعض رجال الأمن والبوليس وضباط البحرية والموظفين الفاسدين في السفارات والقنصليات الذين يستطيعون توفير كروت الإقامة المؤقتة ويغمضون أعينهم بعد تسلمهم للرشاوى لتمرير المهاجرين غير الشرعيين. إذن فعملية الهجرة غير الشرعية أصبحت عملية منظمة تتم من خلال توزيع الأدوار المختلفة لإنجاح عملية التهريب التي أصبحت تجارة دولية تحميها المافيا العالمية.

٧- تيارات الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها:

إن تيارات الهجرة غير الشرعية دائمًا ما تأتي من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية ومن دول الشرق الاشتراكي – بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية- إلى دول الغرب الرأسمالي، وبالنسبة للحالة المصرية فقد تميزت بخصوصية في تيارات الهجرة المتجهة إلى الشمال حيث اتجهت بصفة أساسية إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط في الشمال، وجاءت إيطاليا في المقدمة، ثم تبعتها اليونان، ثم فرنسا وإسبانيا. وكانت هناك طرق مختلفة في عملية الانتقال حيث إن غالبية طرق التهريب بدأت بالسير برًّا عبر ليبيا، ثم توجهت بحرًا إلى إيطاليا مرورًا ببعض الجزر في المتوسط مثل مالطا. وهناك أيضًا من اتجه إلى الإسكندرية، ثم سار بحرًا إلى اليونان مرورًا ببعض الجزر في المتوسط. وهناك أيضًا من اتجه برًّا إلى ليبيا، ثم غادر بحرًا إلى اليونان مارًّا ببعض جزر المتوسط. وهناك بعض الرحلات التي تبدأ جوًّا إلى المغرب ثم بحرًا إلى إسبانيا، ثم برًّا إلى فرنسا. وهناك من يسير برًّا على الأردن ثم برًّا إلى سوريا، ثم بحرًا إلى قبرص، ثم بحرًا على اليونان، ويلاحظ على تيارات الهجرة واتجاهاتها أنها غالبًا ما تفضل الطرق البحرية، ويرجع ذلك إلى طول السواحل في دول الشمال وضعف الرقابة والحراسة مما يسهل عمليات التهريب والدخول.

٨- الهجرة غير الشرعية بين أساليب المواجهة والأساليب المضادة:

لقد أدت أحداث ١١ سبتمبر وتفجيرات لندن ومدريد إلى انتباه الحكومات في دول الشمال لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدرجة أصبحت هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الموجودة على الأجندة السياسية لهذه الحكومات، وسعت هذه الدول إلى مواجهة هذه الظاهرة بمجموعة من الإجراءات للحد منها، وكانت أهم هذه الإجراءات تتمثل في تطوير الحدود بالوسائل الإلكترونية الحديثة وتشديد الرقابة على المطارات والسواحل ووضع

أعداد كبيرة من رجال البوليس لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين. ومن إجراءات المواجهة أيضًا توسيع نطاق عمليات الاعتقال والنفي، أما الإجراء الأكثر انتشارًا فهو إحباط العمالة غير الشرعية عن طريق منعهم من الوصول إلى أسواق العمل وهو ما يدفعهم للهروب من هذه الدول ومحاولة البحث عن حظوظهم في دول أخرى، هذا إلى جانب محاولة التضييق عليهم بمنع الخدمات العامة عنهم، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الإجراءات كانت محدودة الفاعلية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد يرجع ذلك إلى الإجراءات المضادة التي اتخذها المهاجر غير الشرعي وجماعات التهريب وأصحاب المصالح الاقتصادية في القطاع غير الرسمي في دول الاستقبال، حيث انتشرت شركات ومنظمات التهريب التي تساعد في وصول المهاجرين وإقامتهم في دول الشمال وانتشار الأسواق غير الشرعية في مجالات العمل والسكن وتزوير الوثائق الرسمية. ويشكل المهاجرون شبكات اجتماعية من أقاربهم ومعارفهم يساعدونهم في الاختفاء، ويوفرون لهم السكن والمأوى والعمل. وإعدام الوثائق الدالة على جنسياتهم الأصلية حتى يصعب التعرف عليهم. وإذا كانت هذه الإجراءات التي اتخذتها دول الاستقبال للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد قُوبلت بإجراءات مضادة من قبل المهاجرين وجماعات التهريب فما هو دور الحكومات في دول الإرسال للحد من هذه الظاهرة. لقد عجزت دول الإرسال -ومنها مصر- عن اتخاذ أي إجراءات للحد من الظاهرة ذلك لأن معظم الحلول المقترحة للحد من الظاهرة تتطلب مسئوليات كبيرة يجب أن تتحملها حكومات هذه الدول، وهي بالطبع عاجزة عن تحمل هذه المسئوليات، فأبسط حقوق المواطنة هي توفير فرص عمل وسبل عيش كريمة لهؤلاء الشباب. وهذا بالطبع يفوق طاقات وإمكانيات تلك الحكومات، ولعل أطرف إجراء تم من قِبل الدولة المصرية هو إصدار فتوى شرعية من قِبل المؤسسة الدينية الرسمية تعتبر من مات غرقًا أثناء رحلة هجرة غير شرعية ليس شهيدًا: لأنه غرق نتيجة الطمع والجشع.

٩- الهجرة غير الشرعية البديل المتاح الأخير:

إن العولمة هي إحدى مراحل تطور الرأسمالية الشرسة والمتوحشة التي فرضت قسرًا على دول الجنوب في ظل المتغيرات العالمية الجديدة. وبالطبع أدى تطبيق سياسات العولمة الاقتصادية من قِبل حكومات دول الجنوب - ومنها مصر- إلى تدهور الأحوال المعيشية لغالبية السكان للحد الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر الانتحاري. وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد البدائل المتاحة أمام المواطنين في ظل غياب دور الدولة وتخليها عن مسئولياتها تجاه مواطنيها، ومن بين ما تخلت عنه هو توفير فرص العمل أمام القادرين عليه، على الرغم من أن الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان والتي وقَّعت عليها مصر منذ أكثر من نصف قرن تؤكد على أن توفير فرص العمل من قِبل الدولة حق من حقوق الإنسان ولكن هذه الحقوق لا سبيل لتحقيقها على أرض الواقع. إن استمرار سياسات العولمة سوف يكرس ويعمق من استمرارية الظاهرة، حيث أصبح حلم الشمال بديلاً للواقع المأزوم في دول الجنوب، وليس أمام الشباب إلا أن يسعى لتحقيق هذا الحلم أو الموت غرقًا فيتخلص من كافة مشكلاته.

خامسًا: التناول الإعلامي للهجرة غير الشرعية:

لقد استخدم الإعلام الرسمي آلية الإزاحة مع قضية الهجرة غير الشرعية من خلال برنامج (البيت بيتك) على القناة الثانية؛ خلال فترة الدراسة الممتدة من يناير ٢٠٠٩ حتى ديسمبر ٢٠١٠، على الرغم من أن القضية وباستخدام آلية القياس على الواقع شغلت اهتمام قطاع كبير من المصريين حيث عانت منها العديد من الأسر، خاصة في المناطق الريفية سواء في الوجه البحري أو القبلي، حيث أكدت الدراسة الاجتماعية الميدانية أن قرى بأكملها اتجه شبابها للهجرة غير الشرعية لعدم توافر فرص عمل في مجتمعاتهم المحلية، وأوضحت الدراسة أن البطالة وغياب دور النظام السياسي وحكومته في معالجتها

هي السبب الرئيسي الذي دفع هؤلاء الشباب للموت غرقًا من أجل تحقيق حلم الهجرة إلى الشمال، حيث الدول الأوروبية الغنية.

وعندما قام البرنامج في حلقة وحيدة خلال العامين بتناول القضية فقد تعرض لها في إطار معالجته لمشكلة الفقر "لتي تدفع الشباب إلى زوارق الموت للخروج من المشكلة الاقتصادية، وحمل المسئولية للمجتمع المدني الذي لم يحتضن الفقراء ولم يقدم المساعدة لأصحاب الحالات الخاصة، من خلال التكافل الاجتماعي بواسطة القادرين، ويتضح من ذلك أن البرنامج يتبنى فكرة الإحسان، في محاولة لأن يخلي مسئولية النظام السياسي وحكومته من تحمل مسئوليتها تجاه مواطنيها، خاصة وأن المواثيق الدولية تؤكد حق المواطن في توفير فرص عمل مناسبة لكل قادر عليها، ورعاية اجتماعية في حالات المرض والعجز.

ومن هنا يمكن القول: إن النظام السياسي وحكومته المسيطرة على الإعلام الرسمي قد قاموا بتوجيهه للابتعاد عن مناقشة هذه القضية والمشكلة الاجتماعية مناقشة جادة على الرغم من أن القضية تمس قطاعًا كبيرًا من المصريين، حيث تشكل البطالة أزمة حقيقية جعلت كثيرًا من الشبان يبحث عن حل لها، وكانت أحد الحلول والبدائل المتاحة هي الهجرة غير الشرعية، وبذلك يكون دور الإعلام الرسمي هو تزييف الوعي بالقضايا والمشكلات الاجتماعية وليس تشكيل الوعي بهذه القضايا والمشكلات ومن بينها قضية الهجرة غير الشرعية.

أما الإعلام الخاص فقد صار على نهج الإعلام الرسمي من حيث استخدام آلية الإزاحة في معالجة قضية الهجرة غير الشرعية، مع الاختلاف في طريقة التناول والمعالجة، حيث تعرض برنامج (٩٠ دقيقة) على قناة المحور في إحدى حلقاته على مدار العامين لقضية الهجرة غير الشرعية، وحاول استضافة أطراف المشكلة سواء من الشباب أو أسرهم مع استضافة ممثل لوزارة القوى العاملة والهجرة وعضو مجلس شعب معارض، حيث أكد محمد عبد العليم داوود عضو مجلس الشعب أن العديد من قرى محافظة الغربية يضطرون

لهذا النوع من الهجرة عملاً بمقولة: «إيه اللي رماك على المر؟!"، ويرى أن عدم توافر فرص العمل لهؤلاء الشباب هو السبب الرئيسي لهجرتهم، وحمل المسئولية للحكومة التي أعطت الأراضي المستصلحة بامتداد فرع رشيد لبعض المسئولين الذين قاموا بتقسيمها وبيعها بأسعار أكبر من سعر شرائها. وقال داوود: «إن ده هو اللي خلى الشباب يطفش ويعرض نفسه للموت بحثًا عن فرصة عمل وحلاً لمشكلة البطالة".

وفي المقابل أشار مستشار وزارة القوى العاملة والهجرة إلى أن الوزارة قامت بواجبها تجاه معالجة قضية الهجرة غير الشرعية حيث أطلقت حملة لتوعية الشباب، ويرى أن الشباب يلجأ إلى هذا النوع من الهجرة غير الشريعة رغبة في تقليد الآخرين.

ورد عليه النائب محمد عبد العليم داوود مؤكدًا أن أرقام الوزارة رومانسية وغير مطابقة للواقع نهائيًا مشيرًا إلى أنه أحيانًا يخيل له أن الوزارة قد أنهت مشكلات الهجرة غير الشرعية وحلت أزمة البطالة في مصر.

وتعد معالجة برنامج (٩٠ دقيقة) لقضية الهجرة غير الشرعية هي الأفضل بين مثيلتها سواء في الإعلام الرسمي أو الخاص وإن كانت غير كافية باعتبارها حلقة وحيدة على مدار عامين، لكنها حاولت أن تسمع كل أطراف المشكلة خاصة في ظل وجود نائب معارض حاول طرح أبعاد المشكلة والمسئول الأول عنها، حيث أشار إلى غياب دور النظام السياسي وحكومته في معالجة مشكلة البطالة ومحاولة إيجاد حلول لهؤلاء الشباب المتعطلين عن العمل والباحثين عن أي حل حتى ولو تمثل في تلك العملية الانتحارية.

وفي إطار معالجة قضية الهجرة غير الشرعية في الإعلام الخاص قام برنامج (بلدنا بالمصري) على قناة (أون تي في)، وفي إحدى حلقاته على مدار العامين أيضًا بعرض تقرير عن الشباب القادم من إحدى قرى الصعيد وهي قرية "سلمنت الجبل" محاولين الهجرة بطريقة غير شرعية إلى إيطاليا عبر ليبيا، وقام البرنامج بوصف هؤلاء المهاجرين بالأطفال

الذين يتعرضون إلى مخاطر كثيرة من قبل مافيا الجنس وسرقة الأعضاء، واستضاف البرنامج علاء سبيع مدير برنامج هيئة إنقاذ الأطفال ليذكر أن مصر من أكثر الدول المصدرة للأطفال إلى الخارج حيث أكدت جهة رسمية أن ٦٠٠ من أصل ١٩٠٠ هم من المصريين، حيث تتكلف رحلة هروبهم من ٢٠ إلى ٣٠ ألف جنيه، وأخيرًا أكد على ضرورة تكاتف الدولة والمجتمع لحل هذه المشكلة.

ويتضح من هذا التناول محاولة الابتعاد عن الأسباب الحقيقية وراء مشكلة الهجرة غير الشرعية وإلقاء المسئولية الأكبر على المهاجرين وأسرهم، دون أي إشارة لمسئولية النظام السياسي وحكومته في محاولة تجفيف منابع البطالة باعتبارها أهم الدوافع وراء الهجرة غير الشرعية.

أما بالنسبة لبرنامج (الحقيقة) على قناة (دريم) وعلى مدار العامين مرحلة الدراسة فلم يتعرض للقضية نهائيًا، حيث استخدم معها آلية الإزاحة، فلم يضعها في بؤرة اهتمامه ولم يلقِ عليها الضوء. مع أن آلية القياس على الواقع من خلال الدراسة الاجتماعية الميدانية تؤكد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية كانت إحدى المشكلات التي واجهت قطاعات واسعة من المصريين خلال فترة الدراسة.

يتضح من خلال التناول الإعلامي بشقيه الرسمي والخاص استخدام آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية فلم تبرز خلال العامين وعبر أربعة برامج رئيسية من المفترض أنها تعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية والسياسية اليومية إلا في ثلاث حلقات فقط، وهو ما يمكن تفسيره في إطار سيطرة النظام السياسي وحكومته على الإعلام الرسمي وتوجيهه نحو تجاهل القضية، أما الإعلام الخاص المملوك لبعض رجال الأعمال المرتبطين بمصالح عضوية مع النظام السياسي وحكومته فيحاولون قدر الإمكان الابتعاد عن القضايا والمشكلات الرئيسية داخل المجتمع حتى لا يعرضوا أنفسهم لغضب النظام السياسي الحاكم عليهم وبالتالي الإضرار بمصالحهم وأعمالهم.

ومن هنا يمكن القول: إن الإعلام المرئي بشقيه الرسمي والخاص قد قام بتزييف الوعي بقضية الهجرة غير الشرعية باعتبارها إحدى المشكلات الاجتماعية التي برزت على الساحة المجتمعية المصرية خلال مرحلة الدراسة، وهو ما أكدته الدراسة الاجتماعية الميدانية باعتبارها قياسًا للواقع، وهو ما يعني أن الإعلام قد تم استغلاله كأداة لتزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع بدلاً من أن يكون أداة لتشكيل الوعي بهذه القضايا والمشكلات.

مراجع الفصل الثاني

(1) Broders .D and Engbersen .G ,The Fight Illegal Migration, American Behavioral Scientist, Vol.50 N12, August,2007 P.1592.

(2) Antonopoulos .G and Winterdyk .J ,The Smuggling of Migration in Greece, European Journal of Griminology, Vol3,(4) 2006, P.439.

(٣) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هجرة شباب مصر.. فرار إلى المجهول ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٤ – ٥ .

(4) Edmunds. J . Migration Studies New Direction, Ethnicities, Vol3,(4), 2006, P.557.

(5) Ibid.p.555.

(6) Turner .B .The Enclave society, European Journal of social Theory, 2007, 10. (2) p. 288.

(٧) أماني مسعود، الأبعاد السياسية لظاهرة عودة العمالة المصرية، ضمن أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب القاهرة١٧ – ١٩ أكتوبر ١٩٩٣، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، محمد صفي الدين خربوش (محررًا)، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٩٩.

(٨) سمير نعيم، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، ط٤، القاهرة ١٩٨٧، ص١١٦.

(٩) علي ليلة، أسس البحث العلمي في علم الاجتماع، التركي للكمبيوتر والطباعة، طنطا، ١٩٩٤، ص ٨١ ـ ٨٥.

(١٠) سيدة إبراهيم سعد، اجتماعيات السكان، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٧ ص ١٥٢ .

(١١) المصدر نفسه، ص١٧ .

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨ – ١٩ .

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩ .

(14) Antonopoulos .G and Winterdyk .J ،op. cit ،p.441..

(١٥) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص٤ .

(❖) لقد أكدت لنا إحدى حالات الدراسة أن المهاجر غير الشرعي إلى فرنسا يتمتع بكل حقوق المواطنة على الرغم من أنه ليس لديه أوراق إقامة، فالمهاجر غير الشرعي له الحق في الرعاية الصحية له ولأفراد أسرته من قبل الدولة والمراكز الصحية التطوعية، وله الحق في الزواج وإثبات عقد الزواج بمقر البلدية التابع له، وله الحق في التسجيل الدراسي بمختلف المراحل الدراسية له ولأفراد أسرته، وله الحق في المساعدات الاجتماعية لأطفاله، وله الحق في حماية ورعاية أطفاله وحراستهم، وله الحق في الحصول على تعويض عن أي إصابة عمل وله الحق في الحصول على أجرة وتقاضيه حقوقه عن أي عمل قام بتأديته. وله الحق في الحصول على مسكن من خلال مراكز الإيواء الحكومية وشبه الحكومية، وله الحق في الحصول على المساعدة القضائية التي تُمنح من قِبل الدولة حال تعرضه ودخوله طرفًا في نزاع قضائي، وله الحق في شراء العقارات وتأسيس الشركات والمشروعات، وله الحق في الحصول على مساعدات مالية له ولأفراد أسرته. وله الحق في فتح حساب بنكي، وله الحق في الحصول على تخفيضات أثناء استخدامه المواصلات العامة، وله الحق في التأسيس والاشتراك في الجمعيات والنقابات، وله الحق في الاتصال بصديق ومحامي ومترجم

وطبيب أثناء تعرضه لتفتيش مسكنه أو بقسم الشرطة. وله الحق في التسجيل بمركز الضرائب التابع له وقد أمدتنا الحالة بمجلة يصدرها المصريون في فرنسا مثبت بها كل ما سبق. انظر جبريل محفوظ سباق، قضايا مهجرية.. بدون أوراق إقامة... ولكن ليس بدون حقوق. مجلة المستقبل المصري، العدد الثاني. باريس. ديسمبر/ يناير ٢٠٠٦، ص ٥٣ .

(١٦) صلاح الدين حافظ. حروب الجوع.. ومؤامرات الغرب الكبرى!، الأهرام، العدد ٤٤٣٢٦، السنة١٣٢ ، ١٦ – ٤ـ ٢٠٠٨، ص١١ .

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه .

19-Edmunds .G ،op.cit ،p.555.

20-Turner . B ،op.cit ،p.295 .

21-Broders .D and Angbersen .G ،op.cit ، ،pp.1603-1599 .

22-Turner . B .op.cit .p.295 .

23- Edmunds . J ،op.cit ،p.557.

24-Antonopoulos .G and Winterdyk .J .op.cit .p444 .

(٢٥) سعاد طنطاوي، مافيا الهجرة غير الشرعية دخلها ١٥ مليار دولار سنوياً. الأهرام العدد ٤٤٣٢٣. السنة ١٣٢، ١٣/٤/٢٠٠٨، ص ٣٢.

(٢٦) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مصدر سابق. ص٧.

الفصل الثالث

الاتجار في الأعضاء البشرية وتزييف الوعي

- مقدمة.

أولاً: في التنظير للاتجار في الأعضاء البشرية.. محاولة للفهم.

ثانيًا: أهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها .

ثالثًا: دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

رابعًا: مناقشة النتائج.

خامسًا: التناول الإعلامي لظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية.

مقدمة:

موضوع الدراسة الراهنة هو «الاتجار في الأعضاء البشرية"، وهي دراسة تحددت أهدافها بكونها دراسة استطلاعية لعدم وجود دراسات مصرية حول هذا الموضوع. وتمت بلورة هذا الهدف الاستطلاعي من خلال أسئلة محددة حول أطراف الظاهرة والمشاركين فيها، ومراحل عملية الاتجار بالأعضاء البشرية وأساليبها وما يسودها من قيم ومصالح وتوفر الإجابة العلمية عن تساؤلات الدراسة وبيانات ومعلومات للمساهمة في فهم أفضل للظاهرة، وبما ييسر للمشرع ومتخذ القرار وصانع السياسات، إنجاز مهامهم في مواجهة الظاهرة. كما يمكن لتلك البيانات والمعلومات أن تمهد لدراسات أخرى أكثر عمقًا وشمولاً.

ولقد واجهت الدراسة عدة إشكاليات علمية، نظرية ومنهجية، فالأدبيات العالمية والتوجهات النظرية والدراسات الإمبريقية– الواقعية حول الظاهرة تكاد تكون نادرة، ولم تشكل بعد إطار رؤية نظرية توجه البحوث والدراسات ذات العلاقة. ولهذا نجد أن معظم التقارير الدولية والإقليمية والمنتديات والاجتماعات ذات العلاقة، تصدرت توصياتها الحاجة إلى إجراء دراسات وبحوث تسجل أبعاد الظاهرة وعملياتها ومراحلها وتداعياتها الفردية والمجتمعية.

لقد تمثل المتاح من أدبيات علمية حول الظاهرة في توصيفات عامة لعوامل الظاهرة وإبعادها، وتقديرات كمية لها لم تصل بعد على مستوى الدقة العلمية والبرهنة على أحجامها وتوزيعاتها داخل بلدان وأقاليم العالم وبينها. وتكاد تتمحور الرؤية العامة الأكثر تواترًا في الأدبيات المتاحة حول مقاربة الظاهرة (مدخل دراستها) في ضرورة دراستها من منظور حقوق الإنسان في سياق الاهتمام بظاهرة الاتجار بالبشر عامة باعتبار أن هذا الاتجار هو إهدار حافل بالقسوة والقسر لحقوق الإنسان.

ولهذا وغيره من تحديات وإشكاليات جاء تفصيل بعض منها في الدراسة الاستطلاعية الراهنة لجأت الدراسة إلى عينة كرة الثلج Snowballing، فكل حالة أمكن التعرف عليها أسهمت في معرفة أخرى أو حالات أخريات وهكذا، ونظرًا للنفقات المطلوبة للتعرف على مفردات العينة وإقناعها للتواصل مع الباحثين واللجوء إلى تحفيزها ماديًا ومعنويًا حتى تتم دراستها، تم الاكتفاء بعدد من الحالات تم سبر أغوار أبعادها من خلال أسلوب دراسة الحالة Study Case، سعيًا إلى معلومات تفصيلية لا توفرها الدراسات الكمية، حتى مع كبر حجم عيناتها أحيانًا.

أولاً: في التنظير للاتجار في الأعضاء البشرية: محاولة للفهم:

أضحى الاتجار بالبشر ظاهرة كوكبية متعدية الحدود والثقافات والجنسيات، حتى إنه لا يوجد مجتمع من مجتمعات المعمورة إلا وتوجد به صور وأنماط للاتجار بالبشر، فهذا الاتجار يكاد ينتشر في ١٧٥ دولة من دول العالم في عام ٢٠٠٩[١]. نهاية القرن العشرين وأوائل الألفية الثالثة وتزايدت أطرافه وتنوعت مجالاته ومنها:

- العمل القسري أو الإجباري (Labor Forced).
- العمل غير الطوعي في الخدمات المنزلية والخاصة.
- المتاجرة بالجنس (Trafficking Sex).
- المتاجرة بالأطفال جنسيًا.
- العمل التابع للكفيل (Labor Banded).
- التشغيل القسري للأطفال.
- استخدام الأطفال في الحروب (الطفل المحارب).
- السخرة في تشغيل المهاجرين.
- الاتجار بالأعضاء البشرية.

لقد أفضى التطور اللا متكافئ بين المجتمعات ﴿ مصادر التنمية وأهدافها وفرصها وإنجازاتها المتحققة على أرض الواقع إلى حدوث فجوات عميقة بين الأقاليم والبلدان، وإلى تعميق تلك الفجوات على نحو مطرد نتيجة لخلل توزيع ثمار العولمة خاصة الاقتصادية، فالمجتمعات الصناعية في المركز الرأسمالي كانت أكثر حصاداً لمغانم العولمة وتطورت إلى مجتمعات المعرفة والحكم الرشيد Governance Good، في حين تحولت معظم مجتمعات الجنوب أو الدول النامية إلى مجتمعات تخوم وأطراف تواجه من مغارم العولمة أكثر مما تجني من مغانمها، فأضحت أكثر تشوهاً في تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وأكثر استقطاباً في توزيع الناتج المحلي الإجمالي وفرص الحياة، وانعكس كل هذا على تشوه الأسواق بها، ومنها سوق الاتجار بالبشر.

وساعد في التأثير في أوضاع أطراف العرض والطلب في أسواق الاتجار بالبشر لصالح أطراف الطلب بروز –وعلى نحو غير مسبوق– آليات الإفقار والتهميش في البلدان النامية، وتجاوز الفقر تحديده المادي المعروف بفقر الدخل محدداً بالدولار ليشمل فقر القدرات، وهو الأخطر والأعمق؛ لأنه يحاصر فرص الحياة اليومية أمام الذين يعانونه، فهم الأقل تعليماً ومعرفة ومهارة وخبرة في العمل وإلماماً بالتقنيات المتغيرة المطلوبة في أسواق العمل، فضلاً عن انحسار فرص حماية حقوقهم في الصحة والتعليم والمشاركة الاقتصادية (التملك. العمل) والاجتماعية والسياسية.

جدول رقم (١)

تباين الدخل والفرص في بعض أقاليم العالم ٢٠٠٧

الأقاليم	نصيب الفرد من الدخل بالدولار ٢٠٠٧	صافي الالتحاق بالتعليم ٢٠٠٧	توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات
الدول العربية	٨,٢٠٢	٦٦,٢	٦٨,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	٢,٠٣١	٥٣,٥	٥١,٥
دول منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية	٣٢,٢٧٢	٨٩,١	٧٩
دول الاتحاد الأوروبي	٢٩,٩٥٦	٩١	٧٩
دول مجلس التعاون الخليجي	٣٠,٤١٥	٧٧	٧٤

المصدر: UNDP. Human Development Report, 2009, P. 174

وبجانب أدوار خلل توزيع الناتج الإجمالي وفرص الحياة في التأثير العام في سوق الاتجار بالبشر عرضًا وطلبًا، بوسع المتأمل في متغيرات الجدول السابق ومعطياته أن يتخيل ولو على نحو افتراضي –يقترب من الواقع– خارطة كوكبية لمجتمعات العرض ومجتمعات الطلب على البشر، سلعة تُباع وتُشترى، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار تحريك موضوعات العرض من البلدان النامية المرسلة للبشر إجمالاً –الهجرة بأنواعها على سبيل المثال– إلى مجتمعات الطلب ذات القدرات الاقتصادية والمالية الأكبر، وأحيانًا انتقال مؤسسات أو أفراد من مجتمعات الطلب إلى بلدان العرض الأقل قدرة اقتصادية لاصطياد ما يريدونه من سلع بشرية.

لقد أكد تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٩ أنه يوجد بالكوكب الذي نعيش فيه حوالي مليار من البشر يعانون الجوع فضلاً عن مليار آخرين يعانون سوء التغذية[٢].

وبهذا يمكن القول: إن الاتجار بالبشر –بما في ذلك الاتجار في الأعضاء البشرية–

هو نتاج علاقات غير متكافئة بين أطرافه تقوم على مركب متفاعل: الاستغلال والقسر والإجبار والغواية مقابل الاضطرار والإذعان المستسهل.

ويمكننا أن نختتم هذه المقدمة النظرية بعرض أهداف الدراسة الاستطلاعية لدورة عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

ثانيًا: أهداف الدراسة الراهنة وتساؤلاتها:

تؤكد الكثير من التقارير الدولية والإقليمية والمنتديات وورش العمل على الحاجة الملحّة إلى بحوث ودراسات حول الاتجار بالبشر، لتوفير بيانات ومعلومات وقرائن علمية Evidences تمكن من صياغة استراتيجيات وخطط عمل ممكنة التنفيذ لمواجهة الاتجار بالبشر بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية[٣].

في ضوء هذا وغيره من ملابسات الظاهرة وتعقدها وتواريها تحدد هدف الدراسة الراهنة بأن يكون استطلاعيًا من خلال:

١. التعرف الأولي على أبعاد الظاهرة وخصائص أطرافها.

٢. رصد الممارسات التي تتم خلال مراحلها على أن تعقبها دراسات أخرى في مراحل تالية للتعمق في الظاهرة حاضرًا واستشراف مستقبلها.

٣. وكشأن كل الدراسات الاستطلاعية سعت الدراسة للإجابة عن سؤالين أساسيين بجانب مخرجات أخرى، هذان التساؤلان هما: ماذا يوجد بشأن الظاهرة Waht؟ وكيف تتم عملية بيع الأعضاء How؟

٤. توفير معطيات علمية للمشرع لتقنين الظاهرة وإعداد بدائل قانونية فاعلة لمواجهتها حتى لا يصير التشريع عملا مكتبيًا غير متفاعل مع واقع الظاهرة.

٥. توفير معلومات تمكن صانعي السياسات من إعداد خطط للتدخل لمواجهة الظاهرة.

ولبلورة أهداف الدراسة تم صياغة التساؤلات التالية:

١. ما أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأطراف الداخلة في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية؟

٢. ما الأساليب والوسائل التي توظف من أجل إنجاز عملية الاتجار في الأعضاء البشرية؟

٣. ما أهم رؤى وأفكار الأطراف الفاعلة في عملية بيع الأعضاء، من حيث تفسير هذه العملية أو تبريرها، والموافقة عليها أو إدانتها كلياً؟

- لقد اشتملت الدراسة الاستطلاعية على ثلاث عشرة حالة تنوعت بين بائع ومتبرع ومسروق ووسطاء وإخباريين، وتوزعت عبر أكثر من محافظة من محافظات مصر يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم ٢

ترتيب حالات الدراسة حسب أسبقية إجرائها

ترتيب الحالة	مسمى الحالة	نوع الحالة
١	حالة منشية ناصر	بائع
٢	حالة الشرقية	بائع
٣	حالة الإمام الشافعي	بائع
٤	حالة الجمالية	متبرع
٥	حالة أسوان	بائع
٦	حالة الفيوم	بائع
٧	حالة بورسعيد	مسروق
٨	حالة منشية ناصر	وسيط
٩	حالة مصر الجديدة	إخباري
١٠	حالة مصر الجديدة	إخباري
١١	حالة مصر الجديدة	إخباري
١٢	حالة منشية ناصر	وسيط
١٣	حالة منشية ناصر	بائع تحول إلى وسيط

مناطق الدراسة الاستطلاعية وتنوعها

بائع	متبرع	مسروق	وسيط	اخباري	بائع تحول إلى وسيط
منشية ناصر	الجمالية	بورسعيد	منشية ناصر	مصر الجديدة	منشية ناصر
الشرقية			منشية ناصر	مصر الجديدة	
الإمام الشافعي				مصر الجديدة	
أسوان					
الفيوم					

ويسعى هذا الفصل إلى عرض محاولة لفهم الظاهرة في إطار تنظير وتحديد أهداف الدراسة، وتحليل دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

ثالثًا: دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية:

- تبدأ دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية من المريض الذي يجد في طلب شراء عضو من الأعضاء البشرية من شخص آخر لحاجته لتعويض عضو تالف أو معطل عن العمل من أحد أعضائه، وبالتالي يضطر إلى اللجوء لعملية نقل أو زراعة عضو جديد، ولهذا فهو المحرك الأول والطرف الأساسي في عملية الاتجار، حيث يبدأ في البحث عن الأطراف الأخرى في عملية الاتجار.
- وأول من يظهر في الصورة هم الوسطاء وهم مجموعة متنوعة غالبًا ما يكون أحد أطرافها الأساسية الطبيب المعالج الذي أوصى بالحاجة إلى نقل عضو إلى المريض.
- ثم يتولد من رحم عملية الاتجار وسطاء آخرون كمعامل التحاليل الطبية والممرضين وبعض العاملين في المجال الطبي وبعض الأشخاص العاديين وبعض البائعين السابقين الذين تحولوا إلى وسطاء.
- ثم المستشفيات التي تجري بها العمليات باعتبارها وسيطا أساسيًا مجمعًا لكل أطراف العملية بجانب فريق إجراء العملية الجراحية أحيانًا.
- وبتوافر المشتري والوسطاء يكون الطرف الثالث الأساسي في عملية الاتجار على وشك الظهور لأن المهمة الأساسية للوسطاء هي إحضار هذا الطرف الغائب وهو البائع أو المتبرع أو المسروق.
- وبإيجاد هذا الطرف تكون قد اكتملت دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، حيث يتم إجراء العملية ويأخذ كل طرف ما يبغيه من مشاركته فيها:

١- فالمشتري يحصل على السلعة.

٢- والوسطاء يحصلون على السمسرة.

٣- والبائع يحصل على عائد البيع، والمتبرع يحصل على التقدير الأدبي والمسروق يحصل على الحسرة الممزوجة بالقهر.

- وإذا كانت هذه هي دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، فإن الأمر يتطلب:
- الوقوف أمام كل طرف من أطرافها للتعرف على دوره التفصيلي في هذه العملية.
- محاولة رسم صورة حقيقية للأطراف المختلفة من خلال ما أدلت به الحالات التي تمت دراستها مما يساعد في رسم صورة أقرب إلى الواقع عن المستويات الاجتماعية والاقتصادية والظروف المعيشية والدوافع وراء الاشتراك في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية من جانب كل طرف من أطرافها، وسوف نبدأ بالمشتري، ثم الوسطاء، ثم البائع والمتبرع والمسروق، وسعياً لتدعيم ما أفضت به الحالات المدروسة منفردة اعتمدنا أيضاً على مخرجات ما أدلى به الإخباريون من بيانات وتفصيلات مسكوت عنها لدى كثير من الأطراف المشاركة في عملية الاتجار، وقصدنا من هذا إضافة أبعاد تقرب صورة الظاهرة علمياً من واقعها الافتراضي غالباً Virtual، وفيما يلي نعرض لدورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية:

١- المشتري الحلقة الأولى في عملية الاتجار[٤]:

المشتري هو الحلقة الأولى في دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، وتبدأ هذه الدورة بمرض المشتري وحاجته لنقل أو زراعة عضو جديد، فيقوم بعملية البحث

داخل هذا السوق عن الأطباء الذين يقومون بإجراء مثل هذه الجراحات، ومن هنا تبدأ الدورة.

أ. الملامح العامة لصورة المشتري:

- تشير دراسة الحالة إلى أن المشتري في حدود دراستنا غالبًا ما يكون من شرائح عمرية متنوعة، فقد أكدت ثلاث حالات أن المشتري يقع في المرحلة العمرية بين ٢٠ و ٤٠ عامًا في حين أكد أحد الوسطاء أنه قد يتجاوز منتصف العمر بقليل بينما أكد أحد الإخباريين أن الغالبية تكون بين الفئة العمرية بين ٣٥ – ٦٥ عامًا، وأن القليل هم من الحالات الشابة، بينما أشار اثنان من الإخباريين إلى أن المرحلة العمرية لا يمكن تحديدها، فحالة المرض تتقاطع مع كل المراحل العمرية حيث تقترب كل منها من عملية الشراء أو تبتعد حسب أحوالها المعيشية الاقتصادية والاجتماعية ومكانتها الوظيفية... إلخ(٥).

- فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمشتري(٦) أكدت ثلاث حالات ارتفاع المستوى التعليمي للمشتري، وهو ما اتفق عليه اثنان من الإخباريين، في حين أكد أحد الإخباريين أن المستوى التعليمي للمشتري ليس شرطا حاكمًا، فالمشتري قد يكون من مستويات تعليمية متباينة.

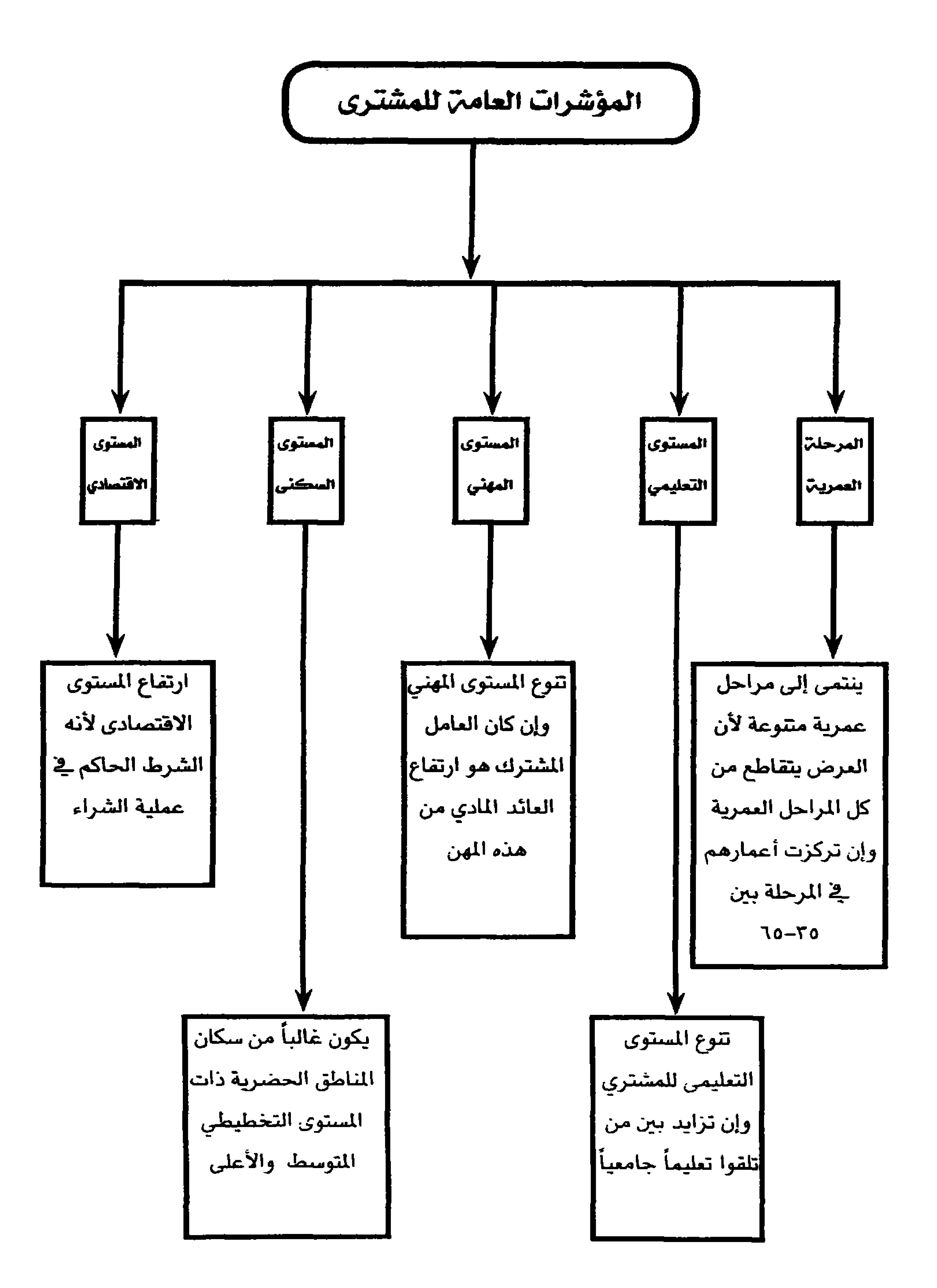
- أما بالنسبة للمستوى المهني للمشتري فقد أشارت ثلاث حالات إلى تنوع مهن المشتري وارتفاع مستواها خاصة عائدها المادي، وهو ما اتفق عليه أيضًا ثلاثة من الإخباريين الذين أكدوا أن العامل المشترك الأكبر بين المشترين جميعًا هو الدخل المرتفع والقدرة على تدبير كافة نفقات عملية نقل العضو. وعن الظروف السكنية للمشتري تشير حالتان إلى أن المشتري دائمًا ما يكون

من سكان المناطق الحضرية ذات المستوى المرتفع، وهو ما اتفق مع حديث أحد الإخباريين من أن المشتري دائمًا ما يكون من سكان المناطق الراقية والمتحضرة.

- أما بالنسبة لأهم ما اتفقت عليه حالات الدراسة جميعًا سواء كانوا بائعين أو وسطاء أو إخباريين هو ارتفاع المستوى الاقتصادي للمشتري حيث اعتبر الجميع أن الشرط الرئيس والحاسم لعملية الشراء هو توفر القدرة المادية لدى المشتري لارتفاع تكلفة إجراء النقل وهي قدرة لا تسمح ظروف أصحاب الدخول المنخفضة بتوفيرها، وإن كانت هناك حالة واحدة من الإخباريين أكدت أنه في بعض الأحيان يلجأ أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض إلى جهات مانحة سواء كانت أسرية أو خيرية أو رسمية (سفارة أو دولة) لمساعدته في إجراء مثل هذه العمليات، وهكذا يبقى العامل المادي هو المحرّك الأساسي لعملية الشراء.

- ولعل من الأمور المهمة المتعلقة بخصائص المشتري هي جنسيته حيث أشارت الحالات الخمس البائعة وكذلك الوسطاء الثلاثة إلى أن من يقوم بعملية الشراء هم من المصريين، وتحدد هذا في ضوء الحالات الفعلية التي تعاملوا معها فقط سواء بالبيع أو الوساطة، أما الإخباريون فقد أكدوا على أن النسبة الأقل في عملية الشراء هي من المصريين، أما النسبة الأكبر فمن الأجانب خاصة من الدول العربية الغنية في منطقة الخليج.

انظر الشكل التالي


المؤشرات العامة للمشترى
المرحلة العمرية
المستوى التعليمي
المستوى المهني
المستوى السكنى
المستوى الاقتصادى
ينتمى إلى مراحل عمرية متنوعة لأن العرض يتقاطع من كل المراحل العمرية وإن تركزت أعمارهم في المرحلة بين ٣٥-٦٥
تنوع المستوى المهني وإن كان العامل المشترك هو ارتفاع العائد المادي من هذه المهن
ارتفاع المستوى الاقتصادى لأنه الشرط الحاكم في عملية الشراء
تنوع المستوى التعليمى للمشتري وإن تزايد بين من تلقوا تعليماً جامعياً
يكون غالباً من سكان المناطق الحضرية ذات المستوى التخطيطي المتوسط والأعلى

ب- طرق إتمام عملية الشراء:

وتتمركز في الملامح العامة لعملية الشراء والعائد المادي وإجراءات إتمام العملية ونتائجها.

○ ملامح إتمام عملية الشراء

- إذا كان ما سبق يشكل الملامح العامة لصورة المشتري فيمكننا الآن الانتقال لأهم ملامح إتمام عملية الشراء حيث أكدت حالات الدراسة على:

- تنوع سبل إتمام عملية الشراء، فهناك ثلاث حالات من البائعين تعاملوا مباشرة مع المشتري وأسرته وإن تنوع الوسيط بينهم، وهناك حالة كان الوسيط أحد معارف البائع والمشتري، والحالة الثانية كان البائع صديق المشتري، والحالة الثالثة كان الوسيط شخصًا عاديًا صديقًا للبائع، وتعرف على المشتري بسبب العملية.

- في حين اتفق الوسطاء والإخباريون على أن العملية تبدأ من عيادة الطبيب المتخصص في أمراض الكلى أو الكبد؛ حيث يتجه المريض الراغب في الشراء لأحد الأطباء المتخصصين الذي يتولى بعد ذلك إحضار البائع عن طريق بعض الوسطاء.

- وهؤلاء الوسطاء قد يختلفون حسب الظروف، فقد يكون الوسيط معمل التحاليل الطبية. وقد يكون أحد أعضاء هيئة التمريض أو أحد العاملين مع الطبيب من غير هيئة التمريض كما حدث مع الحالة رقم (٦)، أو قد يكون طبيبًا مساعدًا للطبيب المتخصص كما حدث مع الحالة رقم [٦].

- وقد يلجأ هؤلاء الوسطاء الذين استعان بهم الطبيب مباشرة إلى وسطاء

آخرين حيث تلجأ الممرضة إلى ممرضة زميلة أو تلجأ الممرضة إلى شخص آخر من أقاربها كما في الحالة رقم (١٢) أو أن تلجأ إلى شخص قام بعملية بيع ثم تحول إلى وسيط كما حدث مع الحالة رقم (١٣).

○ وفيما يتعلق بالاتفاق على العائد المادي

أكدت حالات الدراسة على أن الاتفاق لم يتم بشكل مباشر بين المشتري والبائع إلا في حالتين رقم (٣) ورقم (٥).

في حين أن الحالات الثلاث الأخريات بالإضافة إلى حالة البائع الذي تحول إلى وسيط فإن التعامل كان عن طريق الوسيط ولم يتدخل المشتري بشكل مباشر مع البائع.

ويؤكد الإخباريون على أن المشتري غالبًا ما يكون تعامله مع طبيب يتفق معه على التكاليف الكاملة لإجراء العملية، ثم يقوم هذا الطبيب بالتفاوض على الثمن مع البائع والوسطاء.

عند الاستعانة بوسطاء آخرين يحددون هم المبلغ المدفوع وفي النهاية يتم التعامل بين الوسيط المباشر مع البائع حيث يقوم هو بدفع المبلغ إليه مباشرة.

ونفس الأمر يتعلق بإجراءات المستشفى والأطباء المساعدين في إجراء العملية وهيئة التمريض، فالذي يحدد المبلغ المدفوع أو الذي يتفق عليه لكل هذه الأطراف هو الطبيب المتخصص الذي يذهب إليه المريض الراغب في الشراء مباشرة. ثم يقوم هو بإتمام باقي الإجراءات حتى تتم العملية[٧].

• إجراءات إتمام العملية ونتائجها

بعد الاتفاق على عملية الشراء ودفع المبالغ المحددة بين المشتري والبائع والوسطاء يكون المشتري قد قدم عينات لإجراء التحاليل الطبية وتأكد من تطابقها مع البائع، يدخل

المشتري المستشفى للاستعداد لإجراء الجراحة حيث يتطلب الأمر أسبوعًا على الأقل لتجهيزه لإجراء العملية وهو ما أكدت عليه الحالة رقم (٤).

ثم يدخل المشتري لإجراء الجراحة وبعد إتمامها يتم عزله لمدة أسبوع في غرفة العناية المركزة ثم ينتقل إلى غرفة مستقلة، ويستمر بالمستشفى لمدة أسبوعين آخرين للمتابعة وإذا استقرت حالته يمكنه الخروج على أن يظل معزولاً في حجرة بمفرده لمدة ثلاثة شهور يخضع خلالها لإشراف طبي ونظام غذائي محدد وأدوية مستمرة بجانب الأدوية المثبتة للعضو المزروع والتي تستمر مدى الحياة.

وفيما يتعلق بالمدى الزمني الصالح للعملية يؤكد بعض الإخباريين وكذلك الحالة رقم (٤)[٨]، على أن مدة صلاحية العملية تكون من سنة حتى عشر سنوات كحد أقصى يضطر بعدها المشتري إلى البحث مرة أخرى عن بائع جديد لإجراء عملية جديدة.

٢. الوسطاء الحلقة الثانية في عملية الاتجار

- يعد الوسطاء الحلقة الثانية في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، وتبدأ مهمتهم بالاتصال الذي يقوم به المريض الراغب في الشراء بالطبيب المعالج. والوسطاء يختلفون وتتنوع أدوارهم، فمنهم من يتعامل مع المشتري بشكل مباشر وهو في الغالب الطبيب المتخصص المعالج للمريض الراغب في الشراء.

- وهو بدوره ينقلنا على وسيط آخر لا يتعامل مع المشتري بشكل مباشر وهو معمل التحاليل الطبية والمستشفى التي سيتم فيه إجراء التحاليل والفحوصات والجراحة، وفي بعض الأحيان يكون الطبيب أحد العاملين في ذلك المستشفى، وهنا يكون التعامل بين إدارة المستشفى والمشتري مباشرة.

- ثم ننتقل بعد ذلك إلى وسيط ثالث هو المسئول عن إحضار البائع، وهذا

الوسيط لا يتعامل في الغالب بشكل مباشر مع المشتري خاصة في ظل تطور هذه السوق، ولكنه يتعامل مع الطبيب أو المستشفى أو معمل التحاليل.

- وهذا الوسيط الثالث يعد الحلقة الأضعف داخل سلسلة الوسطاء رغم أنه المسئول المباشر عن إحضار البائع وإقناعه، وهو في الغالب لا يخرج من كونه أحد العاملين في هيئة التمريض أو أحد العاملين بالمجال الطبي أو شخصاً عادياً على علاقة بأحد هذه الأطراف أو بائعاً تحول بعد ذلك إلى وسيط(٩).

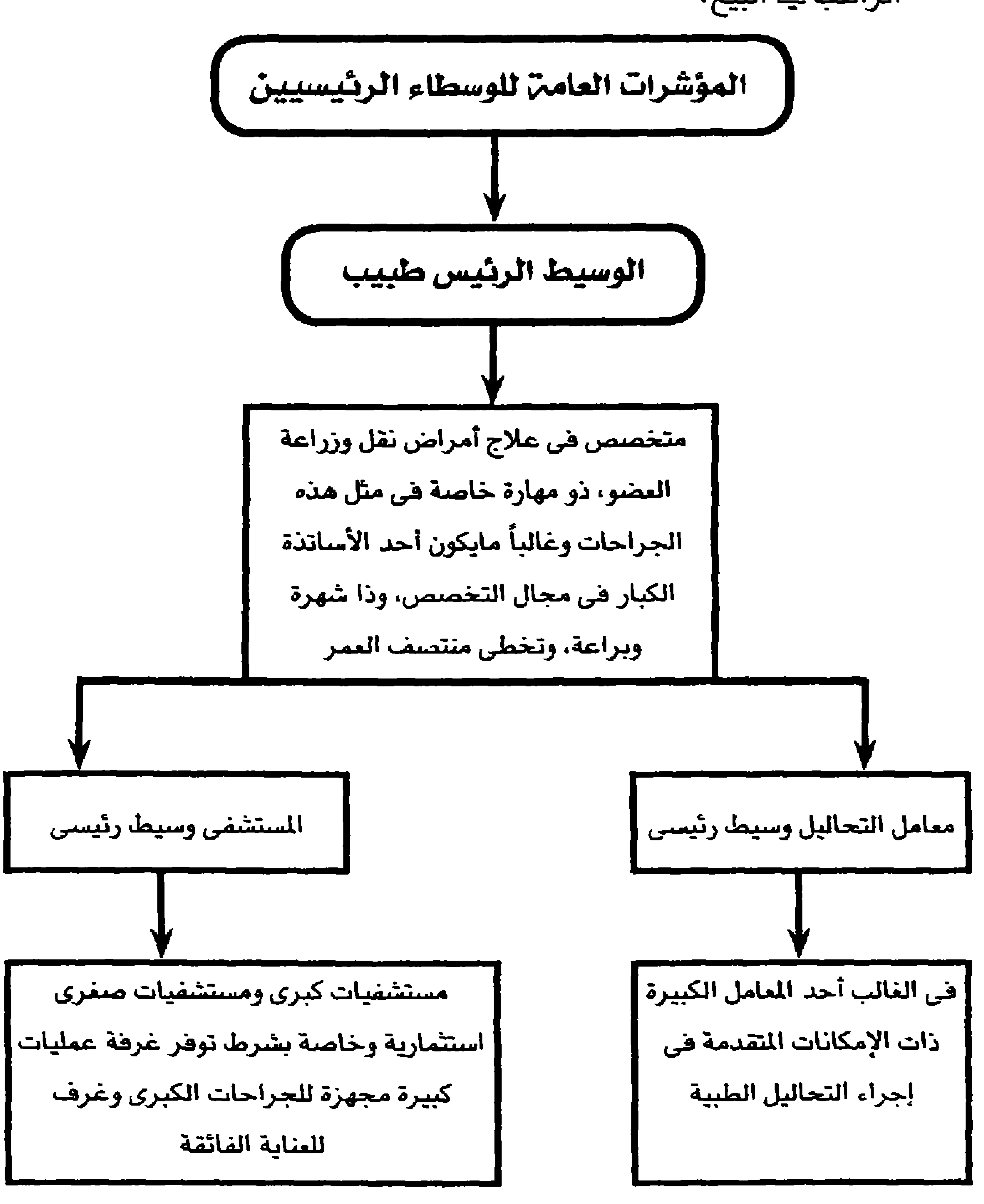
ونعرض فيما يلي لملامح كل من الوسطاء الرئيسين والوسطاء الفرعيين:

أ. الملامح العامة لصورة الوسطاء الرئيسيين

- يؤكد الإخباريون على أن الوسيط الرئيس في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية يكون أحد الأطباء الكبار المتخصصين في علاج أمراض العضو المطلوب نقله أو زراعته(١٠). ذلك لأن المريض «المشتري" دائماً ما يتجه لهؤلاء الأطباء الكبار سواء في عيادتهم أو مستشفياتهم لطلب العلاج وبالتالي تكون الفرصة سانحة للحديث عن إمكانية النقل والزراعة وعن أفضل من يقوم بهذه الجراحات سواء كان الطبيب نفسه أو أحد أساتذته أو معارفه من الأطباء الكبار، وهو ما أكدته الحالتان رقم (٥) ورقم (٧) حيث لجأت الأولى للطبيب مباشرة، وأما الثانية فقد لجأت لطبيب صغير قام بعرضها على أستاذه الطبيب الكبير.

- ويشير الإخباريون إلى أن الوسيط الرئيس الثاني في هذه العملية هو معامل التحاليل والعاملون بها إذ تعد «المطبخ" الذي يتم فيه إعداد البائع، فالطبيب يلجأ إلى المعمل ويطلب البحث عن بائع بنفس المواصفات الطبية للمشتري حيث يجب أن تتوافق فصائل الدم والأنسجة، هذا إلى جانب الصحة العامة

الجيدة للبائع، وغالبًا ما يكون الاتفاق بين الطبيب الكبير وصاحب المعمل أو مديره[11] حيث تؤخذ عينات من تحاليل وأنسجة المريض الراغب في الشراء، وعندما تتوافر نفس المواصفات في البائع تتم عملية الاتصال للتفاوض عن طريق وسطاء آخرين على علاقة مع معامل التحاليل وهم الذين يحضرون الراغب في البيع.



- أما الوسيط الرئيس الثالث في هذه العملية فهو بعض المستشفيات الكبرى التي تمتلك إمكانات كبيرة من أطباء وهيئة تمريض وغرف عمليات ورعاية مركزة ولديها خبراء أجانب ومصريون لإجراء مثل هذه الجراحات الكبرى. وهنا قد يذهب المريض المشتري إلى المستشفى مباشرة وهو الذي يحدد له ثمن عملية الشراء بكل مراحلها، وهو بالتالي الذي يوزع عائد البيع على أطراف العملية؛ سواء كانوا أطباء أو هيئة تمريض أو معامل طبية أو وسطاء صغار(١٢).

ب- الملامح العامة لصورة الوسطاء الفرعيين

- يعد هؤلاء الوسطاء الفرعيون الحلقة الأضعف داخل عملية الوساطة على الرغم من أنهم الحلقة الأهم في إتمام العملية؛ لأنه يقع على عاتقهم الإتيان بالبائع، فإذا كان المشتري يأتي برغبته وإرادته الكاملة لحاجته إلى نقل أو زراعة العضو التالف بجسده فإن البائع لا بُدَّ وأن يتعرض لمحاولات من البحث ومحاولات من التحايل ومحاولات من سبل الإقناع، كل هذه المحاولات يقوم بها هؤلاء الوسطاء الفرعيون الذين يقع على عاتقهم بشكل أساسي إحضار البائع الطرف الرئيس الثالث في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية.

- يشكل الوسطاء من هيئة التمريض الشريحة الأكبر ضمن فئة الوسطاء الفرعيين وغالبًا ما يتم تجنيدهم للمشاركة في هذه العملية عن طريق الأطباء المتخصصين في هذه الأمراض التي تتم التجارة في أعضائها، فهم في الغالب من المقربين منهم سواء كانوا عاملين في نفس التخصص أو القسم، وبالتالي قد يكون انخراطهم في هذه العملية بشكل مباشر من خلال الطبيب أو التعامل المباشر مع المريض نفسه.

- وفيما يتعلق بأهم خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية فهم في الغالب من مستوى اجتماعي واقتصادي متدنٍ حيث ينحدرون من أسر فقيرة ومتواضعة من حيث المستويات التعليمية والمهنية للوالدين والأشقاء، وغالبًا ما يكون عدد أفراد الأسرة كبيرًا ويسكنون في مناطق عشوائية أو شعبية في قلب العاصمة والسكن غير مناسب لاستيعاب العدد الكبير من الأبناء، هذا إلى جانب الدخل المحدود الذي يدفع الأبناء إلى الانخراط في سوق العمل في سن مبكرة.

- أما بالنسبة للظروف الدافعة للعمل في عمليات الاتجار في الأعضاء البشرية فكانت الظروف والمشكلات المادية هي الدافع وراء الانخراط في مثل هذه العمليات، وعن كيفية التعرف على البائع فدائمًا ما يكون من نفس البيئة السكنية المحيطة (الشعبية أو العشوائية)، وقد يكون ذلك بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء آخرين من الأقارب والمعارف. وحول أساليب إقناع البائع دائمًا ما تكون حاجته المادية وظروفه السيئة أحد المداخل للإقناع، هذا إلى جانب استخدام الدين لتبرير وإقناع البائع على الرغم من أن أهم خصائص الوسيط ضعف المكون الديني لديه. وبالطبع يكون الهدف الأساسي من وراء عملية الوساطة هو الحصول على مبالغ مالية لمواجهة ظروفه ومشكلاته، وغالبًا ما يكون العائد المادي من هذه الوساطة بضعة آلاف من الجنيهات يتم صرفها على الحاجات الأساسية الضرورية والاستهلاكية، ولا يتم استثمارها في الغالب بشكل مفيد. وعن كيفية تحديد المبلغ المدفوع للبائع فغالبًا ما يكون عن طريق العرض والطلب والتفاوض على أكبر عائد من عملية البيع.

- وعن كيفية التصرف مع الراغب في البيع في حالة عدم صلاحيته لإجراء العملية فهو غالبًا لا يأخذ شيئًا؛ لأن الدفع دائمًا يتم في حالة صلاحيته لإجراء العملية. ولا يتم دفع شيء قبل التأكد من هذه الصلاحية.

- وفيما يتعلق برأي الوسيط من هيئة التمريض في الظاهرة يأتي التأكيد على أن الحاجة المتبادلة هي السبب بين المريض (المشتري) مدفوعًا بحاجة المرض والبائع مدفوعًا بحاجة الظروف المادية السيئة.

- وعن حجم الظاهرة يؤكد هؤلاء من وجهة نظرهم أنها في تزايد بسبب الفقر.

- وحول طرق ضبط الظاهرة يؤكد هؤلاء الوسطاء صعوبة ذلك في ظل ما يفرض من سرية من جانب كل الأطراف، هذا إلى جانب المصالح المشتركة لهم.

- وحول مستقبل الظاهرة يؤكد الوسطاء أن مواجهة الفقر الحل الوحيد للحد من تنامي وارتفاع حجم الظاهرة.

- أما الشريحة الثانية ضمن فئة الوسطاء الفرعيين فهي بعض العاملين في المجال الطبي، وغالبًا ما يتم تجنيدهم بنفس الطريقة التي يتم بها تجنيد الوسطاء من هيئة التمريض، فهم على مقربة من الأطباء المتخصصين وكذلك على مقربة من المرضى الراغبين في الشراء.

- وفيما يتعلق بأهم خصائصهم فهم دائمًا من مستوى اجتماعي واقتصادي متدنٍّ للغاية، حيث ينحدرون من أسر فقيرة متواضعة، ويعانون قلة التعليم وهو ما يدفعهم للعمل بأعمال هامشية ومساعدة في المجال الطبي، وغالبًا ما تكون أصولهم ريفية فقيرة وعند استقرارهم في المدن الكبرى يقيمون على أطرافها فيما يطلق عليه المناطق العشوائية.

- وبالطبع تعد ظروفهم الاقتصادية المتدنية هي دافعهم للمشاركة في مثل هذه العمليات. ويتم التعرف على البائع من نفس محيطه السكني في منطقته

العشوائية، وقد يلجأ البعض إلى مسقط رأسه في الريف للحصول على بائع يمر بظروف اقتصادية سيئة ومشكلات تتطلب حلولاً مادية.

- ويستخدم في عملية الإقناع حاجة البائع ومبررات دينية عن فعل الخير رغم عدم التزامه الديني. ويكون هدفه من المشاركة في عملية الوساطة الدافع المادي البحت، ويحصل على عائد يصل إلى آلاف الجنيهات يتم صرفها على الأمور الاستهلاكية ومزاجه الشخصي.

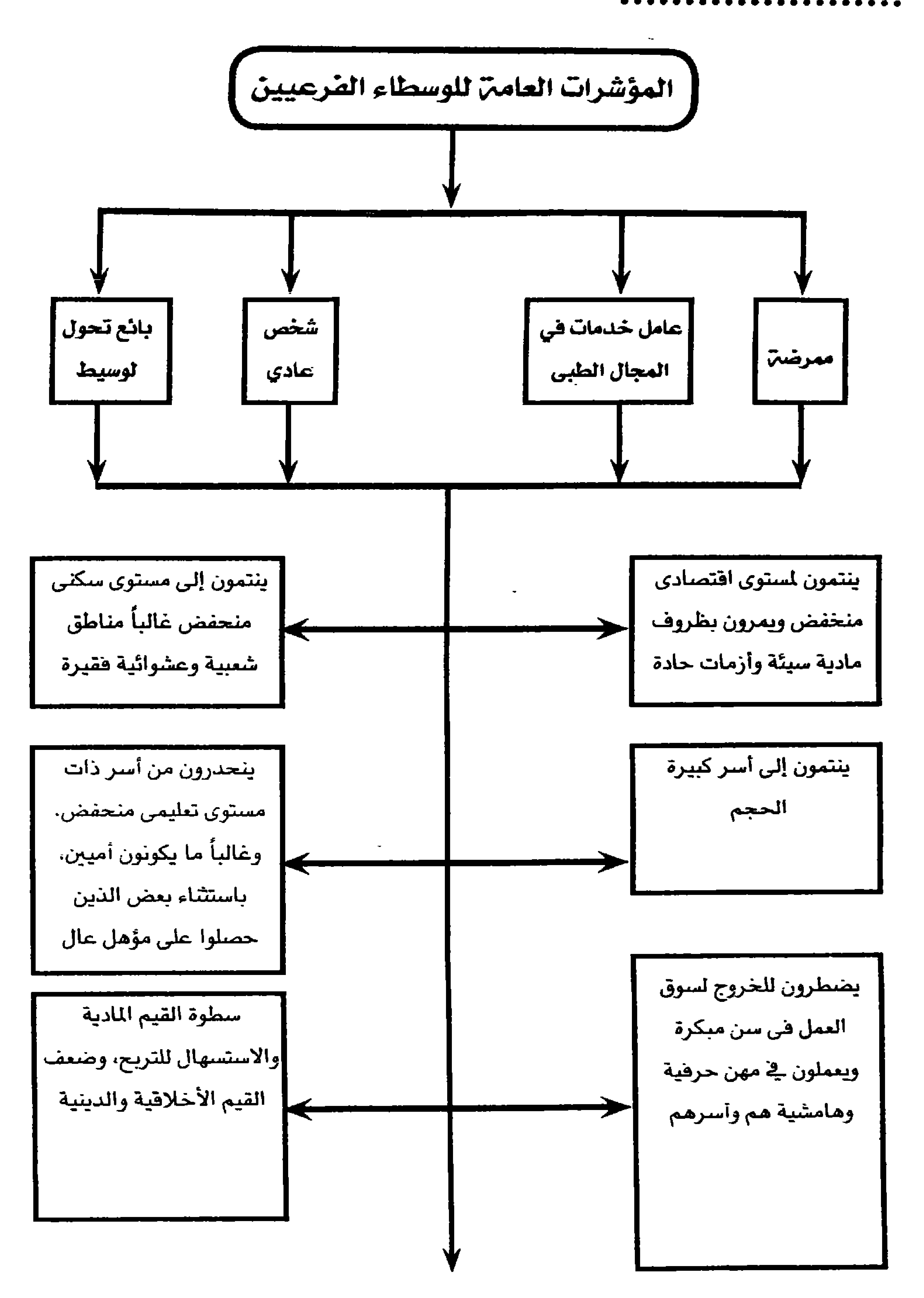
- وبالنسبة لرأي الوسطاء من العاملين في المجال الطبي في حجم الظاهرة فهم يؤكدون أنها في تزايد مستمر نتيجة ارتفاع نسبة المرضى المحتاجين لمثل هذه العمليات وانتشار الفقراء المحتاجين للمال وتوافر الأطباء والمستشفيات التي تقوم بالعملية، ويؤكدون أيضًا عدم إمكانية ضبط الظاهرة ورغبته في استمرارها[١٣].

- أما الشريحة الثالثة ضمن فئة الوسطاء الفرعيين فهي بعض الأشخاص العاديين الذين تربطهم علاقة مباشرة إما مع المريض «المشتري" مباشرة[١٤]. أو مع بعض الوسطاء سواء كانوا أطباء أو عاملين في المجال الطبي أو من هيئة التمريض[١٥]. ويتم انخراطهم في هذه العملية بدافع الفائدة المادية، وغالبًا ما تكون ظروفهم الاقتصادية سيئة وينحدرون من أسر فقيرة ويسكنون في مناطق عشوائية، وغالبًا ما تكون الحاجة هي وسيلة الإقناع إلى جانب المبرر الديني عن طريق مساعدة المريض رغم غياب الوازع الديني لدى هذا الوسيط، وفي الغالب يكون العائد المادي من هذه الوساطة ليس كبيرًا مقارنة بالوسطاء الآخرين من نفس الفئة إلا إذا كانت له علاقة مباشرة بالمشتري، وفي الغالب يتم التصرف في عائد البيع على الحاجات الأساسية والأشياء الاستهلاكية.

- وأما الشريحة الرابعة ضمن فئة الوسطاء الفرعيين فهي بعض البائعين الذين تحوّلوا إلى وسطاء في عملية الاتجار في الأعضاء البشرية بعد أن فقدوا عائد البيع، واستمرت ظروفهم كما هي حيث الحاجة المادية والمشكلات التي لم تحل نهائيًا رغم عملية البيع.

- وحول أهم خصائصهم فهم ينحدرون من أسر فقيرة ويعانون تدنيًا في مستوى تعليمهم، ويعملون في أعمال هامشية لا تُدرّ عائدًا ماديًا كبيرًا، ويمرون بظروف اقتصادية سيئة تدفعهم إلى البيع، وبعد فقدان عائد البيع تظل أحوالهم كما هي فيلجئون للعمل كوسطاء عن طريق الوسيط الذي تعامل معهم أثناء عملية البيع[١٦].

انظر الشكل التالي


المؤشرات العامة للوسطاء الفرعيين
بائع تحول لوسيط
شخص عادي
عامل خدمات في المجال الطبى
ممرضة
ينتمون إلى مستوى سكنى منخفض غالباً مناطق شعبية وعشوائية فقيرة
ينتمون لمستوى اقتصادى منخفض ويمرون بظروف مادية سيئة وأزمات حادة
ينحدرون من أسر ذات مستوى تعليمى منخفض. وغالباً ما يكونون أميين، باستثناء بعض الذين حصلوا على مؤهل عال
ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم
سطوة القيم المادية والاستسهال للتربح، وضعف القيم الأخلاقية والدينية
يضطرون للخروج لسوق العمل فى سن مبكرة ويعملون في مهن حرفية وهامشية هم وآسرهم

- وغالبًا ما يلجأ هؤلاء إلى إقناع بعض المعارف والأصدقاء من الذين يمرون بظروف اقتصادية صعبة في محيط أحيائهم العشوائية الفقيرة ويستخدمون حاجة البائع وكذلك إقناعه بأنه قد قام من قبل بإجراء مثل هذه العملية وهي عملية بسيطة لن تؤثر في صحته، وسوف يستفيد منها في حل مشكلاته المادية. وبالطبع يكون الهدف من العمل في الوساطة هو الحصول على عائد مادي، وغالبًا ما يكون العائد ضعيفًا نظرًا لتعامله بشكل غير مباشر من خلال وسيط آخر يقتسم معه العائد الذي كان يحصل عليه بمفرده(١٧). وغالبًا ما يتم صرف العائد على حل أزماته المستمرة التي تخرج عن الضروريات اللازمة للحياة.

- وعن رأي الوسيط من البائعين المتحولين لوسطاء في الظاهرة يؤكد على أن الظاهرة في تزايد مستمر نتيجة الفقر وعدم وجود حلول لهؤلاء الفقراء غير بيع أجسادهم، ولن نتمكن من ضبط الظاهرة إلا في حالة وجود قطع غيار صناعية بديلة للأعضاء المصابة حتى لا يلجأ المريض «المشتري" لإنسان فقير في حاجة إلى العائد المادي من وراء عملية البيع، هذا إلى جانب إيجاد حلول لمشكلات الفقراء حتى يمكننا أن نحد من تزايد حجم الظاهرة في المستقبل(١٨).

٣. البائع الحلقة الثالثة في عملية الاتجار:

يعد البائع الحلقة الثالثة الرئيسة في دورة مراحل عملية الاتجار بالأعضاء البشرية والتي من خلالها تكتمل سلسلة الحلقات المتممة لهذه الدورة، إذ يسعى المريض المشتري إلى البحث عن البائع سواء كان ذلك بشكل مباشر أو عن طريق الوسطاء. وهو ما يعني أن الحلقة الأولى قد تلتقي بالحلقة الثالثة مباشرة، وقد يتطلب الأمر وجود حلقة وسيطة

بين الحلقتين الرئيستين «المشتري والبائع"، وهذه الحلقة الثالثة تعد الحلقة الأضعف بين الحلقات الثلاث الرئيسة، حيث تخضع للعديد من أساليب التحايل والاستغلال وهي دائمًا ما تخضع لشروط المشتري والوسيط نظرًا لحاجتها المادية وفقرها الذي يدفعها للانخراط في مثل هذا السوق ومثل هذه العمليات. ونعرض فيما يلي الملامح العامة لصورة البائع وظروف عملية البيع ومراحلها والنتائج المترتبة على عملية البيع:

أ. الملامح العامة لصورة البائع:

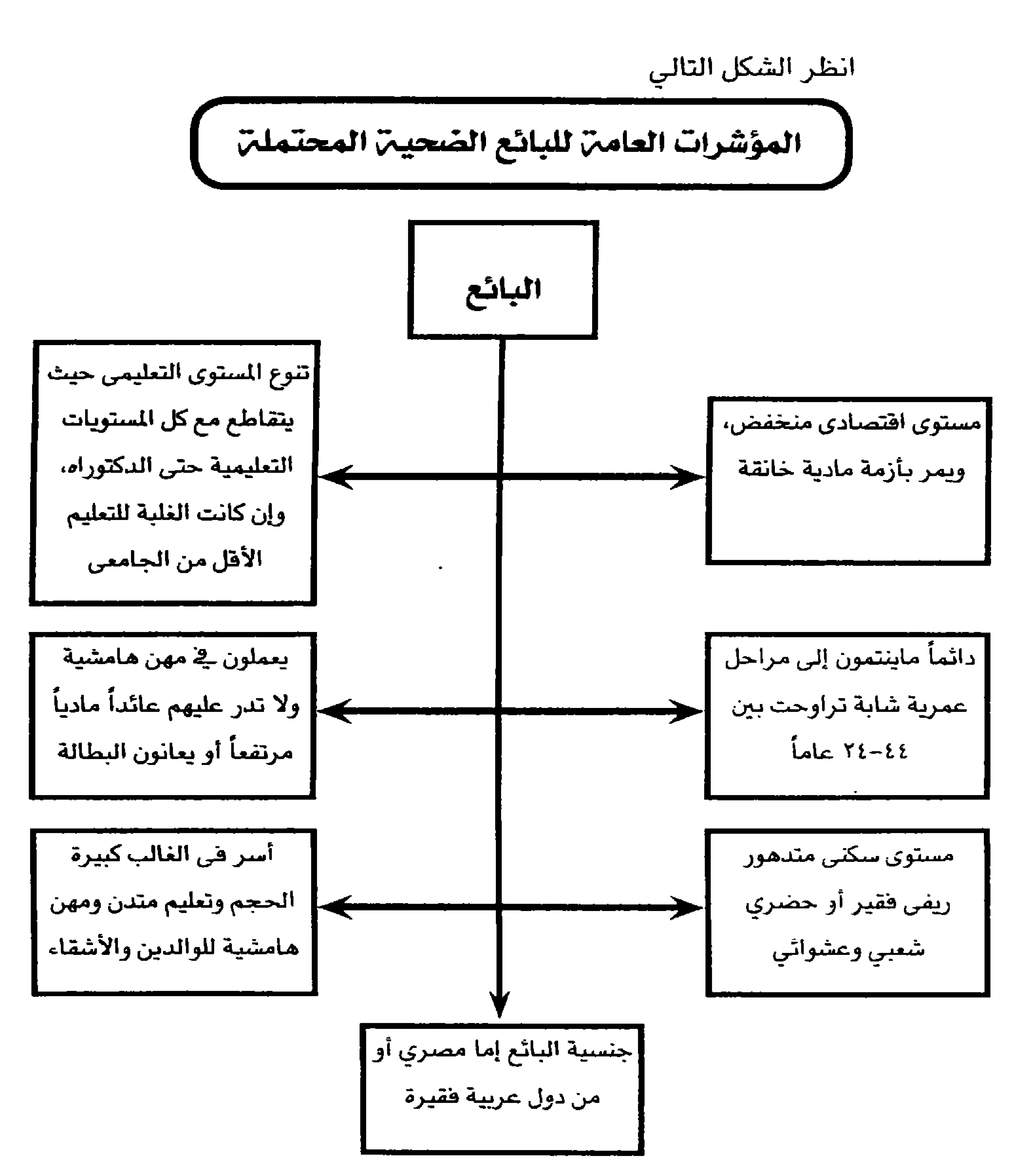
- تشير دراسة الحالة إلى أن البائع غالبًا ما يكون من شرائح عمرية شابة، فقد تراوحت أعمار كل حالات الدراسة بين ٢٤، ٤٤ عامًا، وهو ما أكده كذلك الوسطاء والإخباريون(١٩). فالمشتري دائمًا ما يبحث عن بائع شاب حتى يضمن سلامة أعضائه وإمكانية استمرار العضو المزروع فترة زمنية أطول.

- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للبائع أكدت دراسة الحالة تنوع المستويات التعليمية بين البائعين، فهناك حالتان تعانيان الأمية، وحالة تقرأ وتكتب، وحالتان حاصلتان على مؤهل جامعي، وحالة حاصلة على درجة الدكتوراه. حيث لم يعد التعليم من وسائل الحراك الاجتماعي كما كان في الماضي(٢٠).

- وبالنسبة للمهن التي يعمل بها البائع أكدت حالات الدراسة أن غالبية المهن التي يعملون بها مهن هامشية أو وظائف إدارية لا تدرّ دخلاً كافيًا لضمان حياة كريمة ومستقرة، وهو ما اتفق عليه الإخباريون الذين أكدوا أن غالبية البائعين إما يعانون البطالة أو يعملون في أعمال موسمية وهامشية أو وظائف صغيرة لا يمكن أن يسد العائد منها حاجاته الشخصية(٢١). وتؤكد دراسة الحالة على أن الظروف السكنية للبائع دائمًا ما تكون متواضعة، فالمسكن لا يتجاوز حجرتين لعدد كبير من الأفراد، والمنطقة السكنية إما منطقة ريفية

فقيرة أو منطقة حضرية عشوائية حيث أكدت أربع حالات على الإقامة כּ منطقة عشوائية حضرية، وحالتان כּ مناطق ريفية. وقد اتفق على ذلك الوسطاء والإخباريون، فلم تخرج تحديداتهم للمناطق السكنية عن المناطق الشعبية والعشوائية כּ المدن والقرى الريفية الفقيرة[٢٢].

انظر الشكل التالي



- وفيما يتعلق بطبيعة الأسر التي ينحدر منها البائعون أكدت غالبية الحالات على أنهم ينحدرون من أسر كبيرة الحجم نسبيًا، وأصول الوالدين إما ريفية أو حضرية (شعبية وعشوائية)، وتعليمهم يكاد يكون معدومًا، ومهنهم متواضعة وهامشية، والأشقاء نادرًا ما يواصلون تعليمهم، الأمر الذي يعطي مؤشرات واضحة عن تدني المستوى الاجتماعي والاقتصادي للبائعين وأسرهم، وهو ما اتفق عليه الوسطاء والإخباريون حيث أكدوا على أن أهم ما يميز البائع فقره الشديد وحاجته إلى المال لحل مشكلاته وأزماته المادية.

- ولعل من الأمور المهمة المتعلقة بخصائص البائع هي جنسيته، ففي الوقت الذي أشارت فيه كل الحالات إلى أنهم مصريون، وباعوا أيضًا إلى «مشترين» مصريين إلا أن الإخباريين أكدوا على دخول البائع الأجنبي خاصة من الدول العربية الفقيرة إلى هذا السوق وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الأعضاء البشرية، حيث زاد العرض على الطلب لدرجة أدت إلى وصول سعر الكلى إلى خمسة آلاف جنيه فقط في حين أنها كانت قبل سنوات لا يقل سعرها عن عشرين ألف جنيه، وهو ما أكدت عليه كل حالات الدراسة[٢٣].

ب. ظروف عملية البيع ومراحلها:

- من خلال الملامح العامة لصورة البائع يمكننا تحديد الظروف الدافعة لعملية البيع حيث أكدت كل حالات الدراسة على أن الدافع الأول لقبول البيع هو المرور بضائقة مالية خانقة وانسداد كل الشرايين التي يمكن المرور منها لانفراج الأزمة، وإن تنوعت هذه المشكلات والأزمات بين محتاج إلى عمل يعاني البطالة أو لتوفير نفقات الزواج أو إلى مسكن لأسرته أو لتزويج بناته وأخواته أو لسداد ديونه، وهو ما اتفق عليه الوسطاء والإخباريون حيث يكون الفقر والحاجة المادية هو الدافع الأول والشرط الحاكم لكل عمليات البيع[٢٤].

- وحول كيفية تعرف البائع على المشتري أكدت كل الحالات على أنها تعرفت على المشتري من خلال وسيط ما عدا حالة واحدة تعاملت وتعرفت على المشتري بشكل مباشر حيث كان صديقًا له يبحث عن بائع، وبالطبع تنوعت سبل الإقناع من قبل الوسطاء لكنهم اتفقوا على أنهم يقدمون خدمة للبائع من أجل حل مشكلاته المادية، وهذا إلى جانب استخدام المبرر الديني على الرغم من أن خلفيات غالبية الوسطاء مكونها الديني والأخلاقي ضعيف، وهو ما اتفق مع ما أكده الوسطاء والإخباريون من أن سبل التحايل والإقناع تكاد تكون منعدمة نظرًا لجاهزية البائع لعملية البيع من خلال ظروفه المادية السيئة والمشكلات والأزمات التي يكون قد تعرض لها[٢٥].

- وفيما يتعلق بموقف الأهل من عملية البيع أكدت غالبية حالات الدراسة على رفض الأهل لإجراء العملية، وهو ما دفع البعض إلى إتمام العملية بشكل سري تمامًا، ومنهم من وضع الأهل أمام الأمر الواقع، ومنهم من حاول إقناعهم بأنها الفرصة الوحيدة للخروج من الأزمة المالية ومن خلالها يمكن حل كل مشكلاته.

- وبالنسبة لخطوات إجراء العملية اتفقت حالات الدراسة وكذلك الإخباريون على أن الأمر لا يتطلب إلا أخذ العينات وعند تطابقها مع المشتري يتم دخول المستشفى قبل الجراحة بيومين أو ثلاثة للتجهيز للعملية، ثم الدخول لإجراء الجراحة، وبعد الخروج يظل بالمستشفى مدة لا تزيد على أسبوعين للاطمئنان على سلامة العملية، ثم يخرج دون الحاجة إلى أدوية غير المسكّنات، وفي بعض الحالات البسيطة قد تحدث بعض المضاعفات التي تتطلب مراجعة المستشفى مرة أخرى[٢٦].

- وحول أماكن إجراء الجراحات أكدت حالات الدراسة تنوع أماكن إجرائها بين مستشفيات كبيرة ومستشفيات صغيرة، وهو ما اتفق عليه الإخباريون الذين أكدوا على أن المستشفيات الكبرى ذات السمعة الطيبة التي تمتلك أطباء كبارًا وهيئة تمريض على أعلى مستوى وغرف عمليات كبرى وغرفًا للعناية المركزة تقوم بعملية تحايل حيث تطلب من البائع أن يقول إنه متبرع حتى يمكنها إبلاغ النقابة إذا كان البائع والمشتري من الأجانب، ولكنها مع حالات الدراسة لم تكن تخبر أحدًا بإجراء العملية، فالبائع يدخل ويخرج دون أن يعلم أحد، وتعتمد هذه المستشفيات على سمعتها في عدم اقتراب أحد للتفتيش(٣٧).

- أما المستشفيات الصغرى فيجب أن تتوافر بها الشروط اللازمة لإجراء مثل هذه الجراحات وهي في الغالب غرفة عمليات كبيرة وغرف عناية مركزة، وغالبًا ما تتم العملية بشكل سري حيث لا يثبت المستشفى في دفاتره إجراء مثل هذه الجراحات، لكنهم دائمًا ما يحرصون على أخذ تعهدات على البائعين بأنهم مسئولون عن إجراء العملية كما أكدت بعض حالات الدراسة(٢٨).

- وبالنسبة للمبالغ المالية التي يتقاضاها البائع وطريقة الاتفاق عليها وطريقة سدادها واستثمارها فقد تنوعت هذه المبالغ واختلفت وفقًا لحالات الدراسة، وكما أشار الإخباريون فبالنسبة لقيمة المبالغ فقد تراوحت بين ٢٠ ألفًا و١٠٠ ألف لحالات الدراسة بالنسبة لبائع الكلية، في حين وصلت إلى ٢٥٠ ألف جنيه لبائع فص من الكبد. وبالطبع هذا التفاوت يخضع لعملية العرض والطلب وقدرة البائع على التفاوض والمساومة مع المشتري أو الوسيط، لكنه من الواضح أن هناك أسعارًا تكاد تكون محددة في هذا السوق؛ لأنه بعد ارتفاع حجم المعروض خاصة من بعض الدول العربية والإفريقية الفقيرة حيث أصبح الحد الأقصى للكلية ٢٥ ألف جنيه، ودائمًا ما يدفع المبلغ عند إجراء العملية مباشرة. وهو ما أكدت

عليه كل حالات الدراسة سواء تم دفع المبلغ من المشتري وأهله مباشرة أو دفع من خلال الوسيط.

- وقد أكدت كل حالات الدراسة على أنها استثمرت عائد البيع في حل مشكلاتها وأزماتها الأساسية سواء كان بالزواج، أو سداد الديون، أو شراء مسكن وتزويج البنات، أو ادخار بعضها للمستقبل. وفي كل الأحوال يكون عائد البيع لتلبية الاحتياجات الضرورية للحياة.

ج. النتائج المترتبة على عملية البيع:

- بعد إتمام عملية البيع وخروج البائع من المستشفى غالبًا ما تنقطع صلته بكل أطراف العملية سواء كانوا مشترين أو وسطاء، خاصة وأن العملية دائمًا ما تكون محاطة بنوع من السرية من كل أطرافها، فالمشتري يرغب في السرية من أجل مصلحته والحصول على العضو المنقول أو المزروع، والوسطاء حريصون على سرية العملية نظرًا للعائد المادي الكبير الذي يعود عليهم من عملية الوساطة، والبائع يحرص على السرية نظرًا لما أخذه من مقابل مادي، وما يتبعه من الشعور بالوصمة الاجتماعية نتيجة عملية البيع حيث أكدت غالبية حالات الدراسة على عدم الرضا عن النفس بعد إجراء العملية، ولو خُيِّر مرة أخرى لرفض إجراءها.

- وفيما يتعلق بالظروف الصحية بعد إجراء العملية أجمعت كل حالات الدراسة على أنهم عانوا مشكلات صحية تنوعت من حيث درجتها، فهناك من يشعر بالتعب من فترة لأخرى، ويضطر للذهاب للأطباء، ومنهم من أكد له الطبيب تدهور كليته الثانية، ومنهم من يضطر لأخذ أدوية بصفة مستمرة، وهناك من حدثت له أخطاء بالعملية نفسها وعاد إلى المستشفى مرة أخرى، وأخيرًا: هناك من أصيب بفشل كلوي، ويضطر للقيام بعملية الغسيل ثلاثة أيام في الأسبوع،

ونتيجة هذا التدهور الصحي أكدت كل حالات الدارسة على أن الصحة لا يوازيها أي مال حتى وإن كانت الظروف سيئة فكل شيء يمكن تعويضه إلا الصحة، وقد حاول البعض تقديم مبررات دينية بأنها القسمة والنصيب وإرادة الله، ولكنهم سرعان ما أكدوا أن الله يدعو إلى عدم إلقاء الإنسان بنفسه إلى التهلكة، وهو ما يعبر عن مدى التناقض والازدواجية التي تعانيها تلك الحالات. وتؤكد أيضًا على ضعف المكون الديني، وهو ما أشار إليه الإخباريون حيث توجد حالات كثيرة تمر بنفس الظروف التي مرت بها حالات الدراسة التي قامت بالبيع ورغم ذلك يرفضون عملية البيع.

٤. المتبرع إحدى الحلقات البديلة في عملية الاتجار:

- يعد المتبرع إحدى الحلقات البديلة للبائع في إطار دورة مراحل عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، وعلى الرغم من أن المتبرع في ذاته يبتعد بنا خطوات عن شبهة الاتجار إلا أن الدراسة الاستطلاعية كشفت مجموعة من الحقائق في إطار عملية التبرع تجعلنا ندخلها في إطار الدراسة الراهنة لعملية الاتجار، ولعل من بين ما كشفت عنه أن المتبرع قد يكون في بعض الأحيان بائعًا لكن المستشفى يستخدم حيلة التبرع لمواجهة الجهات الرقابية خاصة إذا كان المشتري أجنبيًا والبائع أجنبيًا[٢٩].

- وقد تأخذ بعض المستشفيات تعهدات على البائع يقر فيها أنه متبرع وليس بائعًا، وكثير من حالات الدراسة من البائعين حين يتحدثون عن العملية يستخدمون كلمة متبرع وليس بائعًا[٣٠].

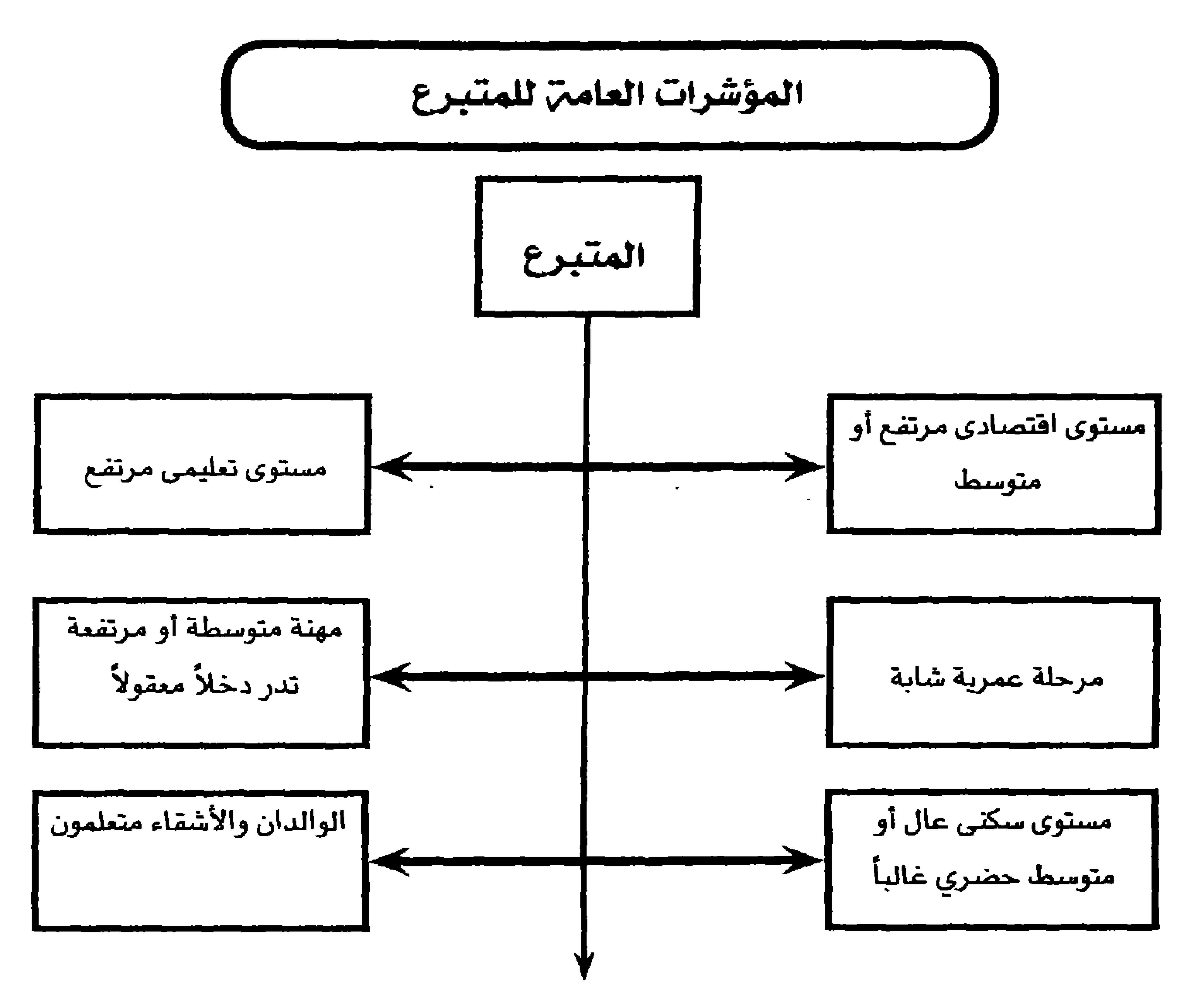
- وكذلك بالنسبة لحالة التبرع التي تناولتها الدراسة لم تكن هناك أية نية للتبرع بل كان المستهدف هو شراء كُلية من بائع، لكن ما حدث أن المريض كان من مستوى

اجتماعي – اقتصادي متوسط، ولم يكن يستطيع توفير نفقات العملية لذلك لجأ إلى جهة مانحة هي أصحاب الشركة التي يعمل بها، ونظرًا لالتزامهم الديني رفضوا فكرة الشراء، ووافقوا على تبرع أحد أقاربه فقام أخوه بالتبرع له ودفعوا هم تكاليف العملية[٣١].

- إذن هذه دلائل تجعل عملية التبرع يشوبها بعض شبهات التحايل، وبالتالي لا يمكن استبعادها نهائيًا من عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، ونعرض فيما يلي الملامح العامة لصورة المتبرع، وطرق إتمام عملية البيع، وموقف المتبرع من العملية.

أ. الملامح العامة لصورة المتبرع

يمكننا التأكيد على أن المتبرع إذا كان متبرعًا حقيقة فإن خصائصه العامة ستقترب كثيرًا من خصائص المشتري؛ أي أنه سيكون من مستوى اجتماعي – اقتصادي مرتفع أو على أقل تقدير مستوى متوسط، ذلك لأن عمليات نقل وزراعة الأعضاء تتكلف مبالغ باهظة لا يستطيع الفقراء دفعها إلا إذا تم اللجوء إلى جهة مانحة تساعد على إجراء العملية، والمتبرع وفقًا لذلك يكون في مرحلة عمرية شابة، ويتمتع بصحة جيدة، ومستواه التعليمي مرتفع، ويعمل بمهنة تدرّ دخلاً معقولاً، وغالبًا ما يكون المستوى السكني متوسطا أو عاليًا، وأصول الوالدين حضرية وحاصلان على مؤهلات علمية، ويعملان في مهن تحظى بمكانة عالية. والأشقاء متعلمون ويعملون بمهن جيدة. إذن المستوى الاجتماعي للمتبرع الحقيقي يقترب من المستوى الاجتماعي للمشتري؛ لأنه في الغالب أحد أقاربه[٣٢]. أما إذا كان المتبرع «متحايلاً» وهو في الأصل بائع فإن خصائصه سوف تقترب من خصائص البائع سواء على المستوى التعليمي والمهني المتدني والمستوى الاقتصادي الفقير والمستوى الأسري المتواضع والسكن في العشوائيات والمناطق الريفية.



ب- طرق إتمام عملية التبرع:

- غالبًا ما يكون المتبرع الحقيقي قد دفعته ظروفه إلى أن يكون أحد أفراد أسرته أو أحد أقاربه أو معارفه يمر بظروف صحية سيئة تتطلب عملية نقل أو زراعة أحد أعضائه، وهنا تتدخل العاطفة حيث تكون الدافع الأول وراء عملية التبرع. وغالبًا ما يكون موقف الأهل من عملية التبرع موقفًا مؤيدًا لأن المريض نفسه أحد أبنائها، وقد يشارك أكثر من شخص من نفس العائلة في إجراء التحاليل المطلوبة لإجراء عملية التبرع وهو ما يعني استعداد أكثر من شخص من داخل العائلة للتبرع(٣٣).

- وفيما يتعلق بخطوات إجراء العملية وأماكن إجرائها والمدة المستغرقة لإجرائها للاستشفاء منها فهي نفس الإجراءات التي تتم في عملية البيع، وقد تكون المستشفيات هي ذاتها التي تتم فيها عمليات البيع ونفس الفريق الطبي[٣٤].

ج. موقف المتبرع من العملية:

بالطبع يختلف موقف المتبرع عن موقف البائع، فإذا كان البائع تسيطر عليه حالة الندم والشعور بالوصمة الاجتماعية فإن المتبرع دائمًا ما يشعر بالفخر والاعتزاز بالنفس خاصة وأنه قام بعمل نبيل تجاه شخص قريب منه ويكون له الحب والتقدير؛ هذا إلى جانب نظرة المحيطين سواء كانوا الأقارب أو المجتمع، فهم ينظرون له نظرة تقدير واحترام على عكس ما يحدث في عمليات البيع، لذلك فإن الشعور بالندم على إجراء العملية لا يتسرب لحظة واحدة لنفس المتبرع حتى وإن عانى بعض المشكلات الصحية بعد العملية [٣٥].

٥. المسروق حلقة أخرى بديلة في عملية الاتجار:

- إذا كان المتبرع يدخل اشتباهًا في دائرة الاتجار فإن المسروق يدخل حتمًا في نفس الدائرة، وإن كان دخوله بغير إرادة منه، حيث يتم خداعه من خلال الطبيب المتخصص في علاج العضو المسروق، فغالبًا ما يذهب المسروق يشكو من ألم ما فينصحه الطبيب بإجراء التحاليل والإشاعات، ثم يقرر أنه في حاجة لإجراء جراحة لعلاج العضو الذي يشكو منه المريض، وقد يوهمه بأن هناك ورمًا ما يجب استئصاله وبناءً عليه يدخل المريض المسروق غرفة العمليات يتم بعدها إجراء عملية السرقة دون أن يدري، وقد يكتشف ذلك بعد فترة مصادفة أو لا يكتشف ما حدث له على الإطلاق[٣٦].

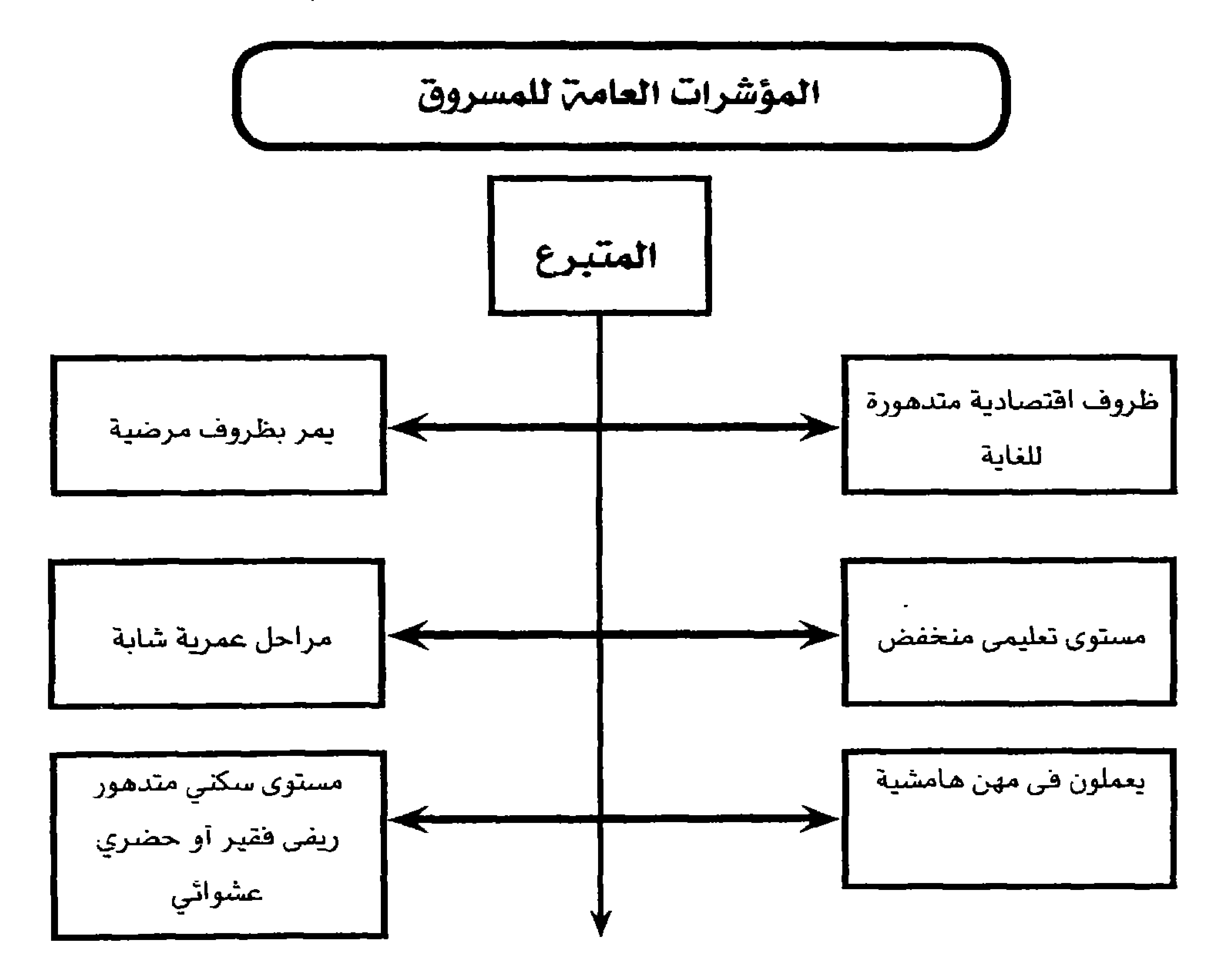
- وغالبًا ما يتم استغلال المسروق مرتين: الأولى بخداعه وسرقة أحد أعضائه، والثانية حين يدفع ثمن تكاليف الجراحة الوهمية التي تمت له، إذن المسروق وفقًا لذلك يدخل في دائرة الاتجار في الأعضاء البشرية دون أن يحصل على مقابل ودون أن نعتبره شريكًا في العملية، فهو بذلك طرف سلبي يتم استغلاله على كافة المستويات، لكنه في دورة مراحل عملية الاتجار يحل بديلاً للبائع لأنه يعد مكملاً لإتمام هذه الدورة رغم عدم علمه بدخول هذه الدائرة، وغالبًا لا يعلم المشتري أنه اشترى عضوًا مسروقًا فالصفقة تتم بين الطبيب والمشتري دون أن يبلغه من أين سيأتي بالعضو المزروع فقط هو يدفع ثمن العضو وتكاليف العملية للطبيب المسئول الأول والأخير عن عملية التجارة والسرقة معًا، ونعرض فيما يلي الملامح العامة لصورة المسروق، وكيفية حدوث عملية السرقة وموقف المسروق بعد اكتشاف واقعة السرقة.

أ. الملامح العامة لصورة المسروق:

إن الخصائص العامة للمسروق تقترب كثيرًا من البائع من حيث الفقر والبؤس والحاجة والمرض، فالمسروق في الغالب من الشباب الذين يعانون مستوى تعليميًا منخفضًا ومهنة هامشية لا تدرّ عليهم عائدًا ماديًا معقولاً، والوالدان يعيشان في إحدى المناطق العشوائية أو الشعبية الفقيرة، ولم يحظيا بقدر من التعليم، ويعملان في مهن هامشية ولا يستطيعان تعليم أبنائهما فيخرجون لسوق العمل مبكرًا. وغالبًا ما يكون عدد أفراد الأسرة كبيرًا، وبالتالي يمكن القول إن المستوى الاجتماعي والاقتصادي متدنٍّ للغاية، وغالبًا ما تكون ظروفه الصحية ليست مستقرة، ويشكو من بعض الأمراض الناتجة عن الفقر والجهل وهو ما يدفعه للذهاب إلى المستشفيات العامة للعلاج، وهنا قد يتم اصطياده بواسطة أحد الأطباء معدومي الضمير.

ب. كيفية حدوث عملية السرقة

- غالبًا ما يكون المسروق مريضًا يشكو من بعض الألم، فيضطر للذهاب إلى طبيب أو مستشفى طلبًا للعلاج، وهنا يتم اصطياده سواء بواسطة طبيب صغير يعمل كوسيط في مثل هذه العمليات، ويرسله إلى المستشفى الخاص أو الطبيب الكبير الذي يقوم بإجراء مثل هذه العمليات، أو أنه يقع في طريق الطبيب الكبير مباشرة فيقوم بإقناعه أنه في حاجة لإجراء جراحة لاستئصال ورم غالبًا، ثم يقوم باستئصال الكُلية أو فص من الكبد، وفي بعض الأحيان قد يقنعه بأن كليته أصبحت غير صالحة، وتحتاج لاستئصال وهنا لا يمكن أن يكتشف عملية السرقة مطلقًا، وغالبًا ما يستغل الطبيب فقر المريض وجهله لإتمام عملية السرقة.



- وفيما يتعلق بخطوات إجراء العملية وأماكن إجرائها والمدة التي تستغرق في العملية والاستشفاء، فهي غالبًا مثل ما يتم في عمليات البيع والتبرع من خطوات وإن كانت المستشفيات ليست نفس المستشفيات الكبرى، لكنها في الغالب مستشفيات صغيرة بها إمكانيات إجراء الجراحة. وغالبًا ما يكون المريض «المسروق" قد جمع بعض المبالغ المالية من «فاعلي الخير" لإمكانية إجراء العملية في مستشفى خاص بعد أن يكون الطبيب قد أقنعه بعدم إمكانية إتمام مثل هذه العملية في أي مستشفى حكومي، ويكون قد أقنعه بضرورة وسرعة إجراء العملية خوفًا عليه وحتى لا تتدهور صحته[٣٧].

- وبالنسبة لكيفية اكتشاف عملية السرقة فغالبًا لا تكتشف مثل هذه السرقات، لكن في أحيان قليلة قد يكتشف المسروق ما تم له عن طريق الصدفة حيث يشعر بتعب بعد فترة من الزمن ويذهب على طبيب أو مستشفى، ويطلب منه إجراء إشاعات وتحاليل وعندها يؤكد له الطبيب فقدان أحد أعضائه، وهنا يؤكد المريض المسروق للطبيب أن ما تم لم يكن عملية استئصال عضو أو جزء من عضو، ولكنه كان عبارة عن ورم وحينئذ يؤكد له الطبيب أن ما حدث له هو عملية سرقة[٣٨].

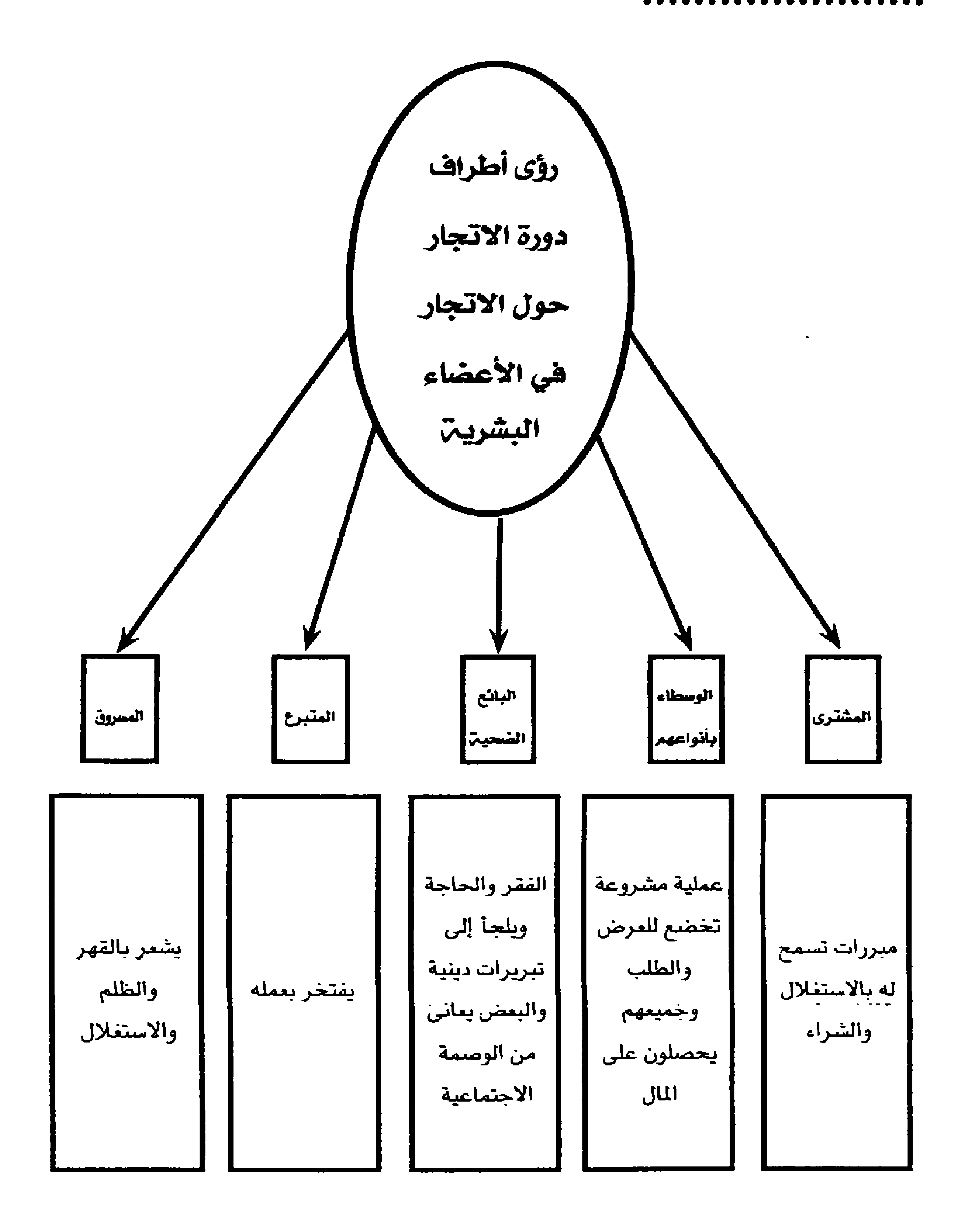
ج- موقف المسروق بعدما اكتشف واقعة السرقة:

- ـ دائمًا ما يشعر المسروق بالقهر والظلم، خاصة أن عملية إثبات حالة السرقة في غاية الصعوبة وتتطلب جهدًا ومالاً إذا ما حاول أخذ حقه بالطرق القانونية؛ حيث يتقدم ببلاغ إلى قسم الشرطة ويتم تحويله إلى النيابة التي تقوم بتحويله إلى الطب الشرعي لإثبات حالته، ثم يتم استدعاء الطبيب «السارق»، وغالبًا يكون اسمه كبيرًا وصاحب نفوذ، وغالبًا ما تنتهي هذه القضايا بحفظ القضية من قبل

النيابة لعدم كفاية الأدلة. وإذا حولت إلى المحكمة فإنه نادرًا ما يتمكن المريض «المسروق» من أخذ حقه، هذا إلى جانب ما يمكن أن يتعرض له من تهديد من قبل الطبيب والمستشفى أطراف عملية السرقة.

- وفيما يتعلق بموقف الآخرين المحيطين بالمسروق فهو لا يلقى منهم إلا نظرات الشفقة، فهم سواء كانوا أهلاً أو جيرانًا فقراء مثله ولا يمكنهم مساعدته في شيء فكل ما يمكن أن يحصل عليه منهم هو التعاطف السلبي ومطالبته بالتسليم بالأمر الواقع؛ لأنه في الغالب ليس بإمكانه مواجهة هؤلاء السارقين لأنهم أصحاب مال ونفوذ وسلطة، وعليه فإن المواجهة ليست في صالحه بل يمكن أن يدفع حياته ثمنها وكل ما يمكن أن يفعله تسليم أمره لخالقه.

- وحول موقف المسروق من عملية السرقة وطرق الحماية منها مستقبلاً دائمًا ما يأتي ضعف دور الدولة باعتبارها المسئول عن حماية الفقراء والضعفاء، ولابد من تشديد العقوبات ووضع قوانين حازمة وتنفيذ الأحكام والإعلان عنها في وسائل الإعلام حتى يتم الردع وتتراجع مثل هذه العمليات[٢٩]. (عملية مشروعة) واجعلها (عملية مشروعة) في المربع الثاني.


رؤى أطراف
دورة الاتجار
حول الاتجار
في الأعضاء
البشرية
المشترى
الوسطاء بأنواعهم
البائع الضحية
المتبرع
المسروق
مبررات تسمح له بالاستغلال والشراء
عملية مشروعة تخضع للعرض والطلب وجميعهم يحصلون على المال
الفقر والحاجة ويلجأ إلى تبريرات دينية والبعض يعانى من الوصمة الاجتماعية
يفتخر بعمله
يشعر بالقهر والظلم والاستغلال

رابعاً: مناقشة النتائج:

١. تحمل الاستخلاصات التالية رسالة أولى إلى: المشرع الذي يقوم بصياغة القوانين التي تنظم العلاقات بين البشر وتحدد شكل التفاعلات المجتمعية والظواهر الحياتية بينهم، وتضع إطارًا لكل المشكلات التي تنشب في محيطهم... المخطط التنموي باعتباره صانع التحسينات والتعديلات الخاصة بأحوال البشر بما يصيغه من سياسات ترعى حقوق المواطنين وتعمق أحكام القانون.

٢. إن الحالات المدروسة تكشف في الاتجاه العام – الذي لا يخلو من استثناءات– عن تباين يصل أحيانًا إلى حد التناقض في الإمكانيات المادية والوعي الصحي والقيم بين المشترى والبائع.. وهي إمكانات وفرص يفرض انحسارها وانكشافها ضغوطا على «البائع"، تجعله يضطر إلى التفريط في عضو من أعضائه لقاء قدر من المال مقابل طرف آخر "المشتري" تساعده قدراته المادية لدفع قدر من المال لإضافة عضو سوي إلى أعضائه بديلاً لعضو تالف، ويعكس هذان المسلكان – بجانب تناقص توزيع الإمكانات والفرص – نمطين متناقضين من القيم يمكن التعبير عنهما بالجمع والإضافة لدى المشتري والطرح والحذف لدى البائع.

٣. إن ثمة وعيًا قانونيًا بالمعرفة الخاصة بالقوانين المنظمة لنقل الأعضاء البشرية وأماكن وشروط إتمام عملية النقل:

أن هذا الوعي يكاد يكون ملتبسًا لدى الأطراف المشتركة في مراحل عملية الاتجار بالأعضاء.

إن هذا الوعي أكثر وضوحًا وحضورًا لدى المشتري، ولدى أماكن إجراء العملية الجراحية وإتمامها مقارنًا بالبائعين وبعض الوسطاء.

يدل على وجود أساليب للتحايل والمراوغة.

والتكتم على مراحل إتمام العملية الجراحية، فأحيانًا تتم التحاليل في مكان، بينما تجرى العملية في مكان آخر وربما في مدينة أخرى. وتكون عملية الرعاية اللاحقة للمشتري والبائع في موضعين منفصلين، وإن تمت في مكان واحد، غالبًا لا يعرف البائع عن المشتري أية معلومات ذات معنى.

١. على الرغم من التباس هذا الوعي القانوني وضبابيته أحيانًا، فإن عملية الاتجار في الأعضاء البشرية وإتمام مراحلها تخضع لعرف نوعي تمتزج فيه بعض المعلومات الدينية بالثقافة الشعبية، خاصة عند إقناع البائع لإتمام عملية البيع، في حين أن عرفها الشائع لدى المشتري تمتزج فيه القدرة الاقتصادية بالمعلومات الطبية والصحية الأكثر دقة، والتي تتمحور حول الرغبة في القدرة على إتمام عملية إجراء نقل الأعضاء البشرية بالإغراءات المالية لكل من الوسيط والبائع ومكان إجراء العملية الجراحية.

٢. إذا كان من الشائع في عملية مواجهة تعاطي المخدرات بأنواعها أن تبدأ بمحاصرة الطلب، فإن عملية نقل الأعضاء البشرية يصعب محاصرة الطلب عليها من قبل المشتري لتمسكه بالحياة ولقدرته على الإنفاق على العملية بأكملها. ومن ثم فإن المواجهة تبدأ بمحاصرة العرض من قبل البائعين والسعي الأكيد لوجود بدائل لتحسين ظروف عيشتهم وإشباع حاجاتهم وطموحاتهم بديلاً للاضطرار لعملية البيع والإذعان لها. ويدلل على هذا ما أكدته النتائج الأولية والتوصيات التي حفلت بها التقارير الدولية والإقليمية التي ذهبت إلى أن محاصرة الاضطرار للبيع تأتي من مواجهة الفقر في أبعاده المادية ومواجهة الحرمان البشري بمواجهة البطالة وانخفاض الأجور، والأمية وفقر القدرات عبر مواجهة تنموية أكثر شمولاً في المدى البعيد. وتهذيب حدة الفقر والبطالة عبر مشروعات تنموية تعتمد على الإقراض اليسير والتشغيل الذاتي من خلال المشروعات الصغيرة والجمعيات التعاونية الإنتاجية في المدى القصير.

٣. ولأن الحكومات بمفردها لم يعد بإمكانها مواجهة كل المشكلات والتحديات التي يواجهها البشر، والتي تنتج عنها ظواهر تهدّد الاستقرار الاجتماعي، يبرز هنا دور المجتمع المدني بأنماطه وتجلياته، خاصة النقابات المهنية والعمّالية والجمعيات الأهلية للمساهمة في:

التوعية والتثقيف بمخاطر وتداعيات الاتجار بالأعضاء البشرية والتوعية القانونية اللازمة وذات العلاقة بخفض عرض بيع الأعضاء البشرية.

إعادة تأهيل من أُجريت عليهم عمليات جراحية أفضت إلى مشكلات وصعوبات حالت دون إتمام شفائهم وتعافيهم وعدم قدرتهم على العمل، وتهيئة البيئة الداعمة لاندماجهم وتفاعلهم الاجتماعي الإيجابي في أوساطهم الاجتماعية المحددة: الأسرة، التعليم، المجتمع المحلي.

تدريب وتطوير معارف وخبرات ومهارات الجماعات الهشة والمهمشة في المجتمع، حتى يتمكنوا من المشاركة في أعمال ملائمة ومستقرة ذات عوائد مالية تمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية.

سيظل الدور المجتمعي لرجال الأعمال والأغنياء مهمًا في مواجهة الاتجار في الأعضاء البشرية، سواء بالتفكير الجدي في مشروعات استثمارية قادرة على تحقيق توازن بين أرباح تلك المشروعات، وإتاحة فرص تشغيل المتعطلين، خاصة من الشباب، أو المساهمة في توفير أساليب وفرص علاج آمنة ومشروعة في نطاق التبرع بالأعضاء البشرية وإن كان ذلك لم يرقَ بعدُ إلى التحقيق في عالم الواقع وما زال يدور فقط في فلك الأمنيات.

١. نؤكد على أن معلوماتنا ومعارفنا حول قضايا وأسرار عملية الاتجار في الأعضاء البشرية، وما يخصها من مصالح وقيم وما يتم من خلالها من أساليب وإجراءات...

إلخ، أنها لا تزال معلومات ومعارف محدودة: ومن ثمَّ فهي بحاجة إلى المزيد من البحوث من خلال عينات أكبر، وحالات أكثر تنوعًا تمكننا نتائجها من صياغة تعميمات مبرهنة، وقرائن علمية موثقة تكون أرضية أساسية لصياغة القوانين وتطويرها، وضمان إنفاذها ومتابعتها، ومواجهة الظاهرة مواجهة تنموية شاملة: اقتصاديًّا، وثقافيًا، واجتماعيًّا، وإعلاميًّا، وعبر المؤسسات الدينية.

خامسًا: التناول الإعلامي لظاهرة الاتجار في الأعضاء البشرية:

ونعرض الآن التناول الإعلامي للاتجار في الأعضاء البشرية من خلال الإعلام المرئي خلال الفترة الزمنية الممتدة من يناير ٢٠٠٩ وحتى ديسمبر ٢٠١٠، حيث تم اختيار برنامج (البيت بيتك) بالقناة الثانية المصرية ممثلاً للإعلام الرسمي، وبرنامج (٩٠ دقيقة) بقناة المحور، و(بلدنا بالمصري) بقناة أون تي في، و(الحقيقة) بقناة دريم ممثلين للإعلام الخاص، حيث يمكن اعتبار هذه البرامج عينة ممثلة للإعلام الرسمي والخاص فيما يتعلق بتناول القضايا والمشكلات الاجتماعية اليومية داخل المجتمع المصري.

لقد قام الإعلام الرسمي باستخدام آلية الإزاحة مع قضية الاتجار في الأعضاء البشرية من خلال برنامج (البيت بيتك) على القناة الثانية، فخلال فترة الدراسة لم يتعرض البرنامج للظاهرة إلا بإشارات قليلة ونادرة أثناء حديثه عن قضية الفقر والأزمات الاقتصادية التي يضطر بعض المواطنين إلى بيع أعضائهم البشرية من أجل سد ديونهم أو مواجهة مشكلاتهم الاقتصادية المختلفة، وحاول البرنامج في إحدى حلقاته «مناشدة المجتمع المدني بكافة هيئاته ومنظماته إلى الوقوف بجانب هؤلاء الأشخاص»، هذا على جانب إلقاء البرنامج الضوء على حالات التبرع، دون التطرق لحالات البيع أو السرقة التي تتم لبعض المرضى أثناء قيامهم بإجراء عمليات جراحية، أو في حالة الوفاة.

ولم يقم البرنامج بتخصيص أي حلقة من حلقاته على مدار العامين لمناقشة القضية بشكل جاد ومن خلال كافة أطرافها. وبالطبع يمكن فهم موقف الإعلام الرسمي من هذه القضية في ضوء سيطرة النظام السياسي وحكومته على هذا الإعلام ومحاولة توجيهه بعيداً عن القضايا الرئيسية ومنها قضية الاتجار في الأعضاء البشرية التي أكدت الدراسة الميدانية الاجتماعية تورط المستشفى الذي يمتلكه وزير الصحة حاتم الجبلي في الاتجار في الأعضاء البشرية، هذا إلى جانب أن دائرة الاتجار يدخل فيها كبار الأطباء في مصر، وهو ما يعني أن الإعلام الرسمي قام بإزاحة القضية وعدم التركيز عليها إرضاءً لأطراف بارزة داخل الحكومة وبدلاً من تشكيل الوعي بالقضية تم تزييف الوعي بها مع أن التقارير الدولية تضع مصر في المرتبة الثالثة على المستوى العالمي في الاتجار في الأعضاء البشرية بعد البرازيل وبنجلاديش.

أما الإعلام الخاص وعلى الرغم من سيره في طريق الإعلام الرسمي حيث استخدام آلية الإزاحة على مدار فترة الدراسة التي قربت من العامين فإنه ومن خلال برنامج (٩٠ دقيقة) على قناة المحور قام بتقديم فقرة واحدة عن هذه القضية كانت عبارة عن استضافة لثلاثة صحفيين بجريدة (المصري اليوم) هم سماح عبد العاطي وعلاء الغطريفي وعلي زلط الذين قاموا بفتح هذا الملف على صفحات جريدتهم، وكان عنوان الفقرة (صحفيون يخترقون شبكة سمسرة لزرع الأعضاء).

وأشارت الصحفية سماح عبد العاطي «أنهم تعرفوا على الموضوع بالصدفة أثناء مرض أحد أصدقاء زميلهم علي زلط بالكلى وحاجته لعملية زراعة قادتهم للتعرف على هذا العالم السري المليء بالألغاز والشفرات».

وأشار زميلها علاء الغطريفي «إلى أنهم اضطروا إلى دخول هذه المغامرة الصحفية والتي استمرت لمدة عام لمعرفة أسرارها».

ثم أكد زميلهم علي زلط «أن الجريدة لم تتلقَّ أي طلب من النائب العام لمعرفة الأسماء الحقيقية للأطباء الذين شاركوا في هذه الجريمة، مؤكدًا على أن القانون الجديد يجب أن يسد الثغرات التي ينفذ منها تجار هذه العملية».

وأشارت سماح عبد العاطي «أنها لم تتعاطف مع من يقوم ببيع أعضائه؛ لأن أغلبهم يلجأ لذلك أمام بريق ١٠ آلاف جنيه أو ٢٠ ألف جنيه، مؤكدة أنها تعرفت على سيدة باعت كليتها لشراء توك توك، وشاب آخر باع كليته من أجل رحلة مصيف، وثالث كان هدفه شراء تأشيرة سفر للخارج، لكنها تعاطفت مع هؤلاء الذين كانوا يجمعون الأموال بشتى الطرق من أجل الأمل في الشفاء».

ويتضح من هذا العرض للتناول الإعلامي الخاص ومن خلال حلقة قناة المحور أن الجميع أغفل دور النظام السياسي وحكومته ومسئولياتهما تجاه المواطنين الفقراء الذين يضطرون إلى بيع أعضائهم لحل مشكلاتهم الاجتماعية حتى إن الضيوف أكدوا على عدم تعاطفهم مع البائع مهما كانت دوافعه لكنهم في المقابل يتعاطفون مع المشتري الذي يجمع المال بأي طريقة من أجل الشفاء مغفلين أن هذا المشتري بجمعه للمال لا بد أن يبحث عن بائع كي يشتري منه. فالقضية معقدة وكانت تحتاج إلى معالجة إعلامية على مستوى رفيع باستضافة خبراء ومتخصصين في علم الاجتماع والقانون والدين والاقتصاد وعلم النفس.

وفي إطار الإعلام الخاص قام برنامج (الحقيقة) على قناة دريم بعرض حلقة حول سرقة الأعضاء البشرية للأطفال عند قيامهم بإجراء بعض العمليات الجراحية واكتشاف أهلهم لهذه السرقة بعد خروجهم من المستشفى، واكتفى البرنامج بعرض بعض الحالات الإنسانية التي تعرضت لعملية السرقة دون التطرق لكيفية مواجهتها أو مَن المسئول عن هذه المواجهة وأين دور النظام السياسي وحكومته في ذلك، مكتفيًا في النهاية بالإشارة إلى أن الظاهرة تعد عالمية وليست محلية خاصة بالمجتمع المصري وحده.

أما بالنسبة لبرنامج (بلدنا بالمصري) على قناة أون تي في فخلال مرحلة الدراسة التي استغرقت عامين لم يتناول القضية نهائيًا، حيث استخدم معها آلية الإزاحة على الرغم من تأكيد الدراسة الاجتماعية الميدانية والتقارير الدولية على بروز الظاهرة داخل المجتمع المصري وانتشارها في المناطق الفقيرة والعشوائية بشكل لافت للنظر.

ويتضح من خلال التناول الإعلامي بشقيه الرسمي والخاص استخدام آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية الاتجار في الأعضاء البشرية فلم تبرز خلال العامين وعبر البرامج الأربعة المتضمنة في عينة الدراسة إلا في ثلاث حلقات فقط على الرغم من أن هذه البرامج تتناول القضايا والمشكلات اليومية للمجتمع المصري، وهو ما يمكن تفسيره في إطار سيطرة النظام السياسي الحاكم على الإعلام الرسمي وتوجيهه بعيدًا عن القضايا الاجتماعية التي تثير العديد من التساؤلات حول دور الدولة في المواجهة، أما الإعلام الخاص المملوك لرجال الأعمال فهم يبحثون عن مصالحهم الخاصة وحمايتها وبالطبع محاولة إلقاء الضوء على القضايا والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المواطنون المصريون قد يدين النظام وحكومته وبالتالي يضطرون لإزاحتها عاملين بالمثل الشعبي «ابعد عن الشرّ وغني له».

ومن هنا يمكن القول إن الإعلام المرئي بشقيه الرسمي والخاص قد زيّف الوعي بقضية الاتجار في الأعضاء البشرية أحد أهم القضايا والمشكلات الاجتماعية التي عانت منه القطاعات الواسعة من المصريين الفقراء خلال السنوات الأخيرة باعتبارها أحد البدائل الاجتماعية لمواجهة الفقر والبطالة، وهو ما أكدته الدراسة الميدانية الاجتماعية باعتبارها قياسًا للواقع، حيث تعامل الإعلام معها باستخدام آلية الإزاحة حيث استبعدها من بؤرة اهتمامه، وهو ما يعني أن الإعلام قد تم استغلاله كأداة لتزييف الوعي وليس أداة لتشكيل الوعي الاجتماعي بقضايا ومشكلات المجتمع الذي يعيش فيه.

مراجع الفصل الثالث

(1) US Department of State ،Trafficking in Person Report 2009 ،http:www. state.Gov/9/TIP/RIS/TIPRPT. 12313/2009/htm.21,6,2009،

2)) M .World Migration Report ،2008.Executive Summary

(٣) انظر تدليلاً على هذا في ملخص استنتاجات وتوصيات الاجتماع الإقليمي للخبراء العرب حول المساعدة القائمة على حقوق ضحايا الاتجار، القاهرة ١٤ – ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، خاصة التوصيّتين الأولى والسادسة.

(٤) سوف نعتمد في رسم صورة المشتري على أقوال الحالات البائعة والوسطاء والإخباريين ذلك لعدم تمكننا من مقابلة المشترين لحرصهم الشديد على سرية العملية، فغالبًا ما يكون المشتري ذا مكانة اجتماعية متميزة، ولا يرغب في الظهور في صورة الشريك في عملية الاتجار، وهذا ما سيتضح من عرضنا لظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

(٥) تشير الحالة رقم (١٠) إلى أن «المرض حين يحدث لا يفرق بين المستويات العمرية».

(٦) تشير الحالة رقم (٩) إلى أن «المشتري غالبًا ما يكون من العاملين في قطاعات تدرّ عائدًا ماديًّا كبيرًا فقد يكون تاجرًا أو رجل أعمال أو موظفًا كبيرًا سواء في القطاع الحكومي أو الخاص".

(٧) تشير الحالة رقم (١٠) إلى أن "الطبيب المتخصص صاحب الخبرة تكون بيده كل الخيوط فهو يستعين بفريق طبي، وهو الذي يوزع النسب المالية، ويستأثر لنفسه بالنصيب الأكبر. ويلجأ الطبيب للمستشفى المناسب حسب إمكانات المشتري".

(٨) تؤكد الحالة رقم (٤) على أن "الدكتور نصح بعدم إجراء العملية والتسليم بالأمر

الواقع والاستمرار في عملية الغسيل؛ ذلك لأن عملية الزراعة مُكلّفة للغاية، وفي نفس الوقت تكون صلاحية الكلى المزروعة مدتها من سنة حتى عشر سنوات وبعد ذلك نعود من جديد لنقطة الصفر".

(٩) سوف نعتمد في توصيف الوسطاء من الأطباء والمستشفيات ومعامل التحاليل على حديث الحالات والإخباريين لعدم تمكننا من الحديث المباشر معهم نظرًا لتخوفهم وحرصهم على سرية العملية حتى لا تؤثر على مكانتهم الاجتماعية.

(١٠) تشير الحالة رقم (١٠) إلى "أن الطبيب العادي لا يصلح لإجراء مثل هذه العمليات لأنها تتطلب طبيبًا كبيرًا صاحب خبرة متقدمة في إجراء مثل هذه العمليات".

(١١) تؤكد الحالة رقم (١١) على أن "مفيش حد صغير في المعمل يبقى هو المتعامل مع الطبيب لكن في الغالب صاحب المعمل أو مديره يعني المسئول الكبير".

(١٢) تؤكد الحالة رقم (٩) على أنه "من بين الوسطاء الجدد بعض المستشفيات حيث يذهب المريض إلى إدارة المستشفى التي تتعامل معه مباشرة وهنا تكون العمولات داخلة لإدارة المستشفى وهي التي توزع العائد بنسب مختلفة على الأطراف المشاركة في العملية".

(١٣) لمزيد من التفصيل حول خصائص وآراء الوسيط من العاملين في المجال الطبي – انظر الحالة رقم (٨).

(١٤) كما هي الحال في الحالة رقم (١) حيث كان سائق تاكسي على علاقة مباشرة بالمريض "المشتري" وأحضر له صديقه البائع «فارس».

(١٥) كما هي الحال في الحالة رقم (١٢) حيث استعانت المرضة «عفاف» بأخيها ماهر لمساعدتها في الحصول على بائعين.

(١٦) انظر الحالة رقم (١٣) حيث لجأت للوسطاء في عملية البيع للعمل كوسيط وهم المرضة وشقيقها التي تم دراسة حالتهم في الحالة رقم (١٢).

(١٧) كلما تعدد الوسطاء قل العائد المادي للوساطة لاشتراك أكثر من شخص في نفس العائد.

(١٨) لمزيد من التفصيل حول خصائص وآراء الوسيط من البائعين المتحولين لوسطاء: انظر الحالة رقم (١٣).

(١٩) تشير الحالة رقم (٩) إلى أن "البائع غالبًا ما يكون في مرحلة الشباب تقريبًا من سن ٢٥ إلى ٤٥ سنة وتكون حالته الصحية جيدة".

(٢٠) تشير الحالة رقم (١١) إلى أن "التعليم دلوقتي أصبح مش شرط فهناك كثير من المتعلمين يعانون من البطالة وبالتالي يمرون بظروف ومشكلات مادية".

(٢١) تشير الحالة رقم (٩) إلى أنه "غالبًا ما يكون البائع متعطلاً عن العمل أو يعمل عملاً موسميًّا أو يعمل بوظيفة لا تدرّ عليه مبالغ كبيرة كافية لإعالة أسرته أو سد احتياجاته الشخصية إن لم يكن متزوجًا".

(٢٢) تشير الحالة رقم (٩) إلى "أن البائع دائمًا ما يسكن المناطق الشعبية والعشوائية في المدن أو القرى والنجوع والكفور في الريف".

(٢٣) تشير الحالة رقم (١٠) إلى "أن أهم ما يميز البائع الفقر الشديد سواء كان مصريًّا أو عربيًّا، فسوق الاتجار يوجد به عدد كبير من البائعين من بعض الدول العربية الفقيرة خاصة من سوريا والأردن وفلسطين واليمن والصومال، في ناس بتبيع كليتها بخمسة آلاف جنيه بس، ده السعر الطبيعي في السوق بعد ارتفاع العرض، دلوقتي ثمن الكلية يتراوح بين خمسة آلاف جنيه وخمسة وعشرين ألف جنيه".

(٢٤) تشير الحالة رقم (١٠) إلى «أنا ولا أنت لو عرضوا علينا مليون جنيه علشان نبيع كلية مش هنوافق لكن الغلابة والمحتاجين يقبلون البيع بأي ثمن لحل مشكلاتهم وأزماتهم المالية».

(٢٥) تشير الحالة رقم (٩) إلى «أنه لا توجد أساليب تحايل بين الوسيط والبائع، فغالبًا ما يكون مفاتحة البائع في الموضوع أصعب المراحل التي تتطلب مهارة في التعامل وحرصًا، لكن بعد هذه المرحلة تكون الأمور كلها سهلة، فالوسيط والبائع يخضعان لما يمكن تسميته بالمصلحة المشتركة».

(٢٦) للتعرف على بعض المضاعفات التي حدثت بسبب الجراحة – انظر الحالة رقم (٢) والحالة رقم (٥).

(٢٧) تشير الحالة رقم (١٠) إلى «أن مفيش حد يقدر يفتش على المستشفيات الكبيرة... يعني ممنوع التفتيش على عكس المستشفيات الصغرى».

(٢٨) لقد أُخِذ تعهد كتابي على الحالة رقم (١).

(٢٩) تشير الحالة رقم (١٠) إلى «أن بعض المستشفيات الكبرى تقوم بالتحايل عن طريق إحضار مشتري أجنبي وكذلك بائع أجنبي، ويعترف البائع أنه متبرع ولن يأخذ فلوس، ويقدم تعهدًا بأنه متبرع أمام النقابة، وبالتالي توافق النقابة على إجراء العملية».

(٣٠) حول استخدام البائع لمصطلح متبرع راجع حالات الدراسة.

(٣١) تشير الحالة رقم (٤) إلى «أن أصحاب الشركة قرروا إجراء العملية على نفقتهم الخاصة فهم يحبون محمدًا كثيرًا ويحبون عمل الخير فهم ملتزمون دينيًّا وملتحون لكنهم اشترطوا أن يكون صاحب الكلية متبرعًا فهم لن يشتروا كلية لكنهم سوف يدفعون كل تكاليف الجراحة».

(٣٢) راجع الحالة رقم (٤).

(٣٣) راجع الحالة السابقة.

(٣٤) تمت عملية التبرع للحالة رقم (٤) في المستشفى الذي باع فيه الحالة رقم (١).

(٣٥) تشير الحالة رقم (٤) إلى «أن دوافعه لإجراء العملية حبه الشديد لأخيه فهو يعلم أنه إذا كان هو في موقف أخيه فإنه لم يكن ليتردد لحظة واحدة في فعل ما قام هو بفعله».

(٣٦) لمزيد من التفصيل حول اكتشاف حادث السرقة مصادفة – انظر الحالة رقم (٧).

(٣٧) حول طريقة اكتشاف عملية السرقة – انظر الحالة رقم (٧).

(٣٨) حول طريقة إقناع المسروق بالعملية وتدبير تكاليفها – انظر الحالة رقم (٧).

(٣٩) لمزيد من التفاصيل حول خصائص وآراء المسروقين – انظر الحالة رقم (٧).

الفصل الرابع

العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري وتزييف الوعي

- مقدمة:

أولاً: العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي «صحيفة مايو».

ثانيًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي «صحيفة الوفد».

ثالثًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي "صحيفة الأهالي".

رابعًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي "صحيفة الشعب".

خامسًا: العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط «صحيفة وطني».

أهم الاستخلاصات.

مقدمة:

لقد برزت قضية العدالة الاجتماعية في حقبة الأربعينيات من القرن العشرين حيث أصبحت ضمن أولويات الخطاب السياسي المصري. وكان لبروز هذه القضية أسباب موضوعية. ففي ظل مجتمع يزداد فيه الفرز الاجتماعي، حيث تزداد الطبقات الغنية غنًى وتزداد الطبقات الفقيرة فقرًا يصبح الحديث عن العدل الاجتماعي حديثا ذا معنى. ومع ثورة يوليو ١٩٥٢ تقدمت قضية العدل الاجتماعي لتتصدر قائمة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للنظام السياسي الجديد. وفي هذه المرحلة تحالف النظام السياسي مع الشرائح الطبقية الدنيا في المجتمع من العمال والفلاحين الذين كانوا يمثلون غالبية المجتمع المصري.

واتجهت سياسات النظام لدعم الطبقات الفقيرة والكادحة، وجسدت لغة الخطاب السياسي، ذلك من خلال بعض الشعارات مثل "ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد" و«من لم يمتلك لقمة عيشه فَقَدَ حريته"، وفي هذه المرحلة حققت الطبقات الوسطى والدنيا صعودًا واضحًا على السلم الاجتماعي نتيجة لسيادة قدر كبير من آليات العدالة الاجتماعية، حيث استطاعت هذه الطبقات أن تحصل على مكتسبات كثيرة خلال العهد الناصري.

ومع مطلع السبعينيات تغيرت القيادة السياسية، وبالتالي تغيرت خريطة تحالفات النظام السياسي وتغيرت أيضًا أولوياته، وفي هذه المرحلة بدأت الشرائح الطبقية الوسطى والدنيا تفقد جزءًا كبيرًا من الامتيازات التي حصلت عليها في الحقبة الناصرية، حيث اتجه النظام السياسي للسادات للتحالف مع البرجوازية العليا في المجتمع، وسعى إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي السياسة التي أعادت عملية الفرز الاجتماعي من جديد داخل بنية المجتمع المصري. فبعد أن كانت الخريطة الطبقية قد شهدت اعتدالاً خلال الحقبة الناصرية بدأ الخلل يتسرب إليها رويدًا رويدًا.

فإذا كان مجتمع ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ يتشكل من ٨٠٪ من الطبقة الدنيا، فقد شهدت الحقبة الناصرية زيادة كبيرة ونمواً متزايداً للطبقة الوسطى حتى قدرت بما يقرب من ٤٥٪، وهذا بالطبع على حساب الطبقة الدنيا، وهو ما يعني أن قضية العدالة الاجتماعية كانت ضمن أولويات النظام في ذلك الوقت.

وفي ظل سياسة الانفتاح غابت قضية العدالة الاجتماعية، وتجسّد ذلك في بعض الأحداث التي لم يشهدها المجتمع المصري في تاريخه حيث انتفض الشعب فيما عُرِف بثورة الخبز، وهي ما أطلق عليها النظام الساداتي آنذاك "انتفاضة الحرمية" في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، وكانت هذه الأحداث مؤشراً هاماً لتراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية.

ومع مجيء مبارك للحكم ظلت السياسات كما هي، وفي منتصف الثمانينيات شهد الاقتصاد المصري ما أطلق عليه «أزمة وركود الاقتصاد المصري"، وسعى مبارك ونظامه إلى محاولة الإصلاح الاقتصادي وكان عليه أن يختار طريق الإصلاح، وبالفعل حسم النظام السياسي طريقه حيث قرر السير على منهج النظام الرأسمالي العالمي، والعمل وفق آليات السوق، وبالتالي قرر بيع القطاع العام والاتجاه نحو التخصيصية وإلغاء الدعم، وهذه السياسات بالطبع تؤدي إلى زيادة الفرز الاجتماعي وتقضي على المكتسبات الباقية للطبقات الوسطى والدنيا، وهو ما يعني أن قضية العدالة الاجتماعية ليست ضمن أولويات النظام السياسي في هذه المرحلة.

ومن أجل التعرف على حجم اهتمام الخطابات السياسية المختلفة داخل المجتمع المصري بقضية العدالة الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠ كان لا بُدَّ من البحث عن مصدر رئيسي من مصادر إنتاج هذا الخطاب السياسي، ووجدنا في الصحف الخاصة بكل خطاب سياسي وأيديولوجي وسيلة مناسبة لرصد حجم الاهتمام بالقضية الأكثر محورية لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري في ظل الشعور بغياب العدالة الاجتماعية في ظل السياسات التي ينتجها النظام السياسي.

ولقد اعتمدت الدراسة على مقالات الرأي التي ينتجها رموز الخطاب السياسي المصري في صحفهم الخاصة، حيث جاءت صحيفة (مايو) لتعبر عن الخطاب السلطوي الرسمي باعتبارها لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي الذي يتشكل منه النظام السياسي وحكومته.

أما الصحيفة الثانية فهي (الوفد) لسان حال حزب الوفد، والمعبرة عن الخطاب الليبرالي المصري.

والصحيفة الثالثة هي (الأهالي) لسان حال حزب التجمع، والمعبرة عن الخطاب الماركسي أو اليساري المصري.

والصحيفة الرابعة هي (الشعب) لسان حال حزب العمل، والمعبرة عن الخطاب الإسلامي المصري.

والصحيفة الخامسة هي (وطني) لسان حال الأقباط، والمعبرة عن الرؤى السياسية للأقباط في مصر.

ولقد وقع اختيارنا على دراسة عينة من هذه الصحف في الفترة الزمنية من ١٩٨٧ – ٢٠٠٠ باعتبار عام ١٩٨٧ هو العام الذي بدأ فيه تحالف الإخوان المسلمين مع حزب العمل ونجاح هذا التحالف، وجاء عام ٢٠٠٠ ليعبر عن إيقاف صدور جريدة (الشعب) بعد تجميد نشاط الحزب من قبل السلطة. لذلك فقد تم اختيار الفترة من ١٩٨٧ – ٢٠٠٠ لسحب العينة لأنها الفترة التي انتظمت فيها الصحف الخمسة في الصدور، وبالتالي يمكننا تحليل الخطابات السياسية المختلفة ورصد قضية العدالة الاجتماعية بداخلها.

ولسحب العينة فقد اتبعنا مجموعة الخطوات الإجرائية والمنهجية التالية:

١- تحديد الفترة الزمنية من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠.

٢- اختيار شهر يناير من عام ١٩٨٧ ليمثل هذا العام، حيث تكون الأعداد الصادرة من الصحف الخمسة في هذا الشهر هي عينة الدراسة لعام ١٩٨٧، ثم اخترنا شهر فبراير من عام ١٩٨٨، ثم شهر مارس من عام ١٩٨٩، ثم شهر أبريل من عام ١٩٩٠، ثم شهر مايو من عام ١٩٩١، ثم شهر يونيو من عام ١٩٩٢، ثم شهر يوليو من عام ١٩٩٣، ثم شهر أغسطس من عام ١٩٩٤، ثم شهر سبتمبر من عام ١٩٩٥، ثم شهر أكتوبر من عام ١٩٩٦، ثم شهر نوفمبر من عام ١٩٩٧، ثم شهر ديسمبر من عام ١٩٩٨، ثم شهر يناير من عام ١٩٩٩، ثم شهر فبراير من عام ٢٠٠٠، وبذلك نكون قد اخترنا أربعة عشر شهرًا تمثل أربعة عشر عامًا هي التي انتظمت خلالها الصحف الخمسة في الصدور.

٣- لاحظنا اختلاف حجم الإصدارات لكل صحيفة؛ ذلك لأن صحف (مايو) و(الأهالي) و(وطني) تصدر أسبوعية، أما (الوفد) فقد كانت تصدر أسبوعية، ثم تحولت إلى صحيفة يومية. وصحيفة (الشعب) كانت تصدر أسبوعية ثم تحولت إلى إصدارين كل أسبوع. ولذلك قررنا اتخاذ إجراء منهجي، وذلك من خلال أخذ عدد واحد من كل صحيفة في الأسبوع، بحيث يكون عدد الصحف في العينة أربعة أعداد لكل شهر، وبالتالي لكل عام من الأعوام المختارة لتغطية عينة الدراسة. وقررنا اختيار العدد الأسبوعي لصحيفة (الوفد) لكي يكون ضمن العينة بعد تحولها إلى صحيفة يومية. أما بالنسبة لصحيفة (الشعب)، فيكون الإصدار الأول ضمن العينة في الأسبوع الأول من الشهر، والإصدار الثاني هو الذي يدخل ضمن العينة في الأسبوع الثاني من الشهر، ثم الإصدار الأول في الأسبوع الثالث، ثم الإصدار الثاني في الأسبوع الرابع.

٤- لقد تشكلت العينة الكلية للدراسة بـ ٢٨٠ إصدارًا من الصحف الخمسة المتضمنة في عينة الدراسة، حيث شكلت كل صحيفة ٥٦ إصدارًا بواقع أربعة إصدارات سنويًا

٥- لقد وقع اختيارنا على تحليل (مقال الرأي والعمود الصحفي) في الصحف الخمسة باعتبارها الأكثر تعبيرًا عن آراء ووجهة نظر وأيديولوجية منتجي الخطاب السياسي. وقد تم اختيار (المقالات والأعمدة) الرئيسية المنشورة داخل الأعداد المختارة في العينة والتي تندرج بشكل عام ضمن ما يمكن أن نطلق عليه خطابًا سياسيًّا، مع عدم الالتفات لأسماء منتجي الخطاب؛ لأن الأهم بالنسبة لتحليلنا هو المضمون السياسي والأيديولوجي للخطاب بعيدًا عن شخص منتجه.

٦- ومن خلال الخطوات الإجرائية السابقة تمكننا من الحصول على ٦٩٦ مقالاً وعمودًا صحفيًّا بواقع ١٤٨ لصحيفة (مايو)، و١٦٦ لصحيفة (الوفد)، و١٦٦ لصحيفة (الأهالي)، ١٦٠ لصحيفة (الشعب)، ٥٦ لصحيفة (وطني). خضعت لعملية التحليل باستخدام منهجيات وأدوات تحليل الخطاب.

٧- ويجب التأكيد في نهاية هذه المقدمة أنه من البديهي ألا تكون هذه المصادر المستعملة كافية لتغطية كل تفاصيل الخطاب السياسي المصري في تناوله لقضية العدالة الاجتماعية، لكنها في رأينا تقدم عينة فعلية عن هذا الخطاب وهي صالحة لأن تشكل أرضية للبحث والدراسة لمعرفة مدى اهتمام الخطاب السياسي بقضية العدالة الاجتماعية بواسطة إحدى الوسائل الإعلامية المتمثلة في الصحف، خاصة وأن الدراسة الراهنة تقتصر على محاولة القراءة التشخيصية النقدية للخطاب السياسي فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية، لذلك سوف نبدأ بعرض العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي بواسطة صحيفة (مايو)، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي بواسطة صحيفة (الوفد)، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي بواسطة صحيفة (الأهالي)، ثم عرض العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي بواسطة صحيفة (الشعب)، وأخيرًا: عرض العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط بواسطة صحيفة (وطني).

أولاً: العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي صحيفة (مايو):

جاء اهتمام الخطاب السياسي السلطوي ليعبر عن تراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية في ذلك الخطاب خلال مرحلة الدراسة. حيث استخدم الخطاب آلية الإزاحة ليبعد القضية عن اهتمام الجماهير الشعبية على الرغم من أنه –وباستخدام آلية قياس الخطاب على الواقع– يتضح أن الواقع الاجتماعي للمجتمع المصري كان يعبر عن اهتمام وحاجة الجماهير الشعبية للعدالة الاجتماعية. ونظرًا لأن النظام السياسي المصري كان يعلم أن سياساته الجديدة تعني تحالفًا أكثر مع البرجوازية العليا وتخليًا عن آمال وطموحات الطبقات الوسطى والدنيا، فإنه حاول تصوير عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها من أجل الطبقات الفقيرة والكادحة، وأن عائد الإصلاح سوف تنعم به هذه الطبقات الشعبية. وأكد كذلك على أنه لا مساس بمكتسبات هذه الطبقات الكادحة. وحاول الخطاب السياسي السلطوي تجسيد ذلك من خلال لغة جديدة يبرز فيها اهتمام النظام السياسي بكل جماهير الأمة والسعي إلى تحقيق المصلحة العامة للجماهير الكادحة. وفي هذا الإطار يؤكد سمير رجب على أن «يطمئن كل مواطن من أصحاب الدخل المحدود على يومه وغده... كما اطمأن على حياته كلها منذ أن تولى الرئيس مبارك زمام القيادة في مصر... حيث ركز جل همه على إصلاح الاقتصاد... من أجل توفير الحياة الكريمة لـ ٦٠ مليونًا من البشر، ما كان أبدًا أن يمارسوا حريتهم أو ديمقراطيتهم كاملتين وهم يصطدمون كل يوم بعقبات وصعوبات تمس أرزاقهم.. إن البطون المليئة... تشحذ همم أصحابها.. وتنشط عقولهم... وتثير فيهم نزعات الإيثار، والتضحية... عكس الأفواه الجائعة التي لا تنفث سوى سموم الحقد، والكراهية»[1].

ويحاول الخطاب السلطوي الربط بين الانفتاح الاقتصادي والحفاظ على مصالح الطبقات الكادحة فيشير سمير رجب إلى أنه "لا رجعه عن سياسة الانفتاح الاقتصادي

على أساس أن يكون إنتاجيًا من أجل صالح الطبقات الكادحة.. حيث إن العدل الاجتماعي هو الشرط الأساسي للسلام والاستقرار.. والهدف تحقيق مجتمع الطهارة والعدالة"[٢]. ويؤكد في موضع آخر أن "خروج مصر من عنق الزجاجة الاقتصادية بعد أن أجرت إصلاحًا اقتصاديًا اعترفت بكفاءته المنظمات والهيئات الدولية خصوصًا وأن مصر قد راعت عند تطبيقه ترسيخ قواعد السلام الاجتماعي من خلال حماية مصالح أبناء الطبقات الكادحة، في نفس الوقت الذي يسدد فيه الأثرياء ما يستحق عليهم من ضرائب والتزامات"[٣].

ثم سعى الخطاب السلطوي لتأكيد أن عائد الإصلاح الاقتصادي لن تجني ثماره إلا الطبقات الدنيا ومحدودو الدخل، وفي ذلك يشير سمير رجب إلى أن "حكومة الحزب الوطني تستهل عام ١٩٩٩ بتأكيدات حاسمة وصادقة بعدم فرض أية ضرائب أو أعباء جديدة على المواطنين... تنفيذا لتوجيهات القائد والزعيم الذي أعلن منذ سنوات أنه قد حان الوقت ليجني المواطنون لا سيما محدودي الدخل ثمار الإصلاح الاقتصادي نظير صبرهم وتحملهم المسئولية وتغليب مصلحة مصر على مصالحهم الشخصية... لقد أثبت الحزب الوطني أن حكومته -دون منازع- هي الحكومة القوية القادرة التي تعيش نبض الجماهير.. فهي لا تفرط في حق ولا تزايد على مبدأ إيمانًا منها بأن الأغلبية هي التي تعكس إرادة المجتمع... وتمثل رغبات الأمة... ولا جدال.. أن المتابعة الجادة والدائبة من جانب الرئيس مبارك -رئيس كل المصريين- واهتمامه البالغ بشئون شعبه... الصغير والكبير، المعارض والمؤيد، وإصراره على أن تسود العدالة، وأن تترسخ في الأعماق القيم والمعاني، وترتفع أعلام سيادة القانون"[٤].

ولم يتوقف الخطاب السلطوي عند حد محاولة طمأنة الطبقات الفقيرة والكادحة من عملية الانفتاح، وأن عائدها سوف يكون من نصيبهم، وذلك بالطبع باستخدام آلية تبرير سياسات النظام، ولكنه تجاوز ذلك لاستخدام آلية استشراف آفاق المستقبل لجماهير الأمة والوعد بسيادة الرفاهية والعدالة الاجتماعية. وفي ذلك يشير سمير رجب إلى "أن

الرئيس مبارك يتمنى أن يكون كل مواطن قادرًا من خلال الدخل الذي يحصل عليه شهريًا أو سنويًا على أن يوفر لنفسه ولأسرته مقومات الحياة التي تجعله يعيش مطمئن البال.. يرقب الغد ببسمة وتفاؤل .. لا بقلق وتوتر.. أيضًا الرئيس حريص على أن تنال كافة الفئات على اختلاف أنواعها وتباين أشكالها رعاية متكاملة.. بحيث يسود مناخ عام يشجع الفرد والجماعة على العمل والإنتاج والإبداع والابتكار"(٥). ويشير إبراهيم عياد المراغي في موضع آخر "أن الرؤية المستقبلية هي أن يتمتع كل مواطن بعمر أطول ودخل أفضل ومستوى أعلى من الرفاهية المادية والأمن والحرية مما سيجعل متوسط العمر المتوقع ٧٤ عامًا للمواطن العادي، ومتوسط الأجر العادي لا يقل عن ٧٩٥ دولارًا في العام ... هذه هي الرؤية المستقبلية لمصر مبارك"(٦).

ثانيًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي «صحيفة الوفد» :

إن كان الخطاب الليبرالي لم يعطِ اهتمامًا كبيرًا لمعالجة قضية العدالة الاجتماعية، إلا أن موقفه من هذه القضية كان واضحًا أشد الوضوح حيث اعتبر الخطاب مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين من توفير احتياجات الحياة الضرورية وتوفير فرص العمل لكل من يبلغ سن العمل وتوفير قدر مناسب من الرعاية الصحية والمساكن الآدمية والتعليم الذي يلاحق التطور العلمي، هذا إلى جانب عدم ظهور التفاوت الطبقي والاجتماعي الحاد الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والأمان الاجتماعي. وبذلك يتضح أن بُعد العدالة الاجتماعية هو المقياس الذي وضعه الخطاب الليبرالي للحكم على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم. وفي هذا الإطار أكد الخطاب على فشل النظام السياسي المصري على مدار أربعين عامًا في تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا ظلم واضح للمرحلة الناصرية من قبل هذا الخطاب، حيث جمعها ومرحلة السادات ومبارك وأطلق عليها حكمًا واحدًا.

وفي هذا الإطار يؤكد أحمد أبو الفتح "أن مقياس نجاح أي حكم هو ما يحققه الحاكم للمحكومين، في زيادة قدراتهم المالية... وتوفير ضروريات الحياة ليس فقط من أكل ولبس بل وعمل... ومساكن صحية .. وتعليم يلاحق التطور العلمي.. وحياة سهلة.. مدن وقرى تتوافر لها القواعد الصحية .. حكومة تخدم الناس وتقاوم الثراء الحرام واستغلال النفوذ.. ثم احترام ملكية الناس وأمنهم وحقوقهم السياسية... فهل تحقق ذلك خلال الإحدى وأربعين سنة الماضية؟ الأمر المؤكد أن القدرة المالية لعشرات الملايين قد هبطت إلى أدنى مستوى، بينما ظهرت التخمة على كثير من المسئولين ورؤساء المؤسسات وشركات القطاع العام.. ثراء فاحش للمحظوظين، وفقر قاتل لعشرات ملايين الناس.. هل يمكن إنكار هذه الحقيقة؟! مستحيل فثراء المحظوظين صارخ .. وفقر عشرات الملايين أيضًا صارخ"(٧).

ويؤكد الخطاب في موضع آخر على غياب العدالة الاجتماعية فيشير عبد العزيز محمد: "إن الأزمات من كل نوع وشكل تحيط بنا من كل جانب وتعصف بنا في كل لحظة حتى أصبحت الحياة اليومية للأغلبية الكاسحة من شعبنا معاناة متصلة، وهمًّا وضنى، إن غول الغلاء وارتفاع الأسعار أصبح لا يطاق، واختفاء الكثير من المواد والسلع الأساسية التي لا يستغني عنها أحد أصبح أمرًا معتادًا، وقلة الأجور وتدنّي الدخول وسط تضخم لا يرحم أصبح يمثل مأساة، وسوء الخدمات وتعذر وصولها فضلاً عن ارتفاع أسعارها أصبح ثمة بارزة، كل هذا فضلاً عن المشاكل المزمنة في الإسكان حتى أصبح في القاهرة وحدها أكثر من مليون يعيشون في المقابر، والصحة أصبحت مطلبًا عزيز المنال للكثرة من شعبنا، والتعليم أصبح سلعة وتجارة، ترزح تحت عبئها كل الأسر، وهكذا يعيش الناس مطحونين طحنًا بغير رحمة وبغير أمل. كل ذلك وسط تخمة وإسراف يبلغ حد التبذل لدى قلة نالت المال والجاه بغير عمل أو تعب، بل نالت المال بطرق آثمة ومجرمة يعرفها الجميع. والمؤسف إلى حد الوجيعة أن كل هذه المشاكل اليومية التي يتكبدها المواطنون البسطاء ليست قدرًا

مكتوبًا على هذا الشعب إنما هي حصاد سياسات خاطئة... إن هذه السياسات لا تهتم إلا بالمظاهر والأبهة الفارغة .. ولا تهتم إلا بالإسراف والبذخ فيما لا يفيد"[٨].

وفي محاولة الخطاب الليبرالي إبراز صورة التفاوت الطبقي بشكله الحاد يؤكد النحاس نوار «أن لقمة العيش هي الفيصل في توجهات الجماهير، فإذا ما أصاب المجتمع خلل طبقي بين فئات الشعب المختلفة وأصبحت المسافة بين الطبقات متباعدة خاصة بين الكادحة منها وهي الغالبة الساحقة وحفنة من حديثي العهد بالثراء أيًا كان منبعه، ومن العجيب أن الزمن يترك بصماته على المسافة بين الفئتين والتي تزداد اتساعًا مع مرور الأيام حتى أصبح المجتمع قاب قوسين أو أدنى من مجتمع السادة والعبيد لفرط اتساع الهوة بين الأغلبية المعدمة وحفنة ملوك هذا الزمن"[٩].

وفي إطار رفع الدولة لشعار تكافؤ الفرص يؤكد الخطاب الليبرالي على انعدامها، حيث يشير جمال بدوي: "إن الإحساس بالضياع هو أخطر ما أصاب الأجيال الجديدة التي أفرزتها عجلة الحياة المصرية بطريقة عشوائية.. شباب خدعتهم الدولة وأغرتهم بدخول الجامعات تحت شعار تكافؤ الفرص، وتخرجوا من الجامعات وفي أيدهم شهادات غير قابلة للصرف إلا من بنك اليأس، وشباب من أبناء العلية المحظوظين لا يستحقون دخول الجامعات، فتتواطأ الدولة بوزاراتها وعلمائها وعمدائها على تسريبهم إلى كليات القمة ثم يتخرجون فيجدون الوظيفة المرموقة والمكانة العالية والارتقاء إلى مواقع الصدارة .. بالغش والتزوير والمحسوبية.. هذا مثال –من آلاف الأمثلة– على الخلل الاجتماعي، والذي أدى إلى ازدياد الفقراء فقرًا... وازدياد الأغنياء غنًى، واتساع رقعة الفقر حتى شملت كل الذين بلغوا سن العمل دون أن يجدوا فرص عمل، بل شملت كل الذين بلغوا سن العمل دون أن يجدوا فرص عمل، بل شملت الآلاف من العمال الحرفيين الذين عادوا من دول الخليج بدون عمل والذين يقبضون من الحكومة مرتبات شهرية دون أن يؤدوا عملاً حقيقيًا يؤجرون عليه»[١٠].

ويؤكد الخطاب الليبرالي على أن الإصلاح الاقتصادي الذي تسعى إليه الدولة في المرحلة الحالية هو إحدى وسائل زيادة التفاوت الطبقي وهو استمرار لسنوات طويلة مضت سعت فيها الدولة للحفاظ على اتساع الهوة بين طبقات المجتمع. وفي ذلك يتساءل سعيد عبد الخالق: "ماذا فعلت الدولة في بداية المرحلة الجديدة لإصلاح الاقتصاد الذي أفسدته؟! للأسف الشديد استمرت الدولة على نفس الأسلوب، واختارت في المرحلة الجديدة نفس الطريق السهل الذي لا يمس فئة الحكام، ولا يتقرب من امتيازاتهم، ولا يحد من مخصصاتهم وتصرفاتهم... إنه الطريق الذي رفعت فيه الدولة منذ أربعين عامًا شعار "الشعب أول من يدفع وآخر من يعلم"!!... لقد لجأت الدولة في المرحلة الجديدة إلى أسلوب فرض الجباية على المواطنين، ولم نسمع في المقابل عن إجراءات أو قرارات لوقف مظاهر البذخ والإسراف والسفه الحكومي.. فرضت الدولة على الشعب قانون ضريبة المبيعات باعتباره أول من يدفع فاتورة خطايا أربعين عامًا مضت، ولسعت الضريبة عقل وجيب المواطن العادي ومحدودي الدخل"[11]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الليبرالي من قضية العدالة الاجتماعية حيث يسعى الخطاب إلى تدعيمها ومحاولة لفت الانتباه إلى ضرورة تحقيقها حيث أبرز الخطاب غياب القضية في ظل الأنظمة السياسية المصرية المتعاقبة منذ ثورة يوليو وحتى الآن، وهو ما نراه بعيدًا عن الواقع فيما يتعلق بالمرحلة الناصرية.

ثالثًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الماركسي «صحيفة الأهالي»:

تعد قضية العدالة الاجتماعية إحدى أولويات الخطاب الماركسي حيث جاءت في مرتبة متقدمة من حيث الاهتمام. حيث يستند الخطاب إلى مرجعية تنادي بالمساواة والعدل الاجتماعي من خلال توزيع عادل للدخل والثروة داخل المجتمع. وفي هذا الإطار أكد الخطاب الماركسي على ضرورة المحافظة على مكتسبات ثورة يوليو ١٩٥٢ فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، حيث انتصرت الثورة لصالح الطبقات الشعبية

وأعطتها قدرًا كبيرًا من حقوقها المسلوبة. وكانت قضية العدالة الاجتماعية في مقدمة القضايا التي اهتم بها النظام السياسي في الحقبة الناصرية، وفي حين أن النظام السياسي الجديد والذي تولى السلطة منذ السبعينيات قد أهمل هذه القضية واتبع سياسات أضرت بمصالح الطبقات الشعبية. ولذلك هاجم الخطاب الماركسي سياسة الانفتاح الاقتصادي بكل قوة؛ لأنها أدت إلى زيادة الفجوة بين طبقات المجتمع حيث ازداد الأغنياء غنًى وازداد الفقراء فقرًا، ثم هاجم الخطاب سياسات الدولة فيما يتعلق بقانون العلاقة بين المالك والمستأجر والتي يتضرر وفقًا له أكثر من مليون فلاح. ودافع الخطاب عن حقوق العمال، ونادى الخطاب بحماية محدودي الدخل خاصة في ظل أزمة الغذاء، وهاجم سياسات التعليم التي لا تستند إلى أي قدر من العدالة الاجتماعية.

وفي إطار تأكيدات الخطاب الماركسي أن سياسة الانفتاح أدت إلى أضرار بالغة بالطبقات الفقيرة والكادحة.. يشير جودة عبد الخالق إلى «أن الانفتاح الاقتصادي الذي بدأت إجراءاته تظهر تباعًا في بيانات الحكومة السنوية إلى مجلس الشعب منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وحاولت الحكومة تبريرها على أنها تمثل إصلاحًا اقتصاديًّا ونحن نقول إنها إفساد اقتصادي، فنحن نرى أن الإصلاح هو ما ينفع الناس عموم الناس، وأن ما يضرهم ليس إلا إفسادًا، وهذه الإجراءات قد أضرت بمستوى معيشة الناس، خصوصًا الفقراء ومحدودي الدخل.. انظر إلى موظفي الحكومة وعمال القطاع العام وأرباب المعاشات هؤلاء يعيشون عل دخل ثابت أو يزيد بنسبة ضئيلة كل عام .. وبموجب هذه الإجراءات فإن الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة والحكومة لا تعترف بذلك.. والنتيجة أن الأغنياء يزدادون غنًى والفقراء يزدادون فقرًا، مما أصبح يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي"[١٢].
ويشير لطفي واكد في موضع آخر أنه وبعد أكثر من عشرين عامًا مما يسمى «الانفتاح الاقتصادي» الذي كان في حقيقته انقلابًا على النهج الاجتماعي لثورة يوليو، وإغلاقًا لآفاق التطور الاجتماعي التي كانت مفتوحة أمام بلادنا... إن الحقائق معروفة للجميع، فأشباه

كبار الملاك عادوا إلى الريف وتتزايد أعدادهم كما يتزايد نصيبهم من الأراضي المزروعة والمستصلحة والقابلة للاستصلاح والاستزراع. وفي الوقت نفسه تراجعت المكاسب التي حققها الفلاحون»[١٣]. ويلاحظ هنا أن الخطاب الماركسي يستخدم آلية القياس على الماضي لتوضيح مدى تراجع قضية العدالة الاجتماعية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي.

ولتأكيد آثار سياسة الانفتاح في قضية العدالة الاجتماعية يؤكد فؤاد مرسي أن "الهوة قد اتسعت بين الأغنياء والفقراء بعد أن أصبحت فرص الثراء المشروع وغير المشروع متاحة للقادرين على تطويع القوانين والقرارات. وبالتالي لم تعرف مصر عصرًا تفشى فيه الفساد والفجور مثل عصرنا الحالي»[١٤]. ويؤكد أيضًا خليل عبد الكريم "أن ملايين المواطنين الشرفاء يقيمون في خيام الإيواء وقلة مترفة جمعت المال بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة تمتلك الشقق الفاخرة وتدفع فيها عشرات ومئات الألوف من الجنيهات؟ وأن يعيش ٤١٪ من شعب مصر تحت مستوى الفقر، بينما تنعم طبقة محدودة بكل شيء»[١٥]. ويشير رمزي زكي إلى أن "ضريبة المبيعات التي اعتمدتها الحكومة بناءً على تعليمات صندوق النقد الدولي هي في التحليل الأخير ضريبة غير مباشرة لن تفرق بين الغني والفقير، ومن ثَمَّ فهي تُعمِّق من صفة عدم العدالة التي يتسم بها نظامنا السياسي"[١٦].

ووقف الخطاب الماركسي بجانب الفلاحين ضد النظام السياسي المصري الذي تخلى عن مبدأ العدالة الاجتماعية أثناء تعديل قانون الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بقضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية حيث أكد لطفي واكد "أن آلافًا من البرقيات والتوقيعات تتجمع لدينا من مستأجرين يرفضون أن يكون تعديل القانون سبيلاً لطردهم من أراضيهم.. ولا بُدَّ من وضع مصالح هذه الآلاف.. بل الملايين من أبناء الشعب موضع اعتبار.. لا ننحاز إلى طرف دون طرف، بل نسعى إلى حل عادل وعاقل يكفل مصلحة متوازنة لكل الأطراف. ويحقق استقرارًا اجتماعيًا نصبو إليه جميعًا، فهل يتغلب العقل وتتغلب المصلحة الوطنية على المصالح الذاتية"[١٧]. ويؤكد نفس الكاتب في موضع

آخر وباستخدام آلية قياس الحاضر على الماضي أنه "في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة.. تحدث الفلاحون، أبناء ثورة يوليو، المستفيدون من الإصلاح الزراعي، وأكدوا تمسكهم بالأرض التي حصلوا عليها طبقًا لقانون الإصلاح الزراعي.. وهو ما يعلنه ويؤكده كل الفلاحين المستأجرين ممن يعيشون على الأرض المستأجرة، والتي تزيد حاليًا على مليون فدان، وهؤلاء يبلغون حوالي مليون مواطن، أصبحوا شبه مهددين بالطرد من الأرض التي تمثل المصدر الوحيد لمعيشتهم، وقد نتج هذا التهديد عن التعديلات التي دخلت على القانون وأدت إلى رفع القيمة الإيجارية بشكل غير عادي كما أعطت المالك حق طرد المستأجر"(١٨). ويتساءل نفس الكاتب في موضع ثالث، من وراء هذا القانون فيشير: "هل هو عربون جديد يقدم للبنك الدولي وللرأسمالية العالمية بأنكم تخليتم عن كل ما يربطكم بثورة يوليو وإنجازاتها؟... هل توقعتم الثمن الباهظ لهذا العربون عندما تختل العلاقات في الريف المصري بطرد مئات الألوف من العائلات التي تعيش على الأرض المستأجرة بدون حل لمشكلاتها؟... لماذا هذا الانقلاب الذي يهدد استقرار الريف المصري ويهدد العدالة الاجتماعية؟"(١٩).

وفي إطار سياسة النظام السياسي التي لا تراعي العدالة الاجتماعية حيث قررت إلغاء الدعم عن رغيف الخبز وقف الخطاب الماركسي إلى صف الجماهير الفقيرة وهاجم النظام السياسي الذي لا يراعي العدالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار أكد لطفي واكد "أن الحكومة تخطئ كثيرًا عندما تقرر حل مشاكلها عن طريق إلغاء الدعم عن الرغيف وهو الغذاء الأساسي للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب، وتخطئ بهذا الاختيار في حق نفسها وفي حق الجماهير الواسعة، وكان أولى بها أن تلجأ لتغطية تكاليف الدعم من تخفيض الإنفاق الحكومي، أو من الدعم الذي تمنحه بشكل غير مباشر للشركات الجديدة التي تنتج سلعًا ترفيهية، أو من فرض ضرائب عالية على الشرائح الغنية في المجتمع... إننا إذ نطالب بالإبقاء على دعم الرغيف وعلى سلع التموين الأساسية فإننا لا نعبر عن موقف حزبي

فحسب ولكننا نعبر عن مطلب متواضع لأوسع الجماهير... إن انتشار السلع الترفيهية في السوق المصري واختفاء الرغيف أو تواجده بثمن يفوق طاقة الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب.. إن هذا التناقض هو الذي ينتج الخلل الذي يهدد الاستقرار"[٢٠]. وعن سبب هذه الأزمة يؤكد نفس الكاتب في موضع آخر: "إنها مجموعة السياسات التي تبنتها الحكومة.. ابتداء من سياسة الإنتاج الزراعي الذي جعل الأزمة تشتد.. والأسعار ترتفع... والاعتماد على الخارج يتزايد.. وامتداداً لسياسة الانفتاح التي تتبدد معها الموارد وتختل الأولويات فتجد الكماليات حاجتها من العملة الأجنبية بينما ينتظر الرغيف المعونة الأمريكية والمعونة الأوروبية»[٢١].

ويشير الخطاب الماركسي في موضع آخر إلى غياب العدالة الاجتماعية في مجال التعليم، حيث أكد سعيد إسماعيل على «أنه في ظل سياسة الانفتاح على الغرب الرأسمالي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ازدهرت مدارس اللغات في مصر، وقد فتحت هذه المدارس الباب على مصراعيه لمزيد من التمييز الطبقي والفئوي البغيض... فمعلمو في هذه المدارس يتلقون زيادات مالية لا يتلقاها مدرسو بقية المدارس الحكومية.. ولا تقتصر المميزات المالية على المعلمين، فالناظر والوكيل والمشرفون والإداريون وعمال الخدمة يأخذون ٣٥٪ من الأجر الشهري بدون حد أقصى لمدة ١٢ شهراً، أما المميزات التي أشرنا إليها للمعلمين فلمدة تسعة أشهر فقط.. إنني لا آمل أن تتحرك الوزارة لتصحيح هذا الظلم الاجتماعي الفادح»[٢٢].

ومن خلال ذلك العرض يتضح مدى اهتمام الخطاب الماركسي بقضية العدالة الاجتماعية من حيث اعتبارها من الأولويات التي يجب أن تتقدم أي برنامج سياسي واجتماعي، فلا بُدَّ وأن تكون سياسات النظام السياسي تسعى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وليست فتح الباب لمزيد من التمييز الطبقي الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

رابعًا: العدالة الاجتماعية في الخطاب الإسلامي «صحيفة الشعب»:

جاء اهتمام الخطاب الإسلامي بقضية العدالة الاجتماعية اهتمامًا ضعيفًا للغاية، فلم يكن من ضمن أولويات الخطاب وذلك لقناعة الخطاب أن النظام السياسي وحكومته طوال فترة الدراسة لم يقدم أي إنجاز يسعى من خلاله لتحقيق عدالة اجتماعية لجماهير الأمة. ولذلك فقد استخدم الخطاب آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية. ولكنه على الرغم من ذلك فقد أشار في مواضع قليلة متفرقة إلى غياب هذه العدالة في ظل اتباع النظام لسياسات الانفتاح الاقتصادي واتباع تعليمات صندوق النقد الدولي التي لم تحدث إصلاحًا اقتصاديًّا، بل أحدثت خرابًا اقتصاديًّا صاحبه ظلم اجتماعي أدى إلى زيادة الحرمان لدى جماهير الأمة الواسعة. وأكد الخطاب أن المخرج من هذه الأزمة هو تغيير النظام والحكم بشريعة الله التي تحقق العدل والمساواة بين أبناء الأمة الواحدة.

وفي إطار تأكيد الخطاب الإسلامي لغياب العدالة الاجتماعية وعدم وعي الحكومة بهذه القضية يؤكد عادل حسين في حديثه إلى رئيس الوزراء «يا دكتور عاطف، هل تلتزم سياساتك بمبدأ الوطنية الاقتصادية، أو بمبدأ العدالة الاجتماعية؟ نحن نعلم أنك لا تدري شيئًا عن هذه الأسئلة، ولا تملك أية إجابات، فأنت تترك هذه المهمة لصندوق النقد والبنك الدولي، أنت لا تمثل أمامهم رئيسًا لمجلس الوزراء، ولا حتى رئيس مجموعة اقتصادية في مجلس الوزراء، لست صاحب سياسة وتخطيط، أنت عندهم مجرد مدير تنفيذي يرأسه عبد الشكور شعلان، تنفذ تعليماته وتخضع لعقابه إن قصرت»[٣٣].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر "إن تحسين الأخلاق يتطلب عدالة اقتصادية، إذن كيف ننتظر من الناس صدقًا ورحمة إذا حاصرتموهم بسياسات عامة تقوم على الظلم ومناصرة المستكبرين؟ كيف يتعمق الانتماء لدى شباب لا يشعر أن دولته تحمي حقه في العلم والعمل والزواج والمسكن، وإذا هاجر للعمل في بلد آخر لا يشعر أن الدولة إلى

جانبه إن أصابه مكروه؟ كيف يتحمل الفقراء ابتعاد الدولة عن همومهم وعن دعمها للسلع والخدمات البسيطة التي يحتاجونها، بينما تفرض حمايتها على كل أنماط الترف الفاسق الاستفزازي السفيه؟ كيف نقنع المستضعفين بقبول الرزق الحلال، إذا كانت قصص الفساد على كل المستويات ذائعة مشتهرة، ولا نجد في الدولة من يقاومها أو حتى يكذبها؟ كيف يحدث هذا ثم نطلب من الناس إخلاصًا في العمل وتماسكًا في المجتمع؟ إننا نوقع الناس في الحرج ونحملهم من أمرهم عسرًا.. إننا قبلنا كل تعليمات صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة.. وقد لمس الرئيس أثناء إلقائه الخطاب اعتراض الحاضرين (رغم أنهم منتقون على الفرازة). فالناس تدرك بخبراتها أن التسليم الكامل لصندوق النقد (ومن خلفه) يؤدي إلى تعميق المظالم الاجتماعية التي يعيشونها والتي تفسد القيم وتولد القلاقل والاضطرابات"[٢٤].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع ثالث "أن الخراب الاقتصادي الذي وقع في السنوات الماضية صاحبه ظلم اجتماعي شديد. إن انخفاض التنمية الزراعية والصناعية يؤدي بالضرورة إلى تصاعد البطالة وارتفاع الأسعار، فتعم البلوى على الفقراء، وإضافة إلى ذلك فإن سياسات توزيع الدخول جعلت المال دولة بين الأغنياء فزاد الحرمان لدى الجماهير الواسعة وزادت الفاقة"[٢٥].

وفي إطار سعي الخطاب الإسلامي للبحث عن مخرج من أجل تحقيق العدل والمساواة يؤكد مصطفى مشهور أن «عيدنا في مصر يوم أن يتحقق التعاون الجاد المخلص الذي يسهم فيه كل مواطن لبناء وطننا العزيز في ظل شريعة الله التي تحقق العدل والمساواة والأمن والحرية وكل مقومات الوطن الحر المستقل»[٢٦]. ومن هنا يتضح موقف الخطاب الإسلامي من قضية العدالة الاجتماعية التي يرى أنها غائبة في ظل النظام السياسي الحالي الذي لا يحكم بشرع الله، فإذا تغير ذلك النظام أو تحول لشرع الله فسوف تتحقق العدالة والمساواة.

خامسًا: العدالة الاجتماعية في الرؤى السياسية للأقباط «صحيفة وطني»:

لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط وعبروا عنها عن طريق منبر وطني اتخذ موقفًا واضحًا في المطالبة بالمساواة خاصة بين المسلمين والأقباط في حقوق المواطنة. وحاول الأقباط إبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين على مستويات مختلفة بدأت بالمستوى التشريعي والقانوني وانتهت بالمستوى السلوكي والحياتي. وبذلك يكون الأقباط قد تبنوا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية لم يستطيعوا تجاوزه إلا في حالات نادرة.

وفي إطار محاولة الأقباط لإبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين يشير أقباط المهجر بأوروبا إلى "الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيرًا سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفًا ومتعطلاً لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقًا للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين"[٣٧].

ولإبراز أشكال أخرى من عدم المساواة يشير سليم نجيب إلى "إن الأوقاف الأهلية ألغيت سنة ١٩٥٣ واستبقت الأوقاف الخيرية وانصبت الخيرات في الأوقاف الأهلية، وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف لتدير الأوقاف الخيرية الإسلامية دون أن تتغير بشروط الواقفين، كما أنشئت هيئة الأوقاف القبطية لتشرف على الأوقاف الخيرية القبطية. منذ عام ١٩٦٨ أخذت هيئة الأوقاف المصرية تستولي على أوقاف الأقباط وحتى يومنا هذا لم تعد الأوقاف القبطية للأقباط، ولا بُدَّ من ضرورة حل هذه المشكلة في الإطار القانوني الوطني.. هذا ويشعر الأقباط بأنهم لا يتمتعون بتكافؤ

صحيح في فرص التعليم، فالأزهر يمول من ميزانية الدولة، وهذا حق لكن المعاهد الدينية القبطية لا تحظى بإعانة من المال العام هذا إلى أن الأزهر لم يبقَ محصوراً في كلياته التقليدية بل شمل المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة في الطب والهندسة وليس لغير المسلمين بطبيعة الحال أن يلتحقوا بها.. كما أن هناك تضييقاً على الأقباط في الالتحاق بمدراس ومعاهد المعلمين والمعلمات في الاختيار للبعثات المتخصصة بالخارج وفي القبول ببعض أقسام الكليات العلمية بالجامعات وفي الكليات العسكرية... هذا إلى جانب استبعاد الأقباط من بعض أجهزة الدولة. فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمحافظين في المحافظات كما أن نسبة المعينين منهم في مجلس الشعب قد انخفضت إلى النصف بين عقدي الستينيات والتسعينيات (من ١٠ إلى ٥ أعضاء)، إن الواقع المعاش أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم. هذه بعض هموم الأقباط وهي هموم تمس حقوق المواطنة»[٢٨].

ويضيف يوسف سيدهم مظهرين آخرين من مظاهر عدم المساواة بين المسلمين والأقباط يتمثل الأول في «مسألة إذاعة قداس الصلاة القبطي من إحدى الكنائس صباح الأحد من كل أسبوع.. فقد كثرت الشكاوى التي تصلنا من الأقباط متألمة لقصر هذه الإذاعة على القنوات الموجهة التي يصعب جداً التقاطها بنقاء محلياً، وبالتالي تكون عملية الاستقبال والمتابعة للقداس معاناة مؤلمة.. أما الثانية فهي مسألة المناسبات والأعياد القبطية المسيحية، فهناك القرارات التي تنظم إجازات المسيحيين في أعيادهم وتعطيهم الحق في الانقطاع عن الدراسة أو العمل، ولكن دائماً ما يتعرضون للتعسف في تطبيق هذه القرارات، وكثيراً ما نجد أننا مضطرون لأن نرفع التماساً إلى أحد السادة المسئولين لعدم ترتيب امتحانات للطلبة في أيام الأعياد المسيحية أو لعدم تكليف الأقباط بمهام رسمية في

أعمالهم أيام تلك الأعياد.. ولكن لماذا هذه الحساسيات والالتماسات؟ لماذا لا تكون هذه المناسبات إجازات رسمية على مستوى مصر كلها؟ إنها آمال قبطية تطفو على السطح من أعماق النفس، والأمل أن تسمو فوق الحساسيات وتجد طريقها إلى التحقيق فتكون مصر بحق لكل المصريين»(٢٩).

ويشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى عدم المساواة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، حيث يؤكد على «سياسات الفرز والتهميش التي تتبعها الدولة إزاء الأقباط في مجالات المشاركة السياسية والتمثيل النيابي والمجالس المحلية.. حيث يحجم الحزب الحاكم المهيمن على الساحة السياسية عن ترشيحهم ضمن قوائم مرشحيه في الانتخابات البرلمانية. فالأقباط الذين سجل لهم العصر الليبرالي في النصف الأول من القرن العشرين موقفهم الوطني المشرف حين رفضوا تقديم هويتهم الدينية على هويتهم المصرية أصبحوا الآن مرفوضين من الحزب الحاكم لأجل هويتهم الدينية، والأقباط الذين رفضوا تحديد نسبة مئوية تخصص لهم ضمن مقاعد البرلمان وقالوا إنهم تحت المظلة المصرية وحدها يثقون أن الناخب المصري سوف يرسل إلى البرلمان عددًا منهم يفوق أي نسبة تعطى لهم مسبقًا. نجدهم الآن وكأنهم يتسولون المشاركة في تسيير شئون بلدهم!! ولِمَ لا؟ ألم يطلع علينا عباقرة الحزب الحاكم السياسيون ليبرروا خلو قوائم الحزب من مرشح قبطي واحد بمقولة إن الأقباط لن يفوزوا في الانتخابات!! والمأساة أنهم لم يدركوا خطورة تلك المقولة وما ترسخ عنها في أذهان العامة والجهلاء من مواقف الفرز والتهميش والاستبعاد التي تنتهجها الدولة عن طريق حزبها الحاكم»(٣٠).

ولإبراز أهمية التشريعات والقوانين في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين يؤكد سامح فوزي على أن «تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين إحدى وظائف الدولة ومعيار التفرقة المتقدمة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وحتى تضمن الدولة المساواة لكل مواطنيها تسن تشريعات تحقق المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف في النوع

أو الدين أو العرق، وتطبق هذه التشريعات على نحو يحقق المساواة ويبعد شبح التفرقة... ونحن في مصر لدينا ترسانة من القوانين أو غابة من التشريعات التي تحتاج إلى تنقية وتنقيح وتطوير حتى نبقي على الملائم منها ونستبعد غير الملائم، تحمل هذه القوانين صورًا للتفرقة بين المواطنين على أسس مختلفة، وهناك كم من الممارسات الإدارية "غير الحصيفة" التي تخل بالمساواة بين المواطنين بشكل صارخ.. إذ ظل الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن نواجه كوارث إنسانية مثل مأساة الكشح»[٣٠].

وإذ كانت قضية عدم المساواة بين المسلمين والأقباط قد استحوذت على النصيب الأكبر من معالجة الأقباط لقضية العدالة الاجتماعية إلا أنهم قد أشاروا في مواضع قليلة إلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الأوسع حيث أكد صليب بطرس أن "العدالة المتصلة بالسلام الداخلي تتطلب المساواة بين الناس من جانب الهيئات المسئولة في كل مناحي الحياة كما تستلزم الوصول بالتفرقة بسبب العرق أو الانتماء الطبقي أو العقيدة إلى أدنى مستوى لها. فلا أشق على نفس المرء من أن يحس بالغبن الملقى عليه دون سبب واضح"[٣٢].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية العدالة الاجتماعية أنهم استخدموا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا دائمًا على المساواة بين المسلمين والأقباط وحاولوا إبراز مظاهر الفرز الاجتماعي التي تحدث للأقباط داخل المجتمع المصري. وفي نفس الوقت استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

أهـــم الاستخلاصـــــات:

١- من الطبيعي أن تبرز قضية العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي لأي مجتمع ترتفع فيه نسبة الفقر وتبرز فيه بشكل واضح عملية الفرز الاجتماعي حيث يزداد الأغنياء غنى ويزداد الفقراء فقرًا، وهنا تتحول القضية إلى مشكلة اجتماعية يعاني منها هؤلاء الفقراء ويطالبون النظام السياسي وحكومته بإيجاد حلول لها.

٢- ومن الطبيعي أن يحاول النظام السياسي الحاكم معالجة القضية وتناولها في خطابه السياسي لطمأنة الجماهير الشعبية الفقيرة بأنه يسعى لحل مشكلاتها، وفي المقابل يقوم الخطاب السياسي المعارض بتناول القضية بهدف إبراز دوره لدى الجماهير بأنه الأجدر على حل مشكلاتهم من النظام السياسي القائم.

٣- لكن ما يعتبر غير طبيعي هو ما جاء في الخطاب السياسي السلطوي الذي استخدم إعلامه في تزييف وعي الجماهير بقضاياها ومشكلاتها الاجتماعية الملحّة وفي مقدمتها العدالة الاجتماعية معتقداً أنه باستخدامه لهذا الإعلام سوف ينجح في خداع الجماهير والاستمرار في الحكم أطول فترة ممكنه حيث استخدام آلية الإزاحة فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية فلم يتعرض لها كثيراً ولم يضعها في بؤرة اهتمامه حيث قام بتهميشها، وعندما تناولها في بعض الأحيان قام بخداع الجماهير بأن عائد عملية الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بها سيكون في صالح هذه الجماهير الفقيرة والكادحة. لكن الواقع الفعلي لهذه الجماهير أكد كذب الخطاب السياسي السلطوي وإعلامه المضلل وهو ما أدى خلال السنوات التالية لفترة إعداد الدراسة ازدياد المطالب الفئوية والاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات التي انتهت بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

٤- جاء الخطاب الليبرالي باعتباره خطاباً معارضاً لكنه لم يقم بدوره الحقيقي في تناول ومعالجة قضية العدالة الاجتماعية، ولم يبرزها من خلال إعلامه بالقدر المناسب، وهنا يكون قد استخدم آلية الإزاحة أو التهميش للقضية وإبعادها عن بؤرة اهتمامه على الرغم من أن استخدام آلية القياس على الواقع خلال فترة الدراسة تؤكد أن هذه القضية كانت الأبرز والأكثر إلحاحاً لدى الجماهير الشعبية الفقيرة.

٥- على الرغم من التركيز الضعيف على قضية العدالة الاجتماعية في الخطاب الليبرالي

إلا أنه عند تناولها القليل خلال مرحلة الدراسة أكد على أنها المقياس الذي يمكن الحكم بواسطته على نجاح أو فشل النظام السياسي القائم، وبما أن الغالبية العظمى من المصريين تعاني من الفقر فهذا يعني فشل النظام في تحقيق العدالة الاجتماعية

٦- حاول الخطاب الليبرالي استخدام إعلامه في تزييف وعي الجماهير بقضية العدالة الاجتماعية وغيابها على مدار غيابه عن الحكم منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وهذا بالطبع تزييف للواقع الاجتماعي، فمن خلال استخدام آلية القياس على الواقع سنكتشف أن المرحلة الناصرية التي امتدت منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ كانت قضية العدالة الاجتماعية حاضرة وبقوة في خطاب النظام السياسي وسياساته الفعلية على أرض الواقع وهو ما جعل الخريطة الطبقية تتبدل بشكل واضح حيث نمت الطبقة الوسطى بشكل كبير على حساب الطبقة الدنيا التي كانت تمثل ٨٠٪ من المصريين قبل الثورة، لكن بالطبع خلال المرحلة التالية من حكم السادات ومبارك تراجع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية؛ لذلك يجب التفرقة بين هذه المراحل وعدم إطلاق تعميمات على المراحل التاريخية؛ لأن ذلك يدخل في إطار تزييف الوعي. وبالطبع يمكن فهم موقف الخطاب الليبرالي من ثورة يوليو التي جاءت لتضر بمصالح أبناء هذا الخطاب من أصحاب الملكية الزراعية الكبيرة.

٧- جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات الخطاب الماركسي حيث تشكل ركيزة أساسية في مرجعيته، وحاول إبراز القضية من خلال إعلامه، حيث فضح النظام السياسي الحاكم الذي أغفل القضية حتى تحولت إلى مشكلة اجتماعية يعاني منها الغالبية العظمى من شعب مصر وطالب بضرورة تحقيق المساواة وإعادة توزيع الدخل والثروة حتى تتحقق العدالة الاجتماعية مشيراً إلى أن سياسات النظام المتمثلة في الانفتاح الاقتصادي هي التي أضرّت بالعمال والفلاحين ومحدودي الدخل

٨- على الرغم من أن الخطاب الماركسي اختلف أنصاره مع القيادة السياسية لثورة يوليو إلا أنهم لم يحاولوا تزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية التي تصدرت أولويات النظام السياسي في المرحلة الناصرية، حيث أكدوا على ضرورة المحافظة على مكتسبات الطبقات الشعبية التي أعطتهم ثورة يوليو ١٩٥٢ قدرًا كبيرًا من حقوقها المسلوبة وهو ما أدى إلى تذويب الفوارق بين الطبقات بشكل واضح وملموس

٩- ومن خلال استخدام آلية القياس على الواقع يتضح أن الخطاب الماركسي ومن خلال إعلامه قد قام بمحاولة كشف زيف النظام وإعلامه فيما يتعلق بقضية العدالة الاجتماعية؛ حيث ظلت هذه القضية بأبعادها المختلفة حاضرة في خطابه السياسي والإعلامي على مدار مرحلة الدراسة. سواء بتوضيح فشل سياسات النظام أو بطرح السياسات الاجتماعية البديلة التي يمكن أن تحقق العدالة الاجتماعية من وجهة نظر أنصار هذا الخطاب بوصفهم مشروعًا اجتماعيًا بديلاً ومعارضًا.

١٠- على الرغم من أن الخطاب الإسلامي يطرح نفسه باعتباره خطابًا سياسيًا معارضًا للنظام السياسي الحاكم، ويرى أن اتباع النظام لسياسات الانفتاح الاقتصادي وفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي أدت إلى زيادة الظلم الاجتماعي وزيادة الحرمان لدى قطاعات واسعة من جماهير الأمة، ويرى الحل في مشروعه البديل المتمثل في تطبيق الشريعة الإسلامية التي تحقق العدل والمساواة بين أبناء الأمة إلا أن قضية العدالة الاجتماعية لم تكن من ضمن أولويات الخطاب الإسلامي، وجاء الاهتمام بها ضعيفًا للغاية حيث قام إعلامه بإزاحتها وهو ما يعني أنه يقوم بتهميشها على الرغم من أن آلية القياس على الواقع تؤكد أنها المشكلة الأكثر تبلورًا لدى الجماهير الشعبية، وبذلك يكون إعلام الخطاب السياسي الإسلامي قد قام بتزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية؛ لأنه لم يعطها الاهتمام الذي تستحقه في الواقع الاجتماعي المعاش للجماهير الشعبية خلال مرحلة الدراسة.

١١- لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات الرؤى السياسية للأقباط وبرزت بقوة من خلال إعلامهم. وحاولوا إبراز أشكال عدم المساواة في حقوق المواطنة وعجز النظام السياسي الحاكم عن تحقيق أي نوع من العدالة الاجتماعية المفقودة في ظل سياساته المختلفة خلال مرحلة الدراسة.

١٢- وإذا كانت الرؤى السياسية للأقباط قد أبرزت أهمية غياب العدالة الاجتماعية في الخطاب السلطوي وفي الواقع المعاش وبذلك قد أوضحت زيف إعلام النظام السياسي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية إلا أن ما يؤخذ على هذه الرؤى السياسية للأقباط أنها قد تبنت مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية باعتبارها ظاهرة يعاني منها الأقباط في مقابل المسلمين مع أن آلية القياس على الواقع تؤكد أن قضية العدالة الاجتماعية كانت غائبة في الخطاب السياسي السلطوي وسياساته الواقعية للغالبية العظمى من المصريين دون تمييز بين مسلم ومسيحي، وهو ما يجعلنا نؤكد محاولة الرؤى السياسية للأقباط وباستخدام إعلامها تزييف الوعي بقضية العدالة الاجتماعية من خلال اختزالها في المساواة بين المسلمين والأقباط دون التطرق للأبعاد الأخرى الأوسع لمفهوم العدالة الاجتماعية حيث تمت إزاحة هذه الأبعاد وتهميشها.

١٣- إن الاستخلاص النهائي في هذه الدراسة عن العدالة الاجتماعية في الخطاب السياسي المصري يشير إلى ميل هذا الخطاب في عمومه ومن خلال إعلامه المقروء المتمثل في صحفه الخاصة إلى استخدام آلية الإزاحة لهذه القضية، وهو ما يعني تهميش القضية داخل الخطاب وعدم وضعها في بؤرة الاهتمام، وهذا نوع من تزييف الوعي بالقضية، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار آلية القياس على الواقع خلال مرحلة الدراسة، حيث كانت القضية هي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها الفئات والشرائح الطبقية الوسطى والدنيا الأوسع انتشارًا والأكبر حجمًا داخل المجتمع المصري.

١٤- لكن لا يمكن في إطار هذا التعميم إغفال دور الخطاب السياسي الماركسي الذي لعب دورًا مزدوجًا تمثل في كشف زيف الخطاب السياسي السلطوي وإعلامه بقضية العدالة الاجتماعية من ناحية، وكذلك الخطابات السياسية الأخرى المعارضة، وفي ذات الوقت قام بتشكيل وعي اجتماعي حقيقي بالعدالة الاجتماعية عبر خطابه السياسي وإعلامه الخاص الذي وضع القضية في بؤرة اهتمامه كرد فعل طبيعي لوجودها وتجسدها في الواقع الاجتماعي.

١٥- ومن هنا يتضح كيف استغل النظام السياسي الحاكم ومعه القوى السياسية المعارضة الإعلام المقروء المملوك لهم إما لتزييف الوعي الجماهيري بقضية العدالة الاجتماعية، أو تشكيل وعي حقيقي بها. وبذلك يمكن التأكيد على الوظيفة المزدوجة لوسائل الإعلام فهي قد تلعب دورًا ايجابيًّا في تشكيل الوعي الاجتماعي، وقد تستغل في لعب دور مناقض تمامًا لدورها الحقيقي حيث تقوم بتزييف الوعي بالقضايا والمشكلات الاجتماعية وهو ما فعلته وما زالت تفعله حتى الآن.

مراجع الفصل الرابع

(١) سمير رجب، أصحاب الدخل المحدود فلتطمئنوا أكثر وأكثر، مايو، ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٦.

(٢) سمير رجب، حقًا إنه جوهر الإنسان، مايو، ١٩٩٦/١٠/١٤.

(٣) سمير رجب، مبارك واللقاء المرتقب، مايو، ١٩٩٧/١١/١٠.

(٤) سمير رجب، الحكومة والالتزام بتوجيهات الرئيس، مايو، ٤/١/ ١٩٩٩.

(٥) سمير رجب، الأمانة العامة للحزب تحدد موقفها بعد التشكيل الجديد، مايو، ٢٠٠٠/٢/١٤.

(٦) إبراهيم عياد المراغي، في عهد مبارك رؤية مستقبلية لمصر، مايو، ١٩٩٦/١٠/٢٨.

(٧) أحمد أبو الفتح، ٤١ سنة ...؟!، الوفد، ١٩٩٣/٧/١٥.

(٨) عبد العزيز محمد، التغيير أو الدمار، الوفد، ١٩٨٨/٢/١٨.

(٩) النحاس نوار، البركان والانفجار، الوفد، ١٩٩٩/١/٢١.

(١٠) جمال بدوي، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجة الإجرام، الوفد، ١٩٩١/٥/٢.

(١١) سعيد عبد الخالق، الشعب أول من يدفع وآخر من يعلم، الوفد، ١٩٩١/٥/٩.

(١٢) جودة عبد الخالق. الرطل الأخير من اللحم الحي، الأهالي، ١٩٩٣/٧/٢١.

(١٣) لطفي واكد، عيد الفلاح ومطالبة العادلة، الأهالي، ١٩٩٥/٩/١٣.

(١٤) فؤاد مرسي، يجب أن ينتهي الركود في الحياة السياسية، الأهالي، ١٩٨٨/٢/١٧.

(١٥) خليل عبد الكريم، من الذي يقف وراء هذه الحملة المسعورة، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢١.

(١٦) رمزي زكي، ضريبة المبيعات وهموم المنتجين والمستهلكين، الأهالي، ١٩٩١/٥/١.

(١٧) لطفي واكد، العلاقات الاجتماعية ... وضيق الأفق، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٣.

(١٨) لطفي واكد، الأرض لمن يفلحها، الأهالي، ١٩٩٤/٨/٣.

(١٩) لطفي واكد، من وراء هذا الانقلاب، الأهالي، ١٩٩٢/٦/٢٤.

(٢٠) لطفي واكد، الاستقرار والخبز والحرية، الأهالي، ٢٩ / ٣ / ١٩٨٩.

(٢١) لطفي واكد، لقمة العيش، الأهالي، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩.

(٢٢) سعيد إسماعيل علي، لصالح الأغنياء وزارة التعليم تعتدي على الدستور، الأهالي، ١٩٨٧/١/٢٨.

(٢٣) عادل حسين، يا سيد عاطف أنت لا تصلح رئيساً للحكومة، الشعب، ١٩٩٢/٦/٢.

(٢٤) عادل حسين، نريد أن نهزم حزبكم في انتخابات حرة... هذا ما يطلبه الشعب، الشعب، ١٩٩١/٥/٧.

(٢٥) عادل حسين، زاد الفساد والفقر في عهدك يا مبارك... وهذا وقت الرفض والمقاومة، الشعب، ١٩٩٣/٧/١٦.

(٢٦) مصطفى مشهور، عيدنا في مصر يوم أن...!؟، الشعب، ٢٤ / ٤ / ١٩٩٠.

(٢٧) أقباط المهجر بأوروبا، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين، وطني، ٧ / ٦ / ١٩٩٢.

(٢٨) سليم نجيب، الحوار.. وماذا بعد؟ وطني، ١٤ / ٨ / ١٩٩٤.

(٢٩) يوسف سيدهم، هموم قبطية (٢)، وطني، ١٧ / ٩ / ١٩٩٥.

(٣٠) يوسف سيدهم، على هامش "الكسح"؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث؟ وطني ٢٠٠٠/٢/٦.

(٣١) سامح فوزي، المساواة المفقودة! وطني، ٦ / ٢ / ٢٠٠٠.

(٣٢) صليب بطرس، خواطر وأحداث، وطني، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٩.

الفصل الخامس

ثورتا مصر بين تشكيل الوعي وتزييفه

- مقدمة:

أولاً: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٢٥ يناير.

ثانيًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٢٥ يناير.

ثالثًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٢٥ يناير.

رابعًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٢٥ يناير.

خامسًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٣٠ يونيو.

سادسًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٣٠ يونيو.

سابعًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو.

ثامنًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو.

مُقَدِّمَة:

لقد برزت قضية الثورة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وأصبحت هي المصطلح الأكثر شيوعًا وانتشارًا داخل المجتمع المصري وعبر كل فئاته وشرائحه وطبقاته، فالكل يردد المصطلح سواء بوعي أو بدون وعي، ومن العجيب حقًّا أن القوى المعروفة تاريخيًّا بأنها مُحافظة لا تؤمن بالثورة، خرجت علينا لتؤكد أنها مفجرة الثورة وقائدتها طمعًا بالطبع في الوصول للسلطة وبالفعل حدث أن استطاعت جماعة الإخوان المسلمين أن توهم شعب مصر أنها القوى الثورية الحقيقية التي فجرت ثورة ٢٥ يناير، وبالتالي خرج الشعب المصري بوعي زائف ليأتي بأحد أعضائها رئيسًا لمصر. لكن سرعان ما استرد الشعب المصري وعيه في أقل من عام وخرج مرة أخرى في ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لإقصاء هذا الفصيل السياسي غير الثوري من السلطة بل المشهد السياسي برمته.

ومن العجيب حقًّا أن هذا الشعب ما زال يردد في كل مكان أنه صنع ثورتين في أقل من ثلاثة أعوام، ما زال يتم تزييف وعيه من قبل القوى السياسية المحافظة، وهذه المرة ممثلة في الحزب الوطني المنحل من بقايا نظام مبارك والذين كانوا رافضين لثورة ٢٥ يناير لكنهم ادّعوا أنهم من فجّر ثورة ٣٠ يوليو، والآن يستمرون في مسلسل تزييف وعي المصريين حيث يؤكدون ونحن على أعتاب العيد الثالث لثورة ٢٥ يناير أنهم القوى الثورية الحقيقية، وأنهم سوف يخرجون يوم ٢٥ يناير للاحتفال بالثورة في كل ميادين مصر. وللأسف فإن الشعب المصري يُصدّق هذه القوى السياسية المحافظة بل والمعادية للثورة، ويؤيدها ولم يخرج ثائرًا عليها حتى اللحظة رغم أنها تقترب بقوة من السلطة حتى تعيد إنتاج نظامها من جديد.

لذلك كان واجبًا علينا أن نطرح التساؤل التالي حول ماهية الثورة وجوهر المفهوم، وما هو المقصود به، وهل الخروج الجماهيري في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو والإطاحة برأس النظام يعد كافيًا لأن نطلق مصطلح الثورة على هذه الظاهرة الممتدة والمستمرة منذ ٢٥ يناير وحتى الآن.

وهنا وجدنا أن البدء بتحديد المفهوم قد يحسم كثيرًا من الجدل حول ظاهرة الثورة المصرية ومن خلال الدراسة الراهنة، نتبنى المفهوم التالي للثورة: «فالثورة هي إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية».

وهذا التعريف ينقلنا مباشرة إلى مفهوم آخر مرتبط به وهو مفهوم النظام الذي يرغب المصريون في إسقاطه منذ ٢٥ يناير وحتى الآن، وهنا نرى أن النظام : «هو جملة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تتبناها السلطة السياسية الحاكمة في أي مجتمع وخلال فترة تاريخية محددة».

ومن هنا يمكن أن نناقش ظاهرة الثورة المصرية على أرضية علمية بعيدًا عن الممارسات الشعبية غير الواعية والتي تسمح لكل من يمتلك التنظيم والصوت العالي والإعلام أن يسطو على الثورة الحقيقية ويفرغها من مضمونها الحقيقي كما فعل الإخوان المسلمون بعد ٢٥ يناير، ويفعل الحزب الوطني من بقايا نظام مبارك بعد ٣٠ يونيو.

إذن الدراسة الراهنة تنطلق من فرضية أساسية تؤكد أن الثورات لا يحكم عليها إلا بنتائجها وهذه النتائج يجب أن تفضي إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع يسمح للثورة بتحقيق مطالبها المشروعة، والتي تمثلت في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو في العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية.

وبما أن كلاً من ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو لم تحقق أهدافها الرئيسية ولم تحدث التغيير المطلوب في بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ولم تسقط النظام بسياساته المختلفة حتى الآن. فلا بُدَّ من البحث عن الأسباب، وأعتقد أن الإعلام يعد أحد أهم الأدوات التي تلعب دورًا في تشكيل وعي الناس بقضاياهم ومشكلاتهم الأساسية، وبما أن قضية الثورة هي القضية الأبرز الآن على ساحة المجتمع المصري فإن وسائل الإعلام تلعب دورًا هامًا إما في تشكيل الوعي بها أو تزييفه.

لذلك نسعى من خلال هذه الدراسة للتعرف على دور الإعلام المصري في تشكيل الوعي أم تزييفه خلال ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، ونحن نؤكد أن الإعلام سواء الرسمي أو الخاص ليس بريئًا أو موضوعيًا في تناوله لقضية الثورة، فهناك القوى السياسية والاقتصادية التي تقف وراء هذه الوسائل الإعلامية وتوجهها لتحقيق مصالحها، فإذا كان من مصلحتها نشر وعي حقيقي بقضية الثورة ستجد الوسيلة الإعلامية تدعم وتؤيد الثورة، وإذا كان من مصلحتها عدم نشر وعي حقيقي بقضية الثورة ستجد هذه الوسائل الإعلامية تسعى لتزييف الوعي بالثورة وتهميشها وإزاحتها أو تجزئتها وتفتيتها ووصفها بأنها فوضى وانقلاب على الشرعية.

وللتعرف على موقف الإعلام المصري من ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، فقد قمنا بإجراء دراستين: الأولى ميدانية عبارة عن استطلاع رأي لعينة من الجمهور المصري من فئة الشباب دارسي الإعلام بالمعهد العالي الدولي للإعلام بأكاديمية الشروق، وقد تشكّلت عينة الدراسة من ٢٠٠ مفردة بحثية لشباب يتراوح أعماره بين ١٧-٢٤عامًا، ٦٩،٥٪ منهم من الإناث و ٣٠،٥٪ من الذكور، يدرسون في الفرق المختلفة، حيث مثلت نسبة طلاب الفرقة الثانية ٤٢٪، يليها الفرقة الأولى ٢٩,٥٪، ثم الفرقة الثالثة ١٤,٥٪، وأخيرًا: الفرقة الرابعة ١٤٪. وأشارت العينة أن ٩٦٪ من الطلاب يقيمون في الحضر، مقابل ٤٪ يقيمون في الريف.

أما الدراسة الثانية فهي تحليلية لبعض الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية الممثلة للإعلام الرسمي والخاص، حيث وقع الاختيار على جريدتي (الأهرام)، و(الأخبار) ممثلين للإعلام الرسمي المقروء في ٢٥ يناير، مقابل جريدتي (الشروق) و(المصري اليوم) ممثلين للإعلام الخاص، وقد قمنا بمسح شامل لأعداد الجرائد الأربعة خلال الأيام من ٢٥ يناير وحتى ١٢ فبراير ٢٠١١. وقد وقع الاختيار على قناة النيل للأخبار ممثلة للإعلام الرسمي، وقناة المحور ممثلة للإعلام الخاص في ٢٥ يناير، ورصدنا توجهات القناتين خلال الفترة الممتدة من ٢٥ يناير وحتى ١٢ فبراير ٢٠١١.

وفيما يتعلق بثورة ٣٠ يونيو فقد وقع الاختيار على جريدة الأهرام ممثلة للإعلام الرسمي مقابل جريدتي المصري اليوم، والحرية والعدالة ممثلين للإعلام الخاص، وقمنا بمسح شامل لأعداد الجرائد خلال الفترة من ٣٠ يونيو وحتى ٤ يوليو ٢٠١٣. ووقع الاختيار على قناة النيل للأخبار ممثلة للإعلام الرسمي وقناتي السي بي سي CBC ، ومصر ٢٥ ممثلين للإعلام الخاص، ورصدنا توجهات القنوات الثلاثة خلال الفترة الممتدة من ٣٠ يونيو حتى ٤ يوليو.

وقد تعمدنا خلال ثورة ٣٠ يونيو أن يكون إعلام الإخوان المسلمون ممثلاً في عينة الدراسة لكشف مدى التأثير الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في تزييف وعي الجماهير بقضية الثورة وهو الدور الذي تم استبداله بواسطة وسائل إعلام أخرى غير مصرية مثل (الجزيرة) بعد غلق قنوات الإخوان المسلمون.

ولذلك سوف نبدأ بعرض نتائج الدراستين الميدانية والتحليلية فيما يتعلق بموقف وسائل الإعلام من ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على النحو التالي:

- أولاً: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٢٥ يناير.
- ثانيًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٢٥ يناير.
- ثالثًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٢٥ يناير.
- رابعًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٢٥ يناير.
- خامسًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٣٠ يونيو.
- سادسًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٣٠ يونيو.
- سابعًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو.
- ثامنًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو.

أولاً: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٢٥ يناير.

جاء اهتمام الإعلام الرسمي المقروء ليعبر عن وجهة نظر السلطة السياسية التي اعتبرت ثورة ٢٥ يناير ليست ثورة بل هي تعبير عن الفوضى وانقلاب على الشرعية، وتحوّلت الصحف الرسمية لمنابر ومنصات لقصف الثورة والثوار، وتصدرت العناوين المعبرة عن وجهة نظر النظام السياسي، وقامت الصحف بتهميش وإزاحة قضية الثورة من عناوينها الرئيسية وحين اضطرت أن تذكرها قامت بتجزئتها وتفتيتها من أجل تشويه وعي المواطنين بالقضية، وهو ما يجعلنا نصدر حكماً قاطعاً بأن الإعلام الرسمي المقروء قد قام بتزييف وعي الجماهير بقضية الثورة في ٢٥ يناير.

وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد ببعض العناوين التي جاءت على صفحات جريدتي الأهرام والأخبار في الفترة الممتدة من ٢٥ يناير وحتى ١٢ فبراير لتأكيد ما ذهبنا إليه، ففي الأهرام كانت أبرز العناوين على النحو التالي:

- تنظيم إرهابي من ١٩ انتحارياً لتفجير دور العبادة.
- مبارك: ليس لدينا أجندات أجنبية خفية ومصر حريصة على الاستقرار.
- احتجاجات واضطرابات واسعة في لبنان.
- مظاهرات حاشدة بالقاهرة والمحافظات واستشهاد جندي أمن مركزي.
- في عيد الشرطة تبادل المواطنين الورد مع رجال الشرطة.
- الحكومة مستمرة في الإصلاحات وملتزمة بحماية حرية التعبير.
- قوات الشرطة التزمت ضبط النفس والمسيرات السلمية تحولت إلى أعمال شغب واشتعال النيران وإتلاف الممتلكات العامة.

- إصابة ٣١ جنديًا من قوات الشرطة في أعمال الشغب.
- مبارك يتابع الأحداث ويتصل بمحافظ السويس للاطمئنان على المواطنين.
- الهدوء عاد إلى الإسكندرية والإسماعيلية.
- الرئيس يطلب وضع البطالة والفقر والأسعار على رأس أولويات الحكومة.
- مظاهرات حاشدة بالقاهرة والمحافظات.
- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري.
- الاعتداء على مقار الحزب الوطني.
- تحطيم مقر الحزب الوطني بالمحافظات.
- حريق بمجمع الجلاء وسرقة ملفات القضايا.
- أعمال نهب للمنشآت الحكومية والتجارية بالإسكندرية.
- سليمان نائبًا وشفيق رئيسًا للوزراء.
- أوباما يطالب مبارك بخطوات ملموسة لزيادة الديمقراطية.
- تكليف المحافظين لتوفير الاحتياجات للمواطنين.
- الطيب وشنودة يؤكدان ثقتهما بالرئيس.
- مصرع ٥٠ شخصًا في معركة داخل سجون أبو زعبل.
- مبارك يكلف سليمان ببدء الحوار مع القوى السياسية.
- مبارك يطمئن على توفير احتياجات المواطنين.

- حكومة جديدة بلا رجال أعمال.
- مبارك يعلن إجراءات الانتقال الرسمي للسلطة في خطابه.
- شفيق مستعد للحوار مع المتظاهرين.
- الملايين يؤيدون مبارك في مسيرات بالمحافظات.
- سليمان: كلمة الرحيل هي نداء للفوضى وعناصر لها أجندات أمريكية اندست في الثورة.
- مبارك: ولائي لمصر وحدها وسأبقى فيها حتى الممات.
- الأوقاف: خطبة الجمعة على نبذ العنف.
- النائب العام: التحقيق في الاستيلاء على الأموال.
- مئات الآلاف في التحرير يطالبون بالتغيير.
- واشنطن تقترح حكومة انتقالية برئاسة سليمان.
- الإخوان يعلنون قبولهم الحوار .... بشروط.
- معظم المصريين يريدون الانتهاء الفوري للمظاهرات.
- استقالة جمال مبارك وعزمي وعز وهلال من أمانة الحزب الوطني.
- شفيق: الوضع في مصر مطمئن للغاية.
- أوباما: مبارك وطني وعليه اتخاذ القرار الصائب.
- شباب الميدان يحاور سليمان ... والاعتصام مستمر.

- شفيق يؤكد ضرورة بقاء مبارك في الحكم حتى الانتهاء من مدته.

- بلاغات جديدة ضد عز وجرانة والمغربي.

- سليمان: مصر بين خيارين؛ الحوار أو الانقلاب.

- رئيس الوزراء يصدر قراراً بتشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق حول الانتفاضة الشبابية.

- ٩٩ قسماً شرطة و٦ سجون تعرضوا للحرق.

- وائل غنيم: الجيش يتعهد بحماية الثورة الشعبية.

- سليمان: مبارك منحاز لمطالب الشعب.

- ساويرس: ما حدث من إصلاحات كافٍ وستنجح إذا تم إعطاؤها الفرصة.

- عمرو موسى يعرب عن ثقته في الجيش على إدارة الأمور في المرحلة الانتقالية.

- حظر التجوال يبدأ من منتصف الليل حتى ٦ صباحاً.

- اتحاد الإذاعة والتليفزيون يهنئ الشعب المصري بفوز ثورته العظيمة.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر صحيفة الأهرام طوال أيام الثورة ويلاحظ انحيازها شبه الكامل للسلطة السياسية فلم تذكر كلمة الثورة إلا على استحياء، وكانت تسعى إلى إبراز تصريحات المسئولين الحكوميين، وبالتالي يمكن القول: إن الخطاب الإعلامي لجريدة الأهرام كان يسعى لتزييف الوعي بقضية الثورة.

أما بالنسبة لجريدة الأخبار فقد صارت تقريباً على نفس نهج الأهرام في تبني وجهة النظر الحكومية التي أدانت الثورة ولم تعترف بها منذ البداية وفي ذلك جاءت عناوينها على النحو التالي:

- القبض على كل من يخرج على الشرعية ويخالف القانون.
- دعاة التحريض فشلوا في تحقيق أهدافهم والأمن تعامل بضبط النفس.
- مظاهرات في بعض المناطق وهدوء في معظم المحافظات.
- مقاطعة أغلب الأحزاب وعناصر محظورة إندسو لتحويل المسيرات السلمية لأحداث شغب.
- المظاهرات بدأت هادئة حتى تدخل المحرضون.
- الأمن أتاح الفرصة للتعبير.
- الوطني رفض تنظيم مظاهرات مضادة.
- الشريف: نطالب الحكومة بالعمل لصالح المواطنين وإلا فحسابها عند الرئيس.
- مصادمات في السويس وسيناء.
- هدوء في القاهرة.
- تراجع حاد في البورصة بسبب الأحداث.
- إقالة حكومة نظيف.
- إنسانية ضابط الشرطة.
- بائعو الخبز: الله يخرب بيت المظاهرات.
- عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية.
- مبارك يكلف أحمد شفيق بتشكيل حكومة جديدة.

- معارك دامية مع الشرطة لتهريب المتظاهرين.
- الرئيس في أخطر بيان للأمة: هذا وطني ووطن كل المصريين وسأموت على أرضي مصر.
- وطن للبيع: البرادعي يرفع لسفيرة أمريكا خطة لمستقبل مصر.
- خطاب الرئيس فجر مشاعر الحب.
- كوماندوز حزب الله اقتحموا السجون.
- ١٣ حزبًا منها الوفد والناصري توافق على الحوار.
- عمر سليمان: حركة ٢٥ يناير كانت من أجل المطالب المشروعة والدولة استجابت لها.
- جمال مبارك لن يترشح للرئاسة.
- مبارك: أريد التنحي ولكن أخشى من الفوضى.
- العدالة تلاحق الفساد.
- الكل اختار مصلحة مصر والاستقرار.
- أطراف الحوار الوطني اتفقوا بالتمسك بالشرعية وضمان الانتقال السلمي للسلطة.
- استمرار المظاهرات بالتحرير لليوم الرابع عشر.
- مصر تعود أكثر قوة.
- أسرار لقاء عمر سليمان مع رؤساء مجالس إدارة وتحرير الصحف اليومية.

- الحوار والانقلاب.
- النظام لن ينهار والجيش ضامن لعملية التغيير.
- الرئيس باقي في وطنه حتى نهاية ولايته.
- المجلس الأعلى للقوات المسلحة: نؤيد مطالب شعبنا المشروعة.
- وائل غنيم: الرئيس مبارك لبَّى مطالب الشعب وعلى الجميع العودة لمنازلهم.
- ورحل مبارك.
- وانتصرت إرادة الشعب.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر صحيفة الأخبار طوال أيام الثورة ويلاحظ انحيازها شبه التام للسلطة السياسية فلم تذكر كلمة الثورة مرة واحدة، وكانت تسعى إلى إبراز تصريحات وكلمات مبارك ورموز نظامه، وهو ما يجعلنا نؤكد أن الخطاب الإعلامي لجريدة الأخبار كان يسعى لتزييف الوعي بقضية الثورة.

وتعكس القراءة التحليلية لعناوين الإعلام الرسمي المقروء أنه اتخذ موقفًا سلبيًّا من قضية الثورة بل سعى إلى إزاحتها وتهميشها في أغلب الأحيان وحين كان يضطر للتعرض لها كان يبرز الجوانب السلبية التي تدين الثورة والثوار، ويمكن تفسير هذا الموقف بسيطرة النظام السياسي الحاكم على الإعلام الرسمي المقروء وتوجيهه لخدمة مصالحه.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج بما أسفرت عنه الدراسة الميدانية حول موقف الإعلام الرسمي في عمومه من ثورة ٢٥ يناير، ثم موقف الإعلام الرسمي المقروء على وجه الخصوص من الثورة، فسوف نجد شبه اتفاق بين ما أسفرت عنه الدراسة التحليلية تؤكده الدراسة الميدانية حيث جاءت ٥٧٪ من عينة

الدراسة لتؤكد الموقف السلبي للإعلام الرسمي من الثورة، مقابل ٢١٪ أكدوا على أن الموقف كان إيجابياً، وجاءت نسبة ١٩،٥٪ أكدت على أنه وقف إلى حد ما في منطقة وسط بين التأييد والمعارضة، في حين جاءت نسبة ٢،٥٪ تعبر عن عدم معرفتها بموقف الإعلام الرسمي من الثورة في ٢٥ يناير.

وفيما يتعلق بموقف جريدة الأهرام في ٢٥ يناير من الثورة أكدت الدراسة الميدانية أن ٣٦،٥٪ من عينة الدراسة يرون أنها كانت ضد الثورة مقابل ٢١٪ أكدوا على أنها كانت مع الثورة، وجاءت نسبة ١٩٪ ترى أنها وقفت إلى حد ما موقف وسط بين التأييد والمعارضة، بينما جاءت نسبة ٢٣،٥٪ أكدوا على أنهم لا يعرفون، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة من لا يعرف موقف جريدة الأهرام من الثورة بأن جزءاً كبيراً من العينة من طلاب الفرقتين الأولى والثانية وهما أثناء الثورة كانوا طلاباً صغاراً في المرحلة الثانوية ولم يكونوا يطلعون على الصحف عامة والصحف الرسمية خاصة.

ولم تختلف النتائج كثيراً بالنسبة لجريدة الأخبار حيث جاءت النسبة المؤكدة على الموقف السلبي من الثورة ٣١٪ من إجمالي مفردات العينة، مقابل ١٣،٥٪ أكدوا على أن موقفها كان إيجابياً، وجاءت النسبة التي ترى موقفها متوسطا بين التأييد والمعارضة ٢٢،٥٪، بينما ارتفعت نسبة من لا يعرفون ولم يطلعوا على موقف الأخبار من الثورة لتصل إلى ٣٣٪ من إجمالي عينة الدراسة.

إذن يمكن القول إن الإعلام الرسمي المقروء قد قام بتزييف وعي الجماهير بقضية الثورة في ٢٥ يناير على الرغم من أن دوره الحقيقي هو تشكيل وعي حقيقي بقضايا ومشكلات الواقع الاجتماعي، وهذا ما عكسته الدراستان التحليلية والميدانية.

ثانيًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٢٥ يناير.

جاء اهتمام الإعلام الخاص المقروء ليعبر عن الدور الذي يجب أن يكون عليه الإعلام

في عملية تشكيل وعي المواطن بقضاياه ومشكلاته الأساسية حيث وقف منذ اليوم الأول للثورة داعمًا لها وتحولت الصحف الخاصة لمنابر ومنصات لقصف السلطة السياسية والحكومة ومنبرًا لنقل رأي الثورة والثوار، وقامت الصحف بتغطية كافة الأحداث في كل المحافظات، وأبرزتها من خلال عناوينها الرئيسية، وكانت خير مُعين على كشف وفضح الإعلام الرسمي الذي وقف موقفًا مضادًا للثورة والثوار، ويمكن القول إن القوى الاقتصادية المسيطرة على الإعلام الخاص المقروء كانت ترى أن من مصلحتها كشف الحقيقة والوقوف بجوار الثورة والثوار وتشكيل وعي حقيقي للمواطن المصري فيما يحدث من أحداث يومية منذ ٢٥ يناير وحتى ١٢ فبراير شكّلت في مجموعها ثورة مصر.

وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد ببعض العناوين التي جاءت على صدر صفحات جريدتي الشروق والمصري اليوم في الفترة الممتدة من ٢٥ يناير إلى ١٢ فبراير ٢٠١١ لتأكيد ما ذهبنا إليه، ففي جريدة الشروق كانت أبرز العناوين على النحو التالي:

- الأمن والمعارضة والوطني يضعون اللمسات النهائية لمظاهرات عيد الشرطة.
- يوم الغضب.
- بروفة حية على الإنترنت بين المؤيدين والمعارضين .. والشرطة تنشر عناصرها بين المتظاهرين وتغلق العاصمة.
- ٢٥ يناير ... لمن الكلمة اليوم؟
- كم يكفي لإحداث ثورة؟
- المحافظات تترقب مظاهرات «يوم الغضب» المعارضة.
- مصر «الغاضبة» في الشارع.

- عشرات الآلاف خرجوا في مظاهرات حاشدة يطالبون بالتغيير والحرية والعدالة.
- الأمن يطارد المتظاهرين ... والغاضبون يعلنون اعتصامهم حتى الصباح.
- الأحزاب تعلن تأييدها للمحتجين.
- بركان الغضب يجتاح شوارع القاهرة وينفجر في ميدان التحرير .
- «شعب مصر هيغير مصر».
- الأمن يشوش على الاتصالات.
- عنف عشوائي وقسوة أمنية مفرطة في ثاني أيام الغضب.
- «جمعة الشهداء» توحّد صفوف الغاضبين في مواجهة الأمن.
- البرادعي عقب وصوله للقاهرة: مطلوب تغيير فوري وشامل.
- الشعب المصري كسر حاجز الخوف ولا مجال للتراجع.
- مليون ناشط «افتراضي» يشاركون في «جمعة الشهداء».
- الشعب يريد التغيير.
- محافظات الغضب خارج نطاق الخدمة.
- خبراء: الإعلام الرسمي في «غيبوبة» وحجب المواقع «أفكار قديمة».
- الشعب يتقدم ومبارك يتراجع.
- مسيرات لمئات الآلاف من المتظاهرين تواصل الهتاف: الشعب يريد إسقاط النظام.
- دعوات لإضراب شعبي يبدأ اليوم.

- القوات المسلحة إلى الشعب: نحن هنا لتأمينكم وتحقيق مطالبكم.
- ليلة سقوط الحكومة.
- بعد انسحاب الشرطة: شباب ينظمون المرور في الشوارع.
- مقترحات عمر سليمان لاحتواء انتفاضة الغضب.
- البرادعي : مبارك سيضطر للرحيل خلال أيام.
- اليوم الثالث .. ميدان التحرير «خارج نطاق حظر التجوال».
- عشرات الآلاف يواصلون التظاهر في وسط القاهرة.
- مئات الآلاف يواصلون مسيرات الغضب في الإسكندرية.
- قبل ساعات من المظاهرات المليونية.
- بيان من القوات المسلحة: لن نستخدم العنف ضد أبناء مصر.
- منصور حسن: أنصح مبارك باغتنام فرصة أن يكون «رئيسًا سابقًا».
- مبارك: لن أترشح لفترة رئاسية جديدة.
- سليمان يبدأ الاتصالات ... والمعارضة تشترط تنحي مبارك أولاً.
- مئات الآلاف يطالبون بإسقاط النظام وتنحي الرئيس.
- قيادات الميدان: اليوم مليونية وغدًا «جمعة الرحيل».
- مسيرة حاشدة من ميدان الجيزة إلى التحرير.
- البرادعي: قيادات سابقة بالجيش أبلغتني بضرورة رحيل مبارك.

- البدوي: المعارضة ترفض الحوار قبل رحيل مبارك.
- الكتاتني: لا تخافوا ... لن نقفز على السلطة.
- هيكل: أول ثورة مصرية كاملة في التاريخ الحديث.
- ثوار ٢٠١١ تجاوزوا تمرد ضباط عرابي وثورة الجيش في ١٩٥٢.
- قوى سياسية: خطاب مبارك «التفاف على مطالب الشعب».
- أوباما: انتقال السلطة يجب أن يبدأ «الآن».
- محللون أمريكيون: واشنطن لا ترى أملاً في بقاء مبارك.
- أردوغان: التنحي الفوري هو فقط ما يلبي طموحات المصريين.
- بلير: التغيير في مصر سينقل المنطقة نحو الأفضل.
- المعارضة الرئيسية تقرر تجميد الحوار مع الحكومة بسبب «مذبحة التحرير».
- معتصمو التحرير: حركتنا مصرية مشروعة ومستمرة.
- سليمان يناقش آليات «انتقال السلطة» مع الوفد والتجمع والناصري.
- وقال الشعب كلمته في الثلاثاء العظيم.
- مليون مصري يؤدون «صلاة الرحيل».
- ثورة نظيفة حولت التحرير إلى «مدينة فاضلة».
- «شباب التحرير» يحددون مصير ٣ قمم عربية وإسلامية.
- نصب تذكاري لشهداء الحرية في قلب ميدان التحرير.

- المليونية «الرابعة» تحول مصر إلى «ميدان تحرير».

- ٢٥ يناير أشعلت ثورة في الشخصية المصرية.

- الغضب يصل إلى العمال.

- مبارك يرفض التنحي ويفوض سلطاته لسليمان والتحرير يرفض.

- غضب عارم من الخطاب والآلاف يحاصرون مبنى التليفزيون.

- تأسيس جبهة لدعم الثورة تجمع ائتلاف الشباب و٣٠ شخصية عامة.

- انسحاب التجمع والناصري من الحوار.

- «مرابطو التحرير» يهتفون تحت الأمطار: يسقط مبارك.

- وانتصر الشعب.

- الثورة تسقط مبارك .. والمجلس الأعلى للقوات المسلحة يتولى الحكم.

- أول هتافات بعد نجاح الثورة: «ارفع رأسك أنت مصري».

- الشعب يريد بناء نظام جديد.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر جريدة الشروق طوال أيام الثورة، ويلاحظ انحيازها الكامل للثورة والثوار فقد أكدت العناوين أن ما يحدث على أرض مصر هو ثورة حقيقية. ويجب على النظام السياسي وحكومته الاعتراف بها والرحيل وإعطاء الفرصة للشباب الثائر لبناء وطنه على أساس من الحرية والعدل والمساواة، وبالتالي يمكننا القول إن الخطاب الإعلامي لجريدة الشروق كان يسعى لتشكيل وعي المواطن المصري بقضية الثورة وكشف الزيف الذي يقوم به الإعلام الرسمي.

أما بالنسبة لجريدة المصري اليوم فقد انتهجت تقريباً -وإن كان بشكل أقل- نفس نهج جريدة الشروق حيث وقفت في صف الثورة والثوار، وحاولت أن تكون أحد المنصات الإعلامية لتغطية أحداث الثورة، وفتحت صفحاتها للقوى السياسية المعارضة للتعبير عن مواقفها الداعمة للثورة والمطالبة بإسقاط النظام. وفي هذا الإطار جاءت عناوينها على النحو التالي:

- القوى السياسية تكثيف استعداداتها للمظاهرات اليوم وحملة «مبارك أمان لمصر» مستعدون لمواجهة الغاضبين.
- (هيومان رايتس ووتش): تنتقد استمرار قمع المعارضة السياسة والمظاهرات وحرية الصحافة في مصر.
- مظاهرات واحتجاجات عمالية للمطالبة بالتثبيت ... واعتصام مزارعي الوراق.
- بروفة مبكرة لـ «يوم الغضب» . ١٢ مظاهرة في القاهرة والمحافظات للمطالبة بالتعيين ورفع الأجور والمكافآت.
- البرادعي: خروج المصريين إلى الشوارع «بداية لعملية تاريخية» وثقافة الخوف «تحطمت».
- الإخوان ينتقدون «البرادعي» لغيابه عن المظاهرات.
- المصريون في المهجر يعلنون تضامنهم مع يوم الغضب.
- إنذار .. الآلاف يتظاهرون ضد الفقر والبطالة والغلاء والفساد.. ويطالبون برحيل الحكومة.
- المتظاهرون والأمن في اليوم الثاني : لا تراجع .. ولا استسلام.

- عكاشة: التعامل الأمني العنيف يؤدي لعنف المتظاهرين.
- علماء الأزهر: «يوم الغضب» لا يتعارض مع الأديان.
- الأمن يحسم ليلة «التحرير» بـ ٢٠٠ مصفّحة و١٣ ألف جندي والقنابل المسيلة.
- السويس تشتعل: مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والأمن.
- النداء الأخير: أنقذوا مصر.
- الأمن يستخدم قنابل أمريكية منتهية الصلاحية ضد المتظاهرين.
- الوفد: يطالب الرئيس بالتخلي عن رئاسة الحزب الوطني.. وتشكيل حكومة انتقالية.
- جورج إسحاق: لن نتوقف حتى تتحقق مطالب المتظاهرين.
- مؤامرة من «الأمن» لدعم سيناريو الفوضى.
- مظاهرة حاشدة للمحامين بأسيوط والأمن يلقي القبض على ١٥٠ متظاهرًا.
- شباب يوم الغضب يطلقون حملة «احمي بيتك الكبير» حتى عودة «الأمن العام».
- الشعب في خدمة الوطن.
- القوى السياسية تشكل «ائتلافًا وطنيًا للتغيير» وتطالب الرئيس بترك منصبه استجابة لمطالب الشعب.
- قضاة مصر من ميدان التحرير: نناشد الرئيس الاستجابة لمطالب الأمة حقنًا للدماء وحرصًا على المصالح العليا للوطن.

- تواصل مظاهرات الغضب في المحافظات .. واللجان الشعبية تلقي القبض على مئات البلطجية والسجناء الهاربين.

- الائتلاف الوطني يجتمع اليوم للاتفاق على قيادة واحدة.

- قيادات حزبية معارضة: حكومة شفيق دخان في الهواء .. وستؤدي إلى زيادة احتقان الشارع.

- مظاهرة مليونية لمطالبة الرئيس بالتنحي.

- أساتذة الجامعات وقساوسة ينضمون لمظاهرات التحرير.

- رسالة إلى الجيش من المتظاهرين: سلمية .. سلمية.

- مبارك يتعهد بعدم الترشح وانتقال سلمي للسلطة.

- الوطنية للتغيير تؤكد عدم تلقيها اتصالات من نائب الرئيس.

- «إخوان أوروبا» يطالبون بحكومة إنقاذ وطني.

- حافظوا على انتصاركم: نداء لأبطال التحرير.

- التحرير يتحول إلى ساحة حرب .. والوطني يطالب بالتهدئة.

- الوطنية للتغيير والبرلمان الشعبي يرفضان بيان مبارك.

- الإخوان: النظام يسعى إلى دفع الشعب لليأس والانصراف عن انتفاضته.

- الائتلاف الوطني يقبل الحوار مع مؤسسات الحكم ويهدد بالانسحاب في حال الاعتداء على المتظاهرين.

- كارينجي: الأحزاب والإخوان غير مؤهلين لتسلم القيادة في مصر.

- المتمسكون بالبقاء في التحرير: لا نثق في الرئيس .. وخايفين من انتقامه.

- كارثة آدمية في التحرير ٨٠٠ قتيل و ١٢٠٠ جريح في اشتباكات الميدان .. والحكومة تعتذر عن الأربعاء الدامي.

- ٣ نواب من الوطني يستقيلون من مجلس الشعب بسبب الاعتداء على المتظاهرين.

- رسالة مليونية جديدة: الرحيل أولاً.

- فريدوم هاوس: تطالب أوباما «حث» مبارك على التنحي فوراً.

- لضمان انتقال آمن إلى الديمقراطية لجنة الحكماء تدعو الجيش.

- منسق ٦ أبريل: لن نتفاوض قبل الرحيل .. ولن نقبل أن يحكمنا التيار الإسلامي.

- شباب ٢٥ يناير يطيح بـ «جمال مبارك».

- الانتفاضة الشعبية «فضحت» منظومة الإعلام الحكومية غير المهنية.

- مصر تصلي على شهداء الحرية.

- فيسك: مبارك أوشك على مغادرة الحكم نهائياً .. ورحيله سيكشف حقائق رهيبة.

- بدراوي يطلب من نائب الرئيس الإفراج عن المعتقلين وإلغاء الطوارئ.

- زويل لشباب ٢٥ يناير: لا تسمحوا لأحد بـ «تشويه» عملكم النبيل.

- ثوار التحرير يطالبون باستعادة الأموال المنهوبة.

- فاروق الباز في رسالة لـ «ثوار التحرير»: لا تقبلوا الوصاية ولا تتراجعوا حتى يتنحى الرئيس.

- التحرير يفيض بالمتظاهرين .. والحشود تحاصر البرلمان.
- مظاهرات ووقفات احتجاجية ضد الحكومة .. والمطالب القضاء على الفساد.
- إعلاميون وفنانون يوقّعون «بيان الشعب» للتبرؤ من تغطية الإعلام الرسمي للأحداث.
- معرض صور وملابس الشهداء الملطخة بالدماء وتعليق غنائم «موقعة الجحش» على أعمدة التحرير.
- فرحك يا مصر في ميدان التحرير.
- الجيش لـ «المتظاهرين»: سيتم الاستجابة لجميع مطالبكم ورئيس الوزراء: مبارك قد يتنحى.
- استقالة نقيب الممثلين والسينمائيين.. تعلن تأييد شباب ٢٥ يناير.
- موجة جديدة من الاحتجاجات العمالية تجتاح القاهرة والمحافظات.
- الشعب أراد وأسقط النظام.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر جريدة المصري اليوم طوال أيام الثورة، ويلاحظ انحيازها للثورة والثوار، حيث قامت بإبراز كل ما يحدث في ميادين ومحافظات مصر، وأبرزت آراء المعارضة والثوار في مواجهة تصريحات السلطة الحاكمة، وبذلك يمكن القول إنها قد قامت بتشكيل وعي حقيقي للمواطن المصري بقضية الثورة طوال الثمانية عشر يومًا.

وتعكس القراءة التحليلية لعناوين الإعلام الخاص المقروء أنه اتخذ موقفًا إيجابيًا من قضية الثورة، بل سعى إلى وضعها في بؤرة الدلالة، وهو ما يعني أن القوى الاقتصادية المسيطرة على هذه الوسائل الإعلامية كان من مصلحتها كشف الحقائق فيما يتعلق بقضية الثورة كما تحدث على أرض الواقع.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج بما أسفرت عنه الدراسة الميدانية حول موقف الإعلام الخاص في عمومه من ثورة ٢٥ يناير، ثم موقف الإعلام الرسمي المقروء على وجه الخصوص من الثورة، فسوف يتضح أن هناك تقاربًا بين ما توصلت إليه الدراسة التحليلية وبين نتائج الدراسة الميدانية، حيث جاءت نسبة ٣٩٪ من إجمالي عينة الدراسة لتؤكد أن الإعلام الخاص كان مع الثورة، في مقابل ١٧٪ أكدت على أن الإعلام الخاص كان ضد الثورة، بينما جاءت النسبة الأكبر ٤٢،٥٪ هي من ترى أن الإعلام الخاص وقف في منطقة وسط بين التأييد والمعارضة إلى حد ما، بينما جاءت نسبة ١،٥٪ أكدت أنها لا تعرف ما إذا كان الإعلام الخاص أيَّد أو عارض ثورة ٢٥ يناير. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة إلى حد ما وهي النسبة المتأرجحة إلى أن الإعلام الخاص قد انقسم إلى مؤيد وهو الإعلام المقروء ومعارض وهو الإعلام المرئي كما سيتضح بعد ذلك.

وفيما يتعلق بموقف جريدة الشروق من ثورة ٢٥ يناير أكدت الدراسة الميدانية أن ٢٣٪ يؤكدون أنها مؤيدة للثورة، مقابل ٨،٥٪ أكدوا على أنها معارضة، وجاءت نسبة ١٧،٥٪ أكدت أنها إلى حد ما وقفت في منطقة وسط بين التأييد والمعارضة، أما النسبة الأكبر فقد قالت: لا أعرف، ووصلت إلى ٥١٪ من إجمالي عينة الدراسة. وهذه النتائج قد تبدو متناقضة إلى حد ما مع نتائج الدراسة التحليلية، لكن يمكن تفسير ذلك في ضوء أن الشباب المتضمن في العينة لا يقرأ الصحف خاصة صحيفة الشروق، هذا إلى جانب أن جزءًا كبيرًا منهم كانوا في المرحلة الثانوية أثناء ثورة ٢٥ يناير.

وجاءت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بجريدة «المصري اليوم» أفضل حالاً حيث أكدت نسبة ٤٨٪ على دعمها للثورة، مقابل ١٠٪ أكدوا على أنها كانت ضد الثورة، وجاءت نسبة إلى حد ما ٢١٪، ونسبة من لا يعرف ٢١٪، ويمكن تفسير انخفاض لا أعرف بالنسبة لـ «المصري اليوم» عن الشروق باعتبارها كانت

الجريدة الأكثر انتشارًا أثناء ثورة ٢٥ يناير وهو ما يرجح أن الشباب قد اطلع عليها وعرف موقفها.

ومن هنا يتضح أن الإعلام الخاص المقروء قد قام بتشكيل وعي الجماهير بقضية الثورة في ٢٥ يناير وهو ما أكدته الدراسة التحليلية ودعمته إلى حد ما الدراسة الميدانية.

ثالثًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٢٥ يناير.

جاء اهتمام الإعلام الرسمي المرئي ليعبر عن وجهة نظر السلطة السياسية التي اعتبرت ثورة ٢٥ يناير خروجًا على القانون وإشاعة الفوضى في البلاد، وفي هذا الإطار تحولت القنوات التليفزيونية الرسمية لأداة لتزييف وعي المواطنين بكل ما يحدث في الشارع المصري وقد استُخدمت في ذلك خطط وآليات متعددة، وسوف نوضح خلال الصفحات التالية كيف تمت عملية التزييف والتضليل الإعلامي حيث نقوم بعرض نتائج الدراسة التحليلية والتي سوف تنقسم إلى قسمين؛ الأول: يعرض التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي في عمومه. والقسم الثاني: يعرض لنموذج واقعي لهذا الإعلام وهو قناة النيل للأخبار، ثم ننتقل بعد ذلك لعرض نتائج الدراسة الميدانية.

١- التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي:

- كان الإعلام المصري الرسمي هو رائد صناعة الكذب لأناس كانوا يعاصرون الحدث مباشرًا من خلال تواجدهم في الشارع.

- في الأيام التي سبقت يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأت القنوات التليفزيونية المصرية الرسمية في تقديم تلك الاحتجاجات على أن هناك بعضًا من الحركات المعارضة تدعو للتظاهر يوم ٢٥ يناير.

- بعض القنوات الرسمية استخدمت آلية التهميش والإزاحة حين تجاهلت تلك

الدعوات في أخبارها وبرامجها، ثم بدأت بعدها في الإعلان عنها بعد أن أحرجتها بعض القنوات الخاصة لتعلن عنها في شكل أن هناك بعض الشباب يدعون للتظاهر، وتوقف عنوان الخبر بل ومضمونه عند تلك النقطة، وهنا تبرز آلية التجزئة والتفتيت كأحد أهم أساليب تزييف الوعي بالقضايا والمشكلات.

- بعد إدراك الحكومة المصرية وأجهزة الرقابة والاستخبارات في الدولة جدّية تلك الدعوات، وكمية الحشود التي ستتواجد في شوارع وميادين مصر، بدأ المتآمرون في وضع الخطط الإعلامية التي من شأنها تدمير وإحباط تلك التظاهرات.

- فبعد أن اكتشف القائمون على صناعة وتدوير الإعلام الرسمي في مصر عدم جدوى خطة «التهوين» بدأ في وضع خطة «التشويه» يتبعها خطة «الفزّاعة»، ثم خطة «استخدام العواطف».

- خطة التشويه وتزييف الحقائق:

- اعتمدت على نشر الأخبار الخاصة بالدعوات للنزول على أنها دعوات من مخربي وأعداء الوطن، وبعض الجهات الخارجية التي تستهدف ضرب استقرار الوطن وزعزعة أمنه، بل ودعت برامج تلك القنوات الرسمية الجمهور لعدم الاستجابة لتلك الدعوات من خلال ضيوفها ومحلليها السياسيين.

- خطة الفزّاعة:

- بدأت من خلال البرامج التحليلية والنقاشية للوضع السياسي في الشارع المصري، حين بدأ الضيوف والمحللون والخبراء الأمنيون في التحذير من أي محاولات للعنف والتخريب أو الاعتداء على الممتلكات العامة، لما سيقابله

من تحرك أمني واسع لجهاز الشرطة الذي سيحمي المصريين والوطن من الخراب والتدمير.

- **خطة استخدام العواطف:**

- بدأت نشرات الأخبار وبرامج الـ Talk show «التوك شو» والبرامج الحوارية في إبراز الأخبار المتعلقة بإصلاحات ودراسات تضعها الحكومة لتحسين أوضاع المجتمع المصري والارتقاء بحياة المصريين.
- ثم دعت نفس تلك النشرات والبرامج المصريين للحفاظ على الوطن من محاولات أعداء الوطن التخريبية، والحرص على عدم اختلاط الثوار أو المؤيدين بالمخربين حتى لا يختلط الأمر على أفراد الداخلية.
- ولأول مرة في الإعلام المصري الرسمي تبث القنوات المصرية الإخبارية الأغاني الوطنية في فواصلها.

❖ **الخطة الإعلامية منذ ٢٥ يناير، واستمرار التضليل:**

- في الأيام الأولى ٢٥ – ٢٦ – ٢٧ يناير ٢٠١١، استمرت نفس الخطط السابقة التي اعتمدت على التضليل بل ومحاولة تزييف وعي المجتمع المصري.
- ولكن ظهر غباء القنوات الرسمية في تغطية الأحداث، حيث تجاهلت بعضها الاحتجاجات من أساسه، والبعض الآخر ناقض نفسه حين كانت تنشر أخباراً في شريط أخبارها بعناوين مثل: «الآلاف يشاركون في مظاهرات سلمية مؤيدة في القاهرة»، ثم يتطور الخبر في نفس الشريط في اليوم التالي ليصبح «المئات يشاركون في مظاهرات سلمية احتجاجية في أنحاء متفرقة من العاصمة».

- ثم تنشر تلك القنوات ذاتها أخبارًا حول أن عناصر من جماعة الإخوان المسلمين وعناصر إرهابية تحاول استغلال المواطنين المعارضين في الشوارع لزعزعة أمن الوطن.

- فكيف يكون شريط الأخبار يتحدث عن مئات أو عشرات المواطنين السلميين المعارضين، في نفس الوقت أن الآلاف يشاركون في مظاهرات سلمية مؤيدة؟!!!!

- وكيف في ذات الوقت أن هناك عناصر إرهابية تستغل المواطنين المعارضين؟

- زيادة غباء الإعلام المصري الرسمي ظهر حين أصر على نشر الأخبار الخاصة باستغلال الإخوان المسلمين للمواطنين لنشر الفوضى رغم إعلان الإخوان المسلمين عدم مشاركتهم يوم ٢٥ يناير!!

♣ الخطة الإعلامية للإعلام المصري الرسمي منذ يوم ٢٨ يناير ٢٠١١:

- من الواضح أن الإعلام المصري الرسمي قرر أن يستمر في التضليل ولكن مع إضافة أدوات جديدة إلى الخطط المنهجة السابقة.

- استمرت خطط «التهوين» و«التشويه» و«الفزاعة» و«استخدام العواطف» إضافة إلى البهارات الجديدة التي تضمنت أدوات جديدة خططها كالآتي: «اعتماد أسلوب الرواية الواحدة في كل القنوات»، «استخدام المشاهير في الدعاية والتضليل من خلال الإعلانات ومن خلال التصوير معهم في الشوارع»، «اختلاق المسرحيات، والدفع بفنانين أو ممثلين في الشارع».

♣ اعتماد أسلوب «الرواية الواحدة في كل القنوات»:

- كانت أكثر الروايات فكاهة في القنوات المصرية الرسمية بعد اعترافهم بوجود مظاهرات اضطرارًا وتماشيًا مع الإعلام العربي والعالمي، وصول

عدد المتظاهرين في الشارع إلى «خمسة عشر ألف متظاهرًا على الأكثر مقابل هدوء في محافظات عديدة في مصر.

- لم يكن الجديد في ذلك نشر الأكذوبة والتمعن فيها، بل اعتماد نفس النص حرفيًا في كل القنوات.

- في إحدى النشرات تم إذاعة نفس النص السابق مع إضافة جملة «غير أنه لم يتسنَّ التأكد من الرقم»، فتمت إضافة نفس الجملة في باقي القنوات!

- لم أتعجب من هذا الإعلام الرسمي حين اعتمد رواية جديدة في الأيام التالية بعنوان «الملايين يخرجون لتأييد مبارك»، أو «مظاهرات مليونية في حب مصر»! أو غيره، ونفس العنوان بنفس متن الخبر يذاع في كل القنوات الرسمية المختلفة!

❖ استخدام المشاهير في الدعاية والتضليل من خلال الإعلانات ومن خلال التصوير معهم في الشارع:

- كان استخدام الفنانين كأداة لها مصداقية عند جمهورها من الأساليب التي اتبعها الإعلام الرسمي حين بدأ في التسجيل مع فنانين من الشارع يتحدثون عن مليونيات التأييد للقائد محمد حسني مبارك، وانطلاق البعض الآخر في تسجيل الأغاني الوطنية لإذاعتها من خلال هذا الإعلام، بل وتسابق البعض الآخر في تصوير إعلانات دعائية لاستقرار مصر، ونظام الحكم.

❖ اختلاق المسرحيات، والدفع بممثلين أو فنانين جدد في الشارع:

- ظهرت مواهب فنية جديدة، ولكن الطريف أن من اكتشف تلك المواهب هو الإعلام الرسمي الإخباري، وليس منتجو الأفلام السينمائية والمسلسلات!

- تذاع النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية لتستضيف على الهواء مباشرة أفرادًا من شعب مصر يتحدثون عن استقرار الميادين تارة، وتارة أخرى يبكون في حب مصر ويتحدثون عن انتشار البلطجية في الشوارع للقتل والتخريب وتارة يتحدثون عن بسالة قوات الشرطة المصرية في التعامل مع المخربين.

- أضف على هذا تأكيد روايتهم بقصص خيالية يدعون أنهم شاهدوها بأعينهم.

- غباء متآمري الإعلام الرسمي ظهر جليًّا في ظهور نفس الأشخاص بنفس الأسماء في قنوات مختلفة مع تغير الرواية!

♣ سياسات أخرى تعددت فيها فنون تزييف الوعي للجمهور المصري بشكل عام (منذ ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١) : حصاد التجربة:

- بدأت البرامج الحوارية في التقليل من الثورة التونسية، والتأكيد على فشل التجربة، وإغراقها للبلاد، وأنها نتاج مؤامرات خارجية تسعى للعبث بمصر حاليًا.

- التأكيد من خلال بعض البرامج الأخرى أن مصر دولة تفوق تونس معيشيًا واقتصاديًا وسياسيًا وتتفوق عليها، ولذلك يستحيل تكرار التجربة في مصر.

- استمر الإعلام الرسمي في تزوير الحقائق للتأكيد على حدوث ثورة تونس لفشل إعلامه في تحقيق حرية الرأي والتعبير لمواطنيه، إضافة إلى ارتفاع مشاكلها الاجتماعية كالبطالة على عكس مصر الرائدة وحكومتها الواعية!

- قام الإعلام المصري بإذاعة خطاب الرئيس المصري حسني مبارك يوم ٢٩ يناير الذي أعلن فيه حل الحكومة، ووعد بتشكيل حكومة أفضل، مع وعود بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص عمل للشباب، وترك مزيد من

الفرص للحريات لنمو ورخاء المجتمع المصري، ورفض الشعب المصري هذا البيان الرئاسي لدرجة إعلان الجمعية الوطنية للتغيير أنها لن ترضى بحل سوى رحيل الرئيس المصري.

- رغم ذلك أعلنت قنوات التليفزيون المصري الرسمية من خلال نشراتها وبرامجها ترحيب جموع الشعب بخطاب الرئيس وعودتهم إلى منازلهم منادين باسمه وبقراراته، بل وتحدثت عن التأييد الشعبي الذي حظي به مبارك.

- بعد خطاب الرئيس مبارك الثاني - يوم ١ فبراير ٢٠١١. الذي أعلن فيه عدم ترشحه لفترة جديدة لرئاسة الجمهورية، كرر الإعلام المصري تزييف رد فعل الشارع المصري بنفس عناوين الخطاب الأول تقريباً.

- حدوث موقعة الجمل الشهيرة يوم الأربعاء ٢ فبراير ٢٠١١، لم يكترث الإعلام المصري ولم يحاول تغيير موقفه بل صوَّر ما حدث على أنهم مخربو الوطن من المواطنين الذين تم تدريبهم من قبل الجماعات الإرهابية والجهات الأجنبية العميلة.

- زيّف الإعلام المصري حقيقة أعداد المواطنين الذين استشهدوا أثناء مقاومتهم لجبروت وقوة الداخلية الغاشمة، وأعلن عن شهداء الشرطة فقط الذين ادعوا أنهم سقطوا فداءً للوطن أثناء مقاومة البلطجية والعملاء.

- بعد خطاب الرئيس محمد حسني مبارك الأخير كررت وسائل الإعلام المصرية الرسمية نفس ما سبق بحذافيره.

- كانت أكثر طرائف الإعلام المصري تجاهل الأحداث في ذروتها، وإذاعة المسلسلات والبرامج التي تتحدث عن تاريخ مصر وحضارتها!

❖ **وأخيرًا : كانت الخطة التآمرية الكبرى للحكومة المصرية، وهي خطة «المصدر الواحد»:**

- واعتمدت على التركيز على نشر الأكاذيب، والأقاويل غير الحقيقية بمنتهى الحرية بعد أن أغفلت الحكومة المصرية معظم القنوات الاتصالية الإخبارية كالإنترنت والهواتف المحمولة والقنوات التليفزيونية التي كانت تبث بثًا حيًّا للأحداث كقناة (الجزيرة) بصرف النظر عن نواياها من وراء نقل الأحداث.

ومن خلال ما سبق تظهر استراتيجية الإعلام المصري المضللة والمزيفة للوعي، ولكن كان وعي الشعب المصري حينها قد فاق كل التوقعات، فبرغم عمل الإعلام الرسمي على تزييف الوعي، فقد زاد ذلك من عناد وتصميم الشعب على الدأب للاستمرار في ثورتهم ورفض سياسات التزييف التي تبناها وزير التزييف والتضليل حينها «أنس الفقي».

١- قناة النيل للأخبار نموذجًا للإعلام الرسمي المرئي:

- قناة النيل للأخبار كانت من أولى القنوات المصرية التي تصنف تحت مظلة الإعلام الرسمي التي ساهمت في تزييف الحقائق ومحاولة تشويه الثورة والثوار.

- تميزت قناة النيل للأخبار ليس فقط بتزييف الحقائق، بل بخلق وقائع خيالية في هذا الوقت، بل وتحولت من قناة إخبارية إلى قناة فنية، اكتشفت ورعت العديد من المواهب الشابة الذين خرجوا علينا ينقلون لنا مشاهد ربما تكون من كوكب آخر!

أهم الخطط التي اعتمدتها قناة النيل للأخبار:

❖ خطة التهوين.

❖ خطة التشويه.

❖ خطة الفزّاعة.

❖ اختلاق المسرحيات والدفع بفنانين وممثلين.

تلك هي أهم الخطط التي استخدمتها القناة، والتي قمنا بشرحها تفصيلاً في الجزء السابق فيما يخص الإعلام المصري الرسمي بشكل عام، أما فيما يخص تفصيلاً بالنسبة لقناة النيل للأخبار فكانت كالآتي:

خطة التهوين:

باختصار فأهم أمثلتها:

- نشرات الأخبار في القناة والتي تصدرت عناوينها يوم ٢٥ يناير احتجاجات ومظاهرات متفرقة بلبنان، تجاهلت تماماً متظاهري مصر. ثم كان العنوان الثاني لنشراتها على مدار اليوم الشرطة تحتفل بعيدها في يوم عيد الشرطة.. وفي يوم ٢٦ يناير كانت عناوين نشرات الأخبار تخص كل ما يحدث في أنحاء العالم، يليها عنوان قصير: العشرات من المتظاهرين في القاهرة وبعض محافظات مصر.

- منذ يوم ٢٧ ، ٢٨ يناير ٢٠١١ بدأت العناوين وكأنها تكرار اليوم السابق، وكأن ساعة تلك القناة قد توقفت، فكان العنوان اليومي الثابت على مدار أيام متتالية هو: «عاد الهدوء لشوارع القاهرة».

- برامج القناة الإخبارية التي استضافت محللين وخبراء لم يسمع عنهم أحد أو يعرفهم قبل ذلك، منهم السياسيون ومنهم الخبراء الأمنيون، الذين تحدثوا في أحد الحلقات على أن هناك ٣٠٠ متظاهر في القاهرة و٢٠٠ متظاهر في الإسكندرية والعشرات في المحافظات.

- الأكثر طرافة أنه في ذات الوقت الذي وصل فيه ميدان التحرير يوم ٢٨ يناير لأكثر من مليون متظاهر كانت قناة النيل للأخبار تعرض مشاهدًا للنيل ليلاً بهوائه الجميل، وتتحدث عن قلب مصر وعاصمتها وروعة نيلها.

خطة التشويه:

- اعتمدتها قناة النيل للأخبار عندما بدأت في بث تقارير تتحدث عن شباب مُدرّب على أعلى مستوى في دول خارجية، وجاء هنا لتنفيذ مخطط لتدمير مصر، في نفس الوقت الذي تذيع فيه نشرات الأخبار نفس العنوان «عاد الهدوء لشوارع القاهرة».

خطة الفزاعة:

- بدأت منذ جمعة الغضب الثانية تقريبًا عندما بدأت قناة النيل في إذاعة أخبار مُبالغ فيها بغرض إفزاع الجماهير، ومحاولة إعادتهم إلى بيوتهم: كان أبرز تلك الأخبار بعنوان: «اتجاه مجهولين إلى ميدان التحرير حاملين كُرات النار الملتهبة لتفريق الجماهير». و «مجهولون يعتدون على محطة مترو المعصرة ويدمرونها».

خطة اختلاق المسرحيات والدفع بفنانين وممثلين:

- كان أشهر هؤلاء الممثلين من عُرف باسم «تامر من غمرة» .

- كانت المكالمات الاتصالية تنهال على برامج القناة الإخبارية ممن يُفترض أنهم من سكان أحياء القاهرة فيحكون ويتحدثون عن اغتصاب في شوارع القاهرة، وبلطجية تحت المنازل، وجرائم قتل وسرقة بالآلاف وغيره.

- أما نشرات الأخبار فاعتمدت على نفس هؤلاء الممثلين الذين بكى بعضهم في نشرات الأخبار قائلا : «فيه ناس بتدمر مصر، شكلهم باين إنهم مش مصريين، مصر بتضيع وبيحتلوها».
- ترى تلك المداخلات في البرامج والنشرات تُبالغ بطريقة هستيرية فتشعر وكأن ولاية شيكاغو في الولايات المتحدة هي الأكثر أمانًا في العالم.
- وأخيرًا : الحديث عن إفلاس مصر في حال استمرار الثورة رغم امتلاك مصر لاحتياطي نقدي فاق الـ ٢٥ مليار دولار.

ومما سبق يتضح أن قناة النيل للأخبار حاولت الربط بين الغياب الأمني في مصر وبين إسقاط النظام.

وبالتالي يمكن التأكيد على أن الإعلام الرسمي المرئي قد قام بتزييف الوعي بقضية الثورة ووقف ضدها منذ اليوم الأول نتيجة لسيطرة السلطة السياسية على هذه الوسائل الإعلامية وتوجيهها بما يخدم مصلحتها.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التحليلية بما جاءت به الدراسة الميدانية فيما يتعلق بموقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٢٥ يناير، فقد جاءت الدراسة الميدانية لتؤكد وتدعم موقف الدراسة التحليلية حيث أكد ٥٣٪ من مفردات عينة الدراسة أن الإعلام الرسمي المرئي كان ضد الثورة وعكس موقف السلطة الحاكمة، في مقابل ٢٤،٥٪ أكدوا على أنه لم يكن ضد الثورة، وجاءت نسبة ١١٪ تؤكد على أنه وقف إلى حد ما في منطقة وسط بين التأييد والمعارضة، في حين جاءت نسبة ١١،٥٪ تؤكد عدم معرفتها.

وعلى الرغم من أن هذه النتائج تبدو عدم مطابقتها للواقع الذي أسفرت عنه الدراسة

التحليلية حيث كان الإعلام الرسمي المرئي منحازًا ضد الثورة بنسبة أكبر مما أسفرت عنه الدراسة الميدانية فيمكن إرجاع ذلك إلى أن الجمهور المستهدف من الشباب صغير السن والنسبة الأكبر منهم من طلاب الفرقتين الأولى والثانية، وهم لم يخبروا ما حدث جيدًا في ٢٥ يناير لأنهم كانوا طلابًا في المرحلة الثانوية وقد مر أيضًا وقت طويل على أحداث الثورة، فما تبقى منها في الذاكرة قد قل وضعف لكن النتيجة العامة تميل إلى تأكيد قيام الإعلام الرسمي المرئي بتزييف الوعي بقضية الثورة لصالح النظام السياسي الحاكم في حينه.

رابعًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٢٥ يناير.

جاء الإعلام الخاص المرئي كصدى صوت للإعلام الرسمي المرئي حيث عبر عن وجهة النظر الحكومية التي اعتبرت ثورة ٢٥ يناير مؤامرة خارجية شارك فيها الشباب العميل والمأجور وهو تزييف لوعي المواطن المصري بحقيقة ما حدث في الواقع. وقد قام الإعلام الخاص باستنساخ نفس الخطط والآليات التضليلية التي استخدمها الإعلام الرسمي، لذلك سوف نقوم بعرض التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي في عمومه، ثم ننتقل لمناقشة ما قدمته قناة المحور باعتبارها رمزًا للتضليل الإعلامي في ٢٥ يناير ٢٠١١، ثم نعرض أخيرًا لنتائج الدراسة الميدانية.

٢- التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي:

- كان الإعلام الخاص (المصري) في خط موازٍ تقريبًا للإعلام الرسمي المصري، إن لم يكن على نفس الخط، إن لم يكن على نفس النقطة، ولكن بشكل حَذِر قليلاً.

- بدأها الإعلام الخاص المصري بتجاهل الأحداث في بدايتها في نشرات أخباره، والشريط الخاص بالأخبار الموجود بمعظم القنوات، بينما لم يغفُل مذيعو برامج التوك شو الحديث عن التظاهرات ومناقشة أسبابها مع التماس الأعذار لمبارك ونظامه ومحاولة إبراز حسناته.

- مع بداية أعمال العنف وزيادة حدة الاحتجاجات بدأت تلك القنوات في مونتاج الأحداث بشكل مبتكر، خاصة في برامج التوك شو، فبدءوا في كشف تفاصيل دقيقة لن يعرفها أحد إلا وإن كان شخصًا منهم ومتآمرًا في نفس الوقت.

- فكانت أشهرها ما كشفته وسائل الإعلام الخاصة المصرية أن المتظاهرين ليسوا متظاهرين، وإنما هم بلطجية يتلقون الوجبات المجانية من «كنتاكي» التحرير، وبالتحديد وجبة «الديز بوكس»!

- وكيف تم تجنيد الباعة الجائلين ليحصل الفرد منهم على مبالغ بدأت من مائة جنيه، ووصلت في كثير من الأحيان إلى خمسة آلاف جنيه لتدمير مصر.

- ويبدو أن تلك القنوات إما أنها تعرضت لضغوط قوية لتزوير الحقائق، أو أنها شعرت أن سقوط النظام يهدد مصالحها بشكل مباشر مما دفعها للدفاع عنه حتى آخر نفس.

- الإعلامي «محمد ناصر» رئيس تحرير برنامج «العاشرة مساءً» أكد أن وزير الإعلام «أنس الفقي» ضغط لعدم نشر الحقائق، وطلب منهم أن يتبنوا وجهة نظر وزارة الداخلية فقط والتي تقول: إن ثورة الغضب المصرية ما هي إلا أحداث شغب تقودها جماعة الإخوان المحظورة.

- وصرح بأنه هدده هو وصاحب القناة التي يذاع عليها البرنامج بإغلاقها، أو بمنعهما من السفر وغير ذلك من الأساليب العنيفة.

- ارتكبت القنوات الخاصة جرائم إعلامية مُكتملة الأركان عندما مارست كل ما يخص تزييف الحقائق، بل وصناعة أخبار وإشاعات من وحي الخيال كانت كل قناة هي الأولى في الانفراد بها: لأنها كانت الصانع الوحيد.

- استضافت تلك القنوات شهود عيان، كما ادعوا على المتظاهرين ذوي الملامح الأجنبية، والمصريين الذين يحملون منشورات تخص جماعات جهادية وغيره.

- كان للإعلام الخاص النصيب الأكبر في خطة «استعمال المشاهير» في الدعاية للنظام، ومهاجمة وضرب الثوار، منهم على سبيل المثال وليس الحصر: الفنانة/ غادة عبد الرازق، والفنان/ أحمد بدير، الذي خرج على القنوات الخاصة يبكي بالدموع على مبارك وحزبه.

- أيضًا الفنانة/ صابرين، تعلمت أداء المشهد من بدير، وخرجت تكرره هي ثانية، والمطرب/ محمد فؤاد، والفنانة/ زينة، وقائد روايات المؤامرات العالمية علي مبارك/ عمرو مصطفى، واللاعبان/ حسام حسن، وإبراهيم حسن، والفنان/ أحمد زاهر، وغيرهم من القائمة التي سماها المصريون «القائمة السوداء لأعداء الثورة».

- باختصار لم يختلف الإعلام المصري الخاص كثيرًا عن الإعلام المصري الرسمي، فيمكنك قراءة الجزء السابق عن الإعلام الرسمي مرة أخرى باعتباره الإعلام الخاص.

- أخيرًا: لا بُدَّ من عدم إغفال موقف الإعلام الخاص يوم ١١ فبراير عندما تحول ليعلن انتصار الثورة، وسقوط النظام، وعظمة الشعب المصري الذي ناضل من أجل الحرية.

٣- قناة المحور نموذجًا للإعلام الخاص المرئي:

- قناة المحور من القنوات المصرية الخاصة التي مارست خطة «اختلاق المسرحيات»، و«الاستعانة بالمشاهير»، وللأسف مع محاولتنا الآن للبحث عن

أرشيف حلقات برامج القناة خلال فترة ثورة ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١، فلم أجد أيًّا منها لأنه تم حذفها بالكامل من أرشيف قناتهم المسجلة على «اليوتيوب»، وكل ما يتعلق بهم من مصادر، اللهم إلا بعض الحلقات واللقطات التي أعاد بعض الشباب المستقل رفعها لكشف حقيقة تآمر القناة وإعلاميها في هذا التوقيت على الثورة.

- كان الأشهر وصاحب النصيب الأكبر من فضائح قناة المحور والذي نال منه ناشطو المواقع الإلكترونية «الفيسبوك» Facbook المذيع «سيد علي».

- «سيد علي» و«هناء السمري» مقدما برنامج (٤٨ ساعة) في هذا التوقيت على قناة المحور، كانا من أشد المناصرين لحسني مبارك ونظامه، ومن أشد المعادين للثوار من الشباب المصري الشريف، وبالطبع فإن كل مواقفهم المتخاذلة والمزورة للحقائق تكشف وتعكس أيضًا سياسة قناتهم لمحاولة تزييف وعي المصريين في هذا الوقت. بقيادة رئيس تحرير البرنامج «بشير حسن» . ونظرًا لما قامت القناة به بحذف من مواد إعلامية لها، فلم يتبقَّ لنا من هذه المصادر سوى بعض الحلقات لهذين المذيعين وممثلي القناة حينها. ولسوف نستعرض وجهة نظرهم التي تعكس اتجاه القناة حينها.

- «سيد علي» و«هناء السمري» منذ اندلاع فتيل ثورة ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١ ركزا على عدة أفكار منها أن «مصر ليست تونس» نصًّا كما قالا ذلك عدة مرات، ولهذا فتكرار التجربة ليس في صالحنا، وإنما هي مؤامرة لتدمير مصر والنظام وإسقاط الدولة.

- لم يكن الحديث عن ثورة مصر ومقارنتها بتونس الفكرة الوحيدة، فكلاهما لم يستطع كبت مشاعره الجياشة تجاه نظام مبارك والحديث عن إنجازاته

وعن فكرة الأمن والأمان التي يحققها لشعبه، حتى إنهما لم يتمالكا نفسيهما، وشرعا في سب المتظاهرين من شرفاء مصر، ووصفهم بالعملاء والخونة والمتآمرين والقابضين والمرتزقة، وشرعوا في تزوير حقيقة أعداد الناس، وبدءوا في نشر الخرافات.

- اتبع مذيعو القناة وممثلوها وجهة نظر وزارة الداخلية المفروضة حينها أن تلك الثورة ما هي إلا أعمال شغب تمارسها جماعة الإخوان المحظورة وتساعدها جهات خارجية.

- حول أعمال النهب والسرقة وإشعال الحرائق وتحطيم أقسام الشرطة فقد أوضحت أو ادَّعت القناة أن المتظاهرين الشرفاء هم من شرعوا في فعل كل ما سبق واتهمتهم بالبلطجة، وأخفوا كل الصور الحضارية التي أبهر بها المصريون العالم مثل تشكيلهم لدروع بشرية لحماية المنشآت الحيوية المصرية كالمتحف المصري، والذين كانوا سببًا حقيقيًّا في إنقاذه بعد اختفاء قوات الأمن فجأة .. ولم يظهروا أيضًا شباب مصر وهو ينظف ميدان التحرير ويمسحونه بالماء.

- لم تذع القناة وبرامجها أيًّا من مشاهد الكُفر التي مارسها نظام مبارك والعادلي الفاشي كدهس سيارات الأمن للمتظاهرين بمنتهى اللا إنسانية.

- **المسرحية الكبرى (خلال برنامج ٤٨ ساعة لسيد علي وهناء سمري) وخطة اختلاق الوقائع والمسرحيات وتزوير الوقائع واكتشاف ممثلين جدد:**

- حيث قامت صحفية بإحدى الجرائد، يشهد عليها زملاؤها أنها دائمة فبركة التحقيقات، وذلك كما كشفها «بلال فضل» في اتصال لـ برنامج (العاشرة مساءً) يستضيفها «سيد علي» و«هناء سمري» في برنامجهما باسم مستعار

هو «شيماء»، وبصورة مشوشة لا تُظهر ملامحها لتدعي أنها ناشطة سياسية ضمن الفرق التي نظمت هذه المظاهرات التخريبية بعد تلقيهم تدريبات في «قطر» و«الولايات المتحدة» على يد عناصر من الموساد الإسرائيلي بغرض إسقاط النظام المصري وتدمير الدولة بمقابل مادي يصل إلى ٥٠،٠٠٠ دولار من منظمة Freedom House التي كانت تشرف على تدريبهم.

- وصرحت الممثلة «شيماء» بأن ما دفعها للاعتراف وكشف تلك الحقائق شعورها بأنها أهانت «حسني مبارك» التي شعرت فجأة أنه بمثابة أبيها الذي خدم مصر أكثر من ٣٠ عامًا، وأكملت المشهد ببعض من حشرجة الصوت والبكاء على أب كل المصريين حسني مبارك.

- تكرر هذا المشهد عدة مرات من خلال مكالمات هاتفية تتحدث عن مسرحيات أخرى مبدعة على نفس الغرار وتنتهي بنفس دموع التماسيح على مصر ورئيسها.

- وفي اليوم التالي لاستضافة «سيد علي» و«هناء سمري» للممثلة «شيماء» ظهر «سيد علي» يمسك في يده أوراقًا لم تقترب منها الكاميرا من الأساس يدعي أنها الأوراق التي تثبت سفر الناشطة وتورطها وزملاءها في تخريب مصر.

- **ونختتم هذا التزييف الإعلامي بخطة خداع الكاميرا التي مارستها قناة المحور:**

- حيث كانت تبث المظاهرات المليونية في ميدان التحرير من إحدى الزوايا المختارة التي لا يتعدى المتظاهرون فيها بعض الآلاف، مع جعل زاوية الكاميرا من الأعلى وعن بُعد لإظهار أن هذا هو العدد فقط الموجود بالتحرير، وفي نفس الشاشة يعرض مقاطع للمظاهرات المؤيدة لمبارك المتألفة من البلطجية

التي دفعت بهم الداخلية في نصف الشاشة الآخر، ولكن من زوايا قريبة جداً ومنخفضة توهم المشاهد بأن عددهم يتعدى من هم في التحرير.

- وفيما يتعلق بمحاولة استخدام آلية القياس على الواقع للتعرف على موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٢٥ يناير أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة ٤٣٪ من عينة الدراسة ترى أن الإعلام الخاص ممثلاً في قناة المحور قد قام بتزييف الوعي بقضية الثورة حيث وقف يدافع عن السلطة السياسية في مواجهة الثورة والثوار، وفي المقابل جاءت نسبة ٢٦،٥٪ تؤكد على أن القناة وقفت في صف الثورة، بينما تأرجحت بعض الاستجابات بين التأييد والمعارضة وجاءت بنسبة ٢١،٥٪، وأخيراً: من أكد أنه لا يعرف بنسبة ٩٪.

- وتعبر هذه النتائج عن ميل العينة لتأكيد أن الإعلام الخاص المرئي سعى لتزييف وعي المواطنين بقضية الثورة لصالح السلطة السياسية، لكن يلاحظ ارتفاع نسبة من أكدوا أن الإعلام الخاص المرئي قام بدعم الثورة وتأييدها حيث تجاوزت هذه النسبة رُبع مفردات العينة، وهي نسبة مخالفة للواقع حيث أكدت الدراسة التحليلية أن الإعلام الخاص المرئي وخاصة قناة المحور كانت نموذجًا للتضليل الإعلامي وتزييف وعي المواطنين، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عدم وعي جزء كبير من مفردات العينة من طلاب الفرقتين الأولى والثانية بحقيقة ما تم خلال أيام الثورة بواسطة وسائل الإعلام.

خامسًا: موقف الإعلام الرسمي المقروء من ثورة ٣٠ يونيو:

جاء اهتمام الإعلام الرسمي المقروء متذبذبًا وحذرًا إلى حد كبير ولم يعلن موقفًا محددًا من ثورة ٣٠ يونيو، وكأنه قد تعلم من درس ثورة ٢٥ يناير فلم يمِلْ إلى وجهة نظر السلطة ولم يَمِلْ إلى وجهة نظر الثوار بل وقف في منطقة وسط يتابع وينشر أخبار

الجبهتين دون ميل إلى أن شعر بنجاح الثورة فأخذ ينحاز إليها بشكل واضح في الأيام الأخيرة، وهو ما يجعلنا نؤكد أن الإعلام الرسمي المقروء قد استفاد إلى حد كبير من درس الماضي ولم يرتمِ في أحضان السلطة بشكل كامل رغم وجود وزير ينتمي أيديولوجياً للقوى المسيطرة على السلطة إلا أنه لم يتمكن من جعل المؤسسة منبراً منحازاً للسلطة السياسية القائمة.

ولتأكيد ذلك يمكن الاستشهاد ببعض العناوين التي جاءت على صفحات جريدة الأهرام في الفترة الممتدة من ٣٠ يونيو إلى ٤ يوليو ليتضح ما ذهبنا إليه، حيث جاءت أبرز العناوين على النحو التالي:

- تأمين كامل للمنشآت الحيوية عشية المظاهرات.
- زيادة المعتصمين برابعة والتحرير والدفاع والاتحادية.
- الجيش يعزز وجوده.. والطائرات تجوب سماء المحافظات.
- الوفد يطالب الرئيس بحقن الدماء.
- مصر على شفا حرب أهلية .. وإجبار مرسي على التنحي ليس الحل.
- على ذمة تمرد: ٢٢ مليون مواطن طالبوا .. برحيل مرسي وانتخابات مبكرة.
- الحرية والعدالة يحمل الإنقاذ وتمرد المسئولية التامة.
- حرق مقار حزب الحرية والعدالة والوسط.
- القوى والأحزاب السياسية تدينا الاعتداء على مقار الإخوان.
- الملايين تهتف: تحيا مصر.

- حشود المعارضة تطالب بالرحيل .. وهتافات تأييد الرئيس في رابعة.
- الإعلام العالمي: الثورة المصرية تدمر ذاتها.
- مرسي: مصر لا تشهد ثورة ثانية ولن أقبل بأي انحراف عن الشرعية الدستورية.
- شعارات وأغانٍ وطنية بالتحرير ورابعة والمحافظات.
- مرسي يطمئن على تنفيذ الخطط الأمنية.
- التحرير يرفع الكارت الأحمر للرئيس.
- العريان: ٣٠ يونيو نهاية الصراع بين إرادتين.
- الاتحاد العام للثورة يؤكد عدم رحيل النظام إلا عبر الصناديق.
- الجيش يمهل الجميع ٤٨ ساعة.
- بيان القوات المسلحة: لن نكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم.
- الأمن القومي مُعرَّض لخطر شديد وضياع الوقت لن يحقق إلا مزيدًا من الانقسام.
- على الجميع أن يتوقف عن أي شيء بخلاف احتضان هذا الشعب الأبي.
- إذا لم تتحقق مطالب الشعب فسوف نعلن عن خريطة مستقبل نشرف على تنفيذها.
- الخريطة يشارك فيها جميع الأطياف والاتجاهات الوطنية المخلصة بما فيها الشباب.
- ترحيب شعبي ببيان القوات المسلحة.
- ١٦ حالة وفاة و ٧٨٩ مصابًا ضحايا الاشتباكات.

- حرق مقر الإخوان بالمقطم .. واستقالة ٥ وزراء.
- تشكيل مجلس رئاسي وإلغاء الدستور.
- القوات المسلحة تشرف على خارطة المستقبل لمدة تتراوح بين تسعة أشهر وعام.
- محاكم ثورية للمحرضين على العنف .. وتعليمات بالتعامل مع الخارجين على القانون في سيناء.
- تشكيل حكومة مؤقتة لا تنتمي لأية تيارات سياسية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية.
- وضع قيادات الإخوان تحت الإقامة الجبرية ... وتأييد عالمي متوقع للتطورات الجديدة.
- حشود في مليونية الرحيل .. والمؤيدون يتظاهرون برابعة والنهضة والمحافظات.
- الرئيس يلتقي قنديل والسيسي للمرة الثانية خلال ٤٨ ساعة.
- أمريكا وفرنسا تطالبان الرئيس مرسي بضرورة الاستماع إلى مطالب الشعب.
- الأمم المتحدة: يجب حل الخلافات ديمقراطيًا ودور الجيش حاسم.
- الإدارة الأمريكية تقف في الجانب الخطأ .. والمعارضة المصرية غاضبة.
- مليونية تجوب الميدان وإطلاق الألعاب النارية ابتهاجًا بقرب سقوط النظام.
- متظاهرو الاتحادية يواصلون الاحتشاد.
- النائب العام يترك مكتبه .. ونادي القضاة يخشى العبث بالأوراق.

- مظاهرات الصعيد تتواصل.
- قنا: نجع حمادي جمهورية مستقلة.
- الأقصر: استبدال العيد القومي بيوم تغيير المحافظ.
- استمرار المظاهرات في شرم الشيخ ودهب.
- اتحاد عمال السويس: مطالب العمال لم تتحقق في عهد مرسي.
- الدعوة السلفية تطالب الرئيس بانتخابات رئاسية مبكرة وحكومة محايدة وتعديل الدستور.
- جبهة الإنقاذ: بيان الجيش أعاد الروح لمصر.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر صحيفة الأهرام طوال أيام الثورة: ويلاحظ أنها حاولت أن تكون موضوعية وغير منحازة وركزت على طرفي المعادلة لكنها بدأت تميل إلى دعم الثورة وتأييدها مع اقتراب نجاحها. وبالتالي يمكن القول: إن الخطاب الإعلامي لجريدة الأهرام قدم معالجة متوازنة حاول من خلالها تشكيل وعي حقيقي بالثورة فلم يقم بإزاحة وتهميش القضية، بل وضعها في بؤرة الدلالة، وقام بالتركيز عليها طوال أيام الثورة وحتى نجاحها.

وإذا كانت هذه هي القراءة التحليلية لخطاب الإعلام الرسمي المقروء في ٣٠ يونيو فإننا سنقوم بمقارنة هذه النتائج بما أسفرت عنه الدراسة الميدانية في هذا الشأن باعتبارها آلية للقياس على الواقع، وفي هذا الإطار أوضحت الدراسة الميدانية أن الإعلام الرسمي في عمومه كان منحازًا إلى الثورة والثوار بنسبة ٧٤،٥٪ من إجمالي عينة الدراسة مقابل نسبة ٩٪ أكدوا على أنه كان موقفه سلبيًا من الثورة، وجاءت نسبة ١١٪ تؤكد على موقفه المتذبذب بين التأييد والمعارضة، في حين أكدت نسبة ٥،٥٪ أنها لا تعرف إذا كان مؤيدًا

أو معارضًا. ويلاحظ ميل عينة الدراسة إلى التأكيد على أن الإعلام الرسمي كان مؤيدًا وداعمًا للثورة ولم يكن منبرًا للتعبير عن وجهة نظر السلطة كما حدث في ٢٥ يناير وهو ما أكدته الدراسة التحليلية وهو ما يعني أن الإعلام الرسمي قد استفاد من دروس الماضي، وأصبح أكثر ميلاً للاستقلال والتعبير عن الواقع بعيدًا عن الانحياز للسلطة السياسية.

وفيما يتعلق بموقف جريدة الأهرام من ثورة ٣٠ يونيو أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة ٦١٪ من العينة يرون أنها كانت مع الثورة والثوار مقابل ١١٪ يرون أنها كانت ضد الثورة، وجاءت نسبة ١٦٪ تؤكد على أنها وقفت موقفًا وسطا بين التأييد والمعارضة، بينما جاءت نسبة ١١،٥٪ تؤكد عدم معرفتها إذا كانت مؤيدة أم معارضة للثورة.

إذن يمكن القول إن الإعلام الرسمي المقروء قد قام بتشكيل وعي الجماهير بقضية الثورة في ٣٠ يونيو وهو ما اتفقت حوله الدراستان التحليلية والميدانية وإن كانت الدراسة الميدانية أكثر ميلاً إلى تأكيد الدور الداعم للثورة من الدراسة التحليلية التي رأت أنه حاول أن يقف في منطقة وسط بين القوى المتصارعة حتى حسم الثوار الموقف لصالحهم فبدأ الميل تجاه دعم الثورة والتعبير عنها.

سادسًا: موقف الإعلام الخاص المقروء من ثورة ٣٠ يونيو:

جاء اهتمام الإعلام الخاص المقروء ليعبر عن الدور الذي يجب أن يكون عليه الإعلام في عملية تشكيل وعي المواطن بقضاياه ومشكلاته الأساسية باستثناء الإعلام الخاص الذي أنشأته جماعة الإخوان المسلمين ليعبر عنها ويدافع من وجهة نظرها: فالإعلام الخاص في عمومه باستثناء إعلام الإخوان وقف منذ اللحظة الأولى للثورة مدافعًا ومدعمًا لها، وتحولت الصحف الخاصة لمنابر ومنصات لقصف السلطة الإخوانية الحاكمة ومنبرًا لنقل رأي ووجهة نظر الثورة والثوار. وقامت الصحف الخاصة بتغطية كافة الأحداث في كل المحافظات وأبرزت انحيازها من خلال عناوينها الرئيسية. وجاء هذا الدور مكملاً

لدورها المشكّل للوعي في ٢٥ يناير. وفي هذا الإطار يمكن الاستشهاد ببعض عناوين جريدة المصري اليوم خلال الفترة الممتدة من ٣٠ يونيو وحتى ٤ يوليو حيث جاءت على النحو التالي:

- الميادين لـ «مرسي»: سنة كفاية.
- دقت ساعة الغضب بالمحافظات.
- ٢٢ مليون مصري تمردوا على «حكم الإخوان».
- أحزاب المعارضة في الشوارع.
- القضاة يشاركون بـ «وقفة» أمام دار القضاء العالي.
- «تنسيقية ٣٠ يونيو» تطالب «الشاطر» بحقن دماء المصريين... وتفوض «البرادعي» لقيادة المرحلة الانتقالية.
- «سيناء» .. استنفار أمني وعسكري ..ومتطرفون يتوعدون بـ «عمليات إرهابية».
- موقعة «سيدي جابر» تحصد ٣ ضحايا.
- بورسعيد ..الآلاف يشيعون ضحية «الانفجار» والمعاينة: السبب عبوة محلية الصنع.
- الغربية .. مشانق رمزية لـ «مرسيَ» ومروحيات الجيش تحلق فوق المحلة.
- الدقهلية .. مظاهرات ليلية تطالب بـ «إسقاط مرسي» وإصابة ٤٨ في اشتباكات بين مؤيديه ومعارضيه.
- «حلفاء مرسي» يدقون «طبول المواجهة».
- «الإخوان» تتعاقد مع شركات حراسة لـ «تأمين مقارها».
- «عبد الغفور»: من يرفض حوار مرسي لا يحب وطنه.

- أبو إسماعيل: النزول إلى الشارع مرهون بالانقلاب على الدستور.
- «تجرد» تعلن عن جمع ٢٦ مليون توقيع .. ومليونية لـ «حماية الرئيس» اليوم.
- استقالة ٩ من نواب التيار المدني في «الشورى» أثناء مؤتمر «تمرد».
- اعتصام لشرطة الترحيلات في البحيرة.
- تشكيلات القوات المسلحة ترفع درجة الاستعداد تحسبًا لـ «العنف».
- «البرادعي»: أعطينا مرسي رخصة ولم يستطع القيادة .. و«صباحي»: مؤسسات الدولة تنحاز لإرادة الشعب.
- معتصمو «الدفاع» ينصبون ٤٥ خيمة .. ويغلقون الخليفة المأمون.
- تزايد أعداد المتظاهرين أمام «الاتحادية» استعدادًا للمليونية اليوم.
- الشعب يثور .. والحكومة تمارس أعمالها.
- مسيرة للفنانين بـ «القباقيب» للمطالبة برحيل مرسي.
- مرسي لـ «الجارديان»: نادم على الإعلان الدستوري واستقالتي تضع البلاد في فوضى بلا نهاية رغم الخروج الكبير.
- منع «الإسعاف» من الإعلان عن أعداد المصابين بأمر وزير الصحة.
- «تمرد» ستقدم استمارات سحب الثقة من مرسي إلى «الدستورية».
- عشرات الأسر تتظاهر بـ «الكنب» في المهندسين للمطالبة بـ «رحيل مرسي استفتاء الشعب».
- الشعب أراد .. والجيش استجاب.
- مبارك شاهد الثورة .. وقال: اللي خرجوا ضدي أقل بكثير.

- القضاة وأعضاء النيابة يتوجهون إلى النائب العام لمطالبته بترك منصبه.
- الثورة مستمرة ضد مرسي في الخارج.
- «عنان» يستقيل من منصب المستشار العسكري لـ «مرسي».
- الليلة الأولى لمظاهرات «الاتحادية»: اعتصام حتى رحيل النظام.
- الشرطة: عُدنا لـ «أحضان الشعب».
- «التيار الشعبي» يعلن «خارطة الطريق» .. ويقترح نقل «سلطات مرسي» لـ «حكومة كفاءات».
- الجيش ينحاز للشعب.
- القضاة: لو تأخر الجيش لضاعت البلاد.
- «الإنقاذ»: البيان انحياز للوطن.
- الميادين ترقص وتتمسك بـ «رحيل الإخوان».
- «تمرد» : البيان إنذار أخير للنظام.
- «تمرد»: ترحب ببيان الجيش .. وتدعو إلى الإضراب العام وحصار «قصر القبة» إذا لم يستجب «مرسي».
- تنسيقية ٣٠ يونيو ترفض الخروج الآمن لـ «مرسي».
- «الإنقاذ»: لا مفاوضات مع «الرئاسة».
- انهيار حكومة قنديل.
- مصر تعود خلال ساعات.
- وزير الداخلية: حددنا ١٢ متهمًا من«قناصة الإرشاد».

- واشنطن تطالب مرسي بانتخابات مبكرة.
- استرداد وطن.
- هكذا يتمرد المصريون.
- «الإنقاذ» تطالب بمحاكمة مرسي وقيادات الإخوان.
- واشنطن: الديمقراطية ليست مجرد انتخابات بل الاستماع للشعب.
- عزل مرسي .. بأمر الشعب.
- «الحداد» يحرض على سفك الدماء .. ويصف ما يحدث بـ «انقلاب عسكري».
- تهريب ٤ حقائب مستندات من مقر الحكومة.
- عائلة مرسي تنتقل لـ «التجمع الخامس» بعد الخطاب.
- الرئيس المؤقت لـ «المصري اليوم»: مسئولية كبيرة في ظروف حرجة.
- التكرار يعلم الثوار.
- دواوين الحكومة في قبضة الشعب.
- «تنسيقية ٣٠ يونيو» تطالب القوات المسلحة بحل «الإخوان» ومحاكمة قيادات الجماعة.
- «امنع معونة» .. حملة توقيعات شعبية لرفض المعونة الأمريكية.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر صفحات جريدة المصري اليوم طوال أيام الثورة ويلاحظ انحيازها الكامل للثورة والثوار، فقد أكدت العناوين على أن ما يحدث هو ثورة جديدة مكملة لثورة ٢٥ يناير وعلى الرئيس وجماعته وحكومته الرحيل عن الحكم وتحقيق مطالب الجماهير الشعبية الثائرة. وبالتالي يمكن القول إن الخطاب الإعلامي

لجريدة المصري اليوم كان يسعى لتشكيل وعي المواطن المصري بقضية الثورة، وكشف الزيف الذي حاول أن تلعبه وسائل إعلام جماعة الإخوان المسلمين، والذي سعى إلى تزييف وعي المواطن بقضية الثورة ومحاولة تصويرها على أنها انقلاب على الشرعية المزعومة وهو ما يمكن تأكيده من خلال العناوين الرئيسية لجريدة الحرية والعدالة طوال أيام الثورة حيث جاءت على النحو التالي:

- التحالف الوطني لدعم الشرعية يعلن الاعتصام برابعة العدوية.
- جريدة الوفد تحرض وتكذب على المتظاهرين.
- مرسي باقٍ في منصبه ودعاوى إسقاطه «غباء سياسي».
- تزايد أعداد المتظاهرين في رابعة العدوية .. دار الإفتاء: حمل السلاح في المظاهرات «حرام شرعًا».
- الشعب يريد إسقاط الفلول وفضح معارضة المولوتوف ودعم الشرعية.
- صورة مبارك تملأ ميدان التحرير واشتباكات بالأيدي في «مؤتمر تمرد».
- استطلاع «الجزيرة» ٩٠،٦٪ يعتبرون مظاهرات ٣٠ يونيو انقلابًا على الديمقراطية.
- حالات التحرش الجماعي في التحرير .. النائب العام أمر بالتحقيق مع المعارضة.
- شهادات حية للنشطاء: هذه ليست ثورتنا .. صور مبارك توزع وعلى اليمين الفلول وعلى اليسار «آسفين يا ريس».
- مليونية رابعة .. أذكار ودعاء وتفاؤل.
- سياسيون: المعارضة مسئولة عن العنف .. الحزب الوطني يقود ثورة «تمرد».
- بلطجية «تمرد» استخدموا الرصاص الحي واعتلوا أسطح المنازل لقنص الشباب.

- صراع ضد الهوية الإسلامية .. الانقلاب على الإرادة الشعبية.
- العلمانيون لا يريدون الإسلاميين بالحكم حتى لو كان الثمن إعادة نظام المخلوع.
- المعارضة توحدت مع الفلول وتقدم الغطاء للعنف وعليها احترام شرعية الصندوق.
- الرئاسة: الحوار مع الشباب .. نتجاوب مع مطالب الشعب..
- الداخلية مسئولة.
- التحالف الوطني لدعم الشرعية: المعارضة واهمة .. ولن تستطيع الانقلاب على الرئيس.
- البلتاجي رموز الفساد تقود المظاهرات.
- مرسي: لن أسمح بأي «انحراف» عن النظام الدستوري..
- «معركتي ليست ضد قوى المعارضة ولكن ضد الدولة العميقة وبقايا النظام القديم» «واثق للغاية أن الجيش متفرغ لمهمته الأساسية ولن يتدخل في الحكم.
- البورصة تدعم الشرعية وتربح ٢ مليار جنيه .. تسليم شيكات المعاش لأسر الشهداء.
- قنديل يتفقد التحرير والاتحادية. مظاهرات حاشدة في المحافظات لدعم الشرعية.
- وفد من أقباط الصعيد ينضمون لمرسي..
- جبهة الإنقاذ .. بذور الانشقاق تظهر مبكرًا .. المعارضة لا تمتلك رؤية واضحة ويوجد انشقاق.
- تمرد تهدد وتعتدي وتسرق .. بلطجية تمرد تشعل النيران.

- جريمة في المقطم .. الداخلية تتواطأ وهجوم بالرصاص الحي والخرطوش والآلي طول الليل.
- كارت أحمر لجبهة الإنقاذ .. ٣٠ يونيو «يوم وعدّى».
- شعار إسقاط الرئيس معركة ضد المشروع والهوية الإسلامية.. جماعة الإخوان تمتص العنف.
- سقطات إعلام الفلول يوم ٣٠ يونيو.
- باطل.
- مرسي الرئيس الشرعي لمصر.
- مرسي عبر الصفحة الرسمية للفيس بوك «ما أعلنه السيسي انقلاب عسكري».
- خطاب الرئيس يغلق أبواب الانقلاب على الشرعية.
- ١٠ رسائل في خطاب مرسي التاريخي للأمة.
- عمارة: نحمل القوات المسلحة والشرطة مسئولية أحداث جامعة القاهرة.
- البناء والتنمية: مرابطون في الميادين والشوارع للدفاع عن الشرعية.
- بلطجية يقطعون الطريق على متظاهري النهضة.
- أهالي الشهداء والمصابين: مقتل أبنائنا زادنا تأييدًا للشرعية.
- الجريمة الخسيسة .. البناء والتنمية: عضو جبهة الإنقاذ قاد البلطجية.
- أبطال تأيد الشرعية يروون تفاصيل مذبحة النهضة.
- تفاصيل ليلة قضاها ٤ ملايين معتصم في رابعة تحت الإرهاب.

هذه كانت أبرز العناوين التي جاءت على صدر صفحات جريدة الحرية والعدالة طوال أيام الثورة، ويلاحظ انحيازها التام للسلطة السياسية، وجماعة الإخوان المسلمين ـ حيث وقفت بكل قوة في وجه الثورة والثوار، وحاولت تزييف وعي الجماهير بالثورة، واعتبرت الثوار بلطجية وفاسدين يسعون لعودة الفلول من نظام مبارك، وأنهم انقلابيون يسعون لإسقاط الرئيس الشرعي المنتخب، وقاموا بتزييف الحقائق حول أعداد المتظاهرين، وأكدوا على أنهم أعداد قليلة مقارنة بالمتظاهرين لدعم الشرعية والرئيس المنتخب.

وتعكس القراءة التحليلية لعناوين الإعلام الخاص المقروء أنه انقسم إلى قسمين الأول: الإعلام الخاص المستقل وهو يشكل النسبة الأكبر من الإعلام الخاص المقروء، وقد اتخذ موقفًا إيجابيًا من قضية الثورة بل سعى إلى وضعها في بؤرة الدلالة، وهو ما يعني أن القوى الاقتصادية المسيطرة على هذه الوسائل الإعلامية كان من مصلحتها كشف الحقائق فيما يتعلق بقضية الثورة كما تحدث على أرض الواقع. أما القسم الثاني: وهو الإعلام المملوك لجماعة الإخوان المسلمين فقد اتخذ موقفًا سلبيًا من قضية الثورة، وحاول تهميشها وإزاحتها من بؤرة الدلالة بل وسعى إلى تشويهها ووصفها بالانقلاب على الشرعية، وهذا ما يعني أن القوى الاقتصادية والسياسية المسيطرة على هذه الوسائل كان من مصلحتها عدم كشف الحقائق فيما يتعلق بقضية الثورة كما تحدث على أرض الواقع لأنها تعني سقوطها ورحيلها من سدة الحكم.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج بما أسفرت عنه الدراسة الميدانية حول موقف الإعلام الخاص في عمومه من ثورة ٣٠ يونيو، ثم موقف الإعلام الخاص المقروء على وجه الخصوص من الثورة، فسوف يتضح أن هناك تقاربًا كبيرًا بين ما توصلت إليه الدراسة التحليلية ونتائج الدراسة الميدانية، حيث جاءت نسبة ٧٧٪ من عينة الدراسة تؤكد أن الإعلام الخاص كان مع الثورة مقابل ٥٪ أكدت أن الإعلام الخاص كان ضد الثورة، بينما جاءت نسبة ١٤٪ ترى أن الإعلام الخاص وقف

في المنتصف بين التأييد والمعارضة للثورة، بينما أكدت نسبة ٤٪ أنها لا تعرف ما إذا كان الإعلام الخاص قد أيد أم عارض الثورة. ويمكن تفسير تلك النتائج في ضوء ارتفاع حجم الوسائل الإعلامية الخاصة المؤيدة للثورة مقابل انخفاض حجم الوسائل الإعلامية الخاصة المعارضة للثورة فالإعلام الخاص غير المملوك للتيارات السياسية الإسلامية كان هو الأكثر انتشارًا، وبالتالي وقف مدعمًا للثورة في مقابل انخفاض نسبة الإعلام المملوك للتيار السياسي الإسلامي الذي وقف معارضًا للثورة.

وفيما يتعلق بموقف جريدة المصري اليوم من ثورة ٣٠ يونيو أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة ٧٥،٥٪ يرون أنها مؤيدة للثورة، مقابل نسبة ٥،٥٪ يؤكدون معارضتها، ونسبة ٩٪ يؤكدون على موقفها المتأرجح بين التأييد والمعارضة، ونسبة ١٠٪ أكدوا على عدم معرفتهم بموقفها. ويمكن تفسير ذلك في ضوء وعي الشباب بدور الإعلام المقروء خلال ثورة ٣٠ يونيو حيث كان هؤلاء الشباب مشاركين ومتابعين بشكل جيد لأحداث الثورة.

وفيما يتعلق بموقف جريدة الحرية والعدالة من ثورة ٣٠ يونيو أكدت الدراسة الميدانية أن نسبة ٧٦٪ يرون أنها معارضة للثورة مقابل ١٢٪ يؤكدون أنها مؤيدة للثورة، في حين جاءت نسبة ٢٪ تؤكد الموقف المتأرجح بين التأييد والمعارضة، ونسبة ١٠٪ تؤكد عدم معرفتها. وتشير النتائج إلى ارتفاع نسبة وعي الشباب بدور الجريدة المعارض للثورة. وتعبر نسبة من أكدوا على أنها مؤيدة أنهم من الشباب غير المتابع جيدًا لأن موقف الجريدة كان من الوضوح بمكان لكن عدم اطلاع الشباب جعلهم يختارون استجابة التأييد بدون وعي، فهناك من يدلي برأيه بدون علم في بعض القضايا على الرغم من أن قول: «لا أعرف» لا يقلل منهم في شيء.

ومن هنا يتضح أن الإعلام الخاص المقروء قد قام في إجماله بتشكيل وعي الجماهير بقضية الثورة في ٣٠ يونيو وهو ما أكدته الدراسة التحليلية ودعمته بشكل كامل الدراسة

الميدانية، لكن إلى جانب هذا الدور قد كان هناك جزء صغير من الإعلام الخاص المملوك للسلطة السياسية الإخوانية وتابعيها يسعى لتزييف الوعي بقضية الثورة، لكن قوة الإعلام الخاص المقروء غير المملوك لهذا الفصيل السياسي تمكنت من الانتصار في النهاية وقدمت الحقائق التي حاولت هذه الوسائل تزييفها.

سابعًا: موقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو:

جاء الإعلام الرسمي المرئي ليمارس دورًا مختلفًا عن الدور الذي مارسه في ٢٥ يناير، فلم يَنْحَزْ للسلطة السياسية كما فعل في الماضي، حيث تعلم من الدرس واستطاع بجدارة أن يلعب اللعبة بشكل مختلف، فقد كان حذرًا منذ البداية، وبدأ يميل إلى الجانب الأقوى مع مرور الوقت واتضاح الصورة، فحينما وجد الجيش يقف في صالح الثورة والثوار تحول إلى منصة لقصف الرئيس وجماعة الإخوان، وسعى لإبراز دور الثورة والثوار والجيش وقام بالسعي لتشكيل وعي حقيقي بقضية الثورة على عكس دوره في تزييف الوعي بالقضية في ٢٥ يناير. وسوف نعرض خلال الصفحات التالية كيف تحرك الإعلام الرسمي المرئي من الحذر إلى الاطمئنان، وبالتالي إلى القيام بدوره في تشكيل الوعي بقضية الثورة حيث نعرض نتائج الدراسة التحليلية والتي تنقسم إلى قسمين؛ الأول: نعرض فيه التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي في عمومه. والقسم الثاني: نعرض لنموذج واقعي لهذا الإعلام وهو قناة النيل للأخبار، ثم ننتقل بعد ذلك لعرض نتائج الدراسة الميدانية.

١- التوجهات العامة للإعلام الرسمي المرئي:

لقد تعلم الإعلام المصري الرسمي من الدرس السابق في (٢٥ يناير)، فلم يشأ أن يقع في نفس الحفرة مرة أخرى فيتم تخوينه من الشعب، ويتم محاكمته كما حدث مع سالفه، فقرر وضع خطته التأمينية له ولصورته حرصًا على مصالحه، وليس حرصًا على نزاهة الإعلام، حيث قسم فترة ما قبل الثورة والثورة، وما بعد الثورة إلى مراحل عديدة وهي:

مرحلة النقطة المتوسطة:

اتخذ الإعلام الرسمي موقفًا أقرب إلى الحياد قبل نزول جموع الشعب للشارع بأسبوعين تقريبًا حتى وصل إلى النقطة المتوسطة التي يقف عليها يشاهد الأحداث من حوله، ويقف لها ساكنًا ليس ذا رأي ولا اتجاه.

ظهر ذلك من خلال نشرات أخباره التي لم تتحدث حول تصريحات السياسيين أو حول الأعداد التي من المتوقع نزولها أو حول بعض الأحداث التمهيدية التي تنبأ بتظاهرة كبيرة على الأقل.

مرحلة الحــــذر:

التعامل بحذر يُنبئ باتجاه يسير عليه الإعلام بعد الاطمئنان وهي المرحلة الثانية التي تعامل بها الإعلام المصري.

المقصود تفصيلاً أن الإعلام الرسمي بدأ في اتخاذ قرار الانزلاق وراء الشعب بعد خطاب الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم ٢٣ يونيو بمسرح الجلاء للقوات المسلحة الذي قال فيه: «القوات المسلحة على وعي كامل بما يدور في الشأن العام الداخلي دون المشاركة أو التدخل لأنها تعمل بحياد تام، وولاء رجالها لمصر وشعبها العظيم.. «القوات المسلحة تدعو الجميع دون أي مزايدات لإيجاد صيغة تفاهم وتوافق ومصالحة حقيقية لحماية مصر وشعبها، ولدينا من الوقت أسبوع».

حينها أدرك الإعلام الرسمي من تلك الكلمات اتجاه القوات المسلحة الذي أعلن صراحة انحيازه لشعب مصر، ثم قال بصيغة الجمع: «لدينا من الوقت أسبوع».. فبدأ في خوض مرحلة الحذر..

بدأت برامج الـ Talk Show «التوك شو» في مناقشة وتحليل تلك الكلمات، وتتساءل

حول دور الجيش في تلك المرحلة، ودور الإخوان الذين كانوا السبب الرئيسي في تجمع الشعب للنزول يوم ٣٠ يونيو، فعليهم إصلاح ما أفسدوه، وجاء الحوار الدائم في صيغة النصيحة للحكومة والرئيس، والتساؤل حول دور الجيش مع محاولات تضخيمه ونفاقه بشكل بسيط بدأ في التضخيم حتى زاد عن حده، ولكن ظل محايدًا حول الإخوان والرئيس والحكومة بشكل كبير.

أما نشرات الأخبار فظلت أقرب إلى النقطة المتوسطة من الحذر في إذاعة أخبارها، كما أنها تعلمت من ماضيها ولم تزوّر وقائع أو أحداثًا.

وكما نقلت مشاهد للمتظاهرين في ميدان التحرير، فقد نقلت مشاهد مقابلة للمتظاهرين في رابعة العدوية.

مرحلة اتخاذ القرار:

أخيرًا: قرر الإعلام الرسمي موقفه بنسبة تقترب من الـ ١٠٠٪ يوم ٢٠١٣/٦/٣٠، وتحديدًا بعد بيان القوات المسلحة الذي أعلن فيه أن «القوات المسلحة تعيد وتكرر الدعوة لتلبية مطالب الشعب، وتمهل الجميع ٤٨ ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن الذي لن يتسامح أو يغفر لأي قوى تقصر في تحمل مسئوليتها.

هذا البيان الذي أعلن فيه الجيش انحيازه للشعب على حساب أي قوة موجودة أيًّا كانت، فاتخذ الإعلام الرسمي حينها فقط قراره بالوقوف مع الشعب المصري في التحرير والاتحادية، وأعلن صراحة تأييده للقوات المسلحة من خلال نفاقه المبالغ فيه والمكشوف، لكن في النهاية يُرضي المواطن الذي لم يبالِ بذلك لأنه أيضًا ينتظر من الجيش ظهرًا وحاميًا له.

ظهر الحديث عن تاريخ الجيش ووطنيته وقوته وتخوين المتظاهرين في رابعة، بل

وتخوين الرئيس وذكر مساوئه بعض الأحيان جليًا واضحًا من خلال كل برامج الـ Talk Show «التوك شو»، بينما كان جزئيًا في نشرات الأخبار، وذلك لطبيعتها فقط كناقلة للحدث.

مرحلة التركيز والتجاهل:

برامج الـ Talk Show «التوك شو»، بدأت في إبراز ميدان التحرير والاتحادية والمبالغة في تخوين الجماعة والرئيس ومؤيديهم ونشر فضائحهم.

وليست تلك هي المشكلة أن يبرزوا خيانة الجماعة أو الرئيس، ولكن النقطة تتركز في أنه إعلام مفضوح؛ لأنه لم يتحدث عن ذلك منذ أيام أو أسابيع مع أنه لم ينكر معرفته به.

أيضًا كان هناك تسابق غريب بين البرامج في الإعلام الرسمي في تخمين أعداد المتظاهرين، فهنا الحديث حول ٥ ملايين، وفي القناة التالية الحديث حول زيادتهم إلى ٢٠ مليون في أقل من دقيقة.

أما بالنسبة لنقطة التجاهل فهي تتعلق بمتظاهري رابعة الذين لم يهتموا بالتعليق عليهم إلا عند نشر مقطع فيديو لأحد قياديي الجماعة الإرهابية أو أحد الأشخاص في تصريح أو كلمة تُخلق منها مادة للسخرية.

بالنسبة لنشرات الأخبار فأكثر من ٦٠٪ منها في مختلف قنوات الإعلام الرسمي تجاهلت متظاهري رابعة، وركزت فقط على تصريحات القياديين الغبية، ولكن في شكل تصريح أيضًا.

أيضًا اختلفت نشرات الأخبار من قناة لأخرى في رصد عدد المتظاهرين فتفاوتت الأعداد من خمسة ملايين متظاهر في التحرير والاتحادية وحتى خمسة وخمسين مليونًا.

الخطط التي مارسها الإعلام الرسمي لتدمير الجماعة والرئيس واسقاطه من خلال ما يسمى بالحرب الباردة أو الحرب النفسية.

خطة التخـــوين:

- تمثلت في كل الحقائق التي اعتمدت وسائل الإعلام نشرها في هذا التوقيت بالذات كتاريخ الجماعة وحقيقة تأسيسها وأصل حسن البنا، وكشف مؤامرات الجماعة وأعضاءها حاليًا لنشر الفوضى في مصر والسعي إلى تقسيمها.

خطة زيادة الحس الوطني والحرب الخارجية على مصر:

- كان لا بد من إضافة نوع جديد من الخطط لتعمل كمساعد رئيس للخطة الأولى، وهي زيادة الحس الوطني والعمل على بثه بكثافة لدى الجمهور، فكشف مؤامرات الجماعة ورئيسها تطلب الحديث حول تقسيم مصر والتفريط في أرضها وعرضها وشرفها، ومرسي وجماعته يسعون للتنازل عن سيناء وجنوب مصر.

- الجماعة هي من صنع الولايات المتحدة وإسرائيل التي زرعتها في مصر لتدميرها، ولذلك يجب أن نتصدى لقوى الغرب المتمثلة في الإخوان حاليًا لحماية الوطن والأرض كان ضمن الخطة النفسية التي مارسها الإعلام الرسمي لمساندة الجيش ومحاربة الجماعة.

خطة استخدام المشاهير:

- خطة مكررة منذ ٢٥ يناير، ولكن تلك المرة فقد اجتمع كل النجوم والمشاهير وخاصة الفنانين على نبذ الإخوان ومهاجمتهم بضراوة لم يسبق لها مثيل، كانت أسلوبًا رائعًا للتأثير بقوة في الجمهور المتردد الذي يرى هؤلاء النجوم في شكل حكماء مما يتطلب محاكاتهم نفسيًا وحتى رأيًا في بعض الأحيان.

خطة تكوين الصور الذهنية:

- كان ذلك من خلال البرامج التي بدأت في وضع المشاهد داخل صورة جديدة تخيلية تضع له كل التساؤلات والحلول أيضًا وترسم له مستقبلاً ورديًّا مع الجيش والفريق السيسي، وتعده بحياة كريمة، وتلعب حول الفقر والجوع، فتكون صورة ذهنية أخرى ترسم مستقبلاً بلا إخوان، بلا جوع وبلا فقر.

خطة ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد:

- كان ذلك منذ يوم ٢٠١٣/٧/٢ تحديدًا، وبعد بيان تنحية مرسي من خلال الأوبريتات والأغاني الوطنية التي تؤيد الجيش والسيسي، وتحاول زيادة الحس الوطني ورفعه لدى المواطن المؤيد، وتهزم نفسيًّا كل من يؤيد الإخوان.
- من الغريب أن تلك الأغاني والأوبريتات جهزتها القنوات لتذيعها عقب البيان مباشرة، وكأنها متأكدة أنها لعبت الدور الصحيح لأخذ الرأي العام في هذا الاتجاه فجهزت وحضرت كل شيء بما في ذلك الأغاني الوطنية والثورية.

٢- قناة النيل للأخبار نموذجًا للإعلام الرسمي المرئي:

اعتمدت قناة النيل للأخبار كل الخطط السابقة باعتبارها إحدى القنوات المصرية الرسمية، مع اختلاف أو تفاوت في نسبة استخدام كل منها.

أبرز الخطط التي اعتمدتها قناة النيل للأخبار بعد مرورها بمراحل ما قبل وأثناء الثورة:

- خطة زيادة الحس الوطني والحرب الخارجية على مصر.

- خطة تكوين الصور الذهنية.

- خطة ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد.

- والخطة المقابلة للخطة الرسمية لإعلام الإخوان وهو التأثير في المتظاهرين من خلال رجال الدين.. (الحرب النفسية الدينية).

- منذ يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ بدأت قناة النيل للأخبار في إذاعة الأغاني الوطنية ما بعد بيان المجلس العسكري، وكأنها تحتفل بانتصار الثورة وكأن الجيش قد أعلن عزل مرسي، في محاولة لزيادة الحس الوطني ورسم صورة ذهنية تربط بين الوطنية وبين عزل مرسي.

- قسمت قناة النيل للأخبار في استوديوهاتها التحليلية الشاشة إلى أربعة أجزاء؛ جزأين لثوار ٣٠ يونيو في التحرير والاتحادية، وجزء لميدان رابعة، والأخير لمقدم البرامج وضيوفه.

- من الواضح أن قناة النيل قد تعلمت من سابق أخطائها، وشعرت بالصف الأقوى ومن يجب أن تسانده.

- ظهر ذلك في الضيوف الذين استضافتهم الذين يرفضون مرسي، ويدعمون الجيش مثل: العميد سمير راغب الخبير والمحلل السياسي.

- ظهر دور الحرب النفسية الدينية ومحاولات التأثير في الجمهور من خلال رجال الدين جلياً منذ ٦/٣٠ والذين يرفضون الرئيس مرسي، كما الشيخ/ عبد العزيز النجار من علماء الأزهر، والذي شكر أيضاً رجال الشرطة لدورهم في حفظ الأمن، وتحدث عن عدم وجود مشكلة في الدستور تجعل الرئيس مرسي يعتذر ويتنحى، ثم تحدث عن دور الأزهر الشريف الذي كافح من أجل مصر وقاد دوراً عالمياً، ثم خروج الإخوان الآن ليطعنوا فيه.

- يوم ٢٠١٣/٧/١ أعلنت قناة النيل للأخبار هجومًا غير مباشر ولكنه ضارٍ على الرئيس مرسي وجماعته عندما بدأت في إبراز كل عيوب ومشاكل الرئيس وجماعته خلال فترة السنة بالأسماء والأرقام، وذلك من خلال استوديوهاتها التحليلية، بل وبدأت في مناقشة خارطة الطريق المتوقعة بعد ٤٨ ساعة.

- من الأمور التي تؤكد توقعات قناة النيل للأخبار لقرار عزل مرسي، أو ربما وقوفها بجانب الثوار بضراوة عندما بدأت في استضافة مؤيدين للحكومة والرئيس مع معارضين لها في نفس الاستوديو مع خروج مقدم أو مقدمة البرنامج عن سياق العمل الحرفي عندما يهاجم المقدم مؤيد الرئيس آخذا صف معارضيه.

- يوم ٧/٢ وبعد خطاب مرسي الذي رفض فيه أي تغيير أو انتخابات مبكرة وتمسكه بالشرعية وكلمة «الشرعية» التي تكررت أكثر من عدد أيام حكمه لمصر، وكان أول رد فعل للقناة الاتصال بـ «خالد داود» المتحدث باسم جبهة الإنقاذ وإتاحة الفرصة له لمهاجمة مرسي.

- وبعد انتهاء الاستوديو التحليلي اتضح أن القناة قد ترددت هل تظل في نفس الطريق، أم أنها يجب أن تسلك الطريق المعاكس عندما عادت لمرحلة النقطة المتوسطة من خلال إذاعتها لتقرير حول النيل والزراعة في مصر، ثم إذاعتها لفيلم تسجيلي عن الصيف والمصيفين وبلطيم.

- بعدها عرضت مناظر طبيعية من واحة سيوة، ثم نشرة الأخبار تنقل الحدث كما هو. ثم فيلمًا تسجيليًا عن الشيخ محمود الحصري.

- منذ إعلان بيان عزل مرسي يوم ٧/٣ عادت الأمور لنصابها الطبيعي، فهناك مرحلة الاطمئنان واستخدام كل الخطط المشروعة وغير المشروعة لتدمير

الرئيس والإخوان وصورتهم بصرف النظر عن اتجاهاتهم، فقد ظهرت في صورة مبالغة أقرب للنفاق والتمسح بالنظام الجديد.

- وامتلأت القناة بفيديوهات الأغاني الوطنية والداعمة للجيش والاستوديوهات التحليلية التي تهاجم فقط الرئيس السابق وجماعته وترفع من شأن المؤسسة العسكرية وعظمتها.

ويتضح من العرض السابق أن الإعلام الرسمي المرئي قد قام بتشكيل الوعي بقضية الثورة، بل وكان منحازًا لها، ولكن بحذر شديد في البداية، ثم حسم موقفه المؤيد والداعم لها بعد أن تأكد أن الجيش المؤسسة الأقوى على الأرض تقف في صف الثورة، فخرج الإعلام الرسمي يؤيد بقوة، بل وصل إلى حد النفاق للثورة والثوار والجيش في بعض الأحيان وهي صورة تخرجه عن دوره الموضوعي خاصة حينما بدءوا في مهاجمة الرئيس وجماعته وكأنهم كانوا في غيبوبة، وفاقوا بشكل مفاجئ على خيانة وعمالة الرئيس وجماعته.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التحليلية بما جاءت به الدراسة الميدانية فيما يتعلق بموقف الإعلام الرسمي المرئي من ثورة ٣٠ يونيو فقد جاءت الدراسة الميدانية لتدعم موقف الدراسة التحليلية في هذا الشأن حيث جاءت نسبة ٦١٪ يؤكدون على أن قناة النيل للأخبار كانت مع الثورة، مقابل نسبة ٨٪ فقط أكدوا على أنها كانت ضد الثورة، وجاءت نسبة ٢١٪ يرون أنها تأرجحت بين التأييد والمعارضة، وأخيرًا نسبة ١٠٪ أكدوا عدم معرفتهم، وهي نتائج تعبر عن وعي عينة الدراسة من الطلاب الذين يرون أن الإعلام الرسمي المرئي ممثل في قناة النيل للأخبار كان أميل إلى تشكيل وعي الجماهير بحقيقة ما يحدث في الواقع، وأنها ثورة حقيقية على عكس موقفهم من ٢٥ يناير.

ثامنًا: موقف الإعلام الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو:

جاء الإعلام الخاص المرئي بشقيه الوطني والإخواني ليمارس دورًا واحدًا لكن في اتجاهين مختلفين؛ الأول: مارس دوره في تشكيل الوعي بقضية الثورة والثاني قام بممارسة دوره في تزييف الوعي بقضية الثورة، حيث قام الإعلام الخاص الوطني بالهجوم على مرسي وجماعة الإخوان ووصفهم بالخونة والعملاء وضرورة التخلص منهم، وأبرزوا دور الثوار في الميادين المختلفة خاصة في الاتحادية والتحرير، وفي المقابل قام الإعلام الخاص بالإخوان بالهجوم على الثورة والثوار واعتبارهم بلطجية ومأجورين من أجل إسقاط الشرعية. ولذلك سوف نقوم بعرض التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي بشقيه الوطني والإخواني، ثم ننتقل لمناقشة ما قدمته قناة CBC باعتبارها نموذجًا لتشكيل الوعي بقضية الثورة، ثم ما قدمته قناة مصر٢٥ باعتبارها نموذجًا لتزييف الوعي بقضية الثورة، وأخيرًا: نعرض لنتائج الدراسة الميدانية.

٣- التوجهات العامة للإعلام الخاص المرئي:

كان للإعلام المصري الخاص دور رئيسي في الشد من أزر المتظاهرين وتشجيعهم، حيث تعلم هو الآخر من أخطائه السابقة (٢٥ يناير) فاتخذ صف الثوار هذه المرة، ولكن ذلك حدث أيضًا ليس فقط لنصرة الثورة، وإنما للعداء الشديد والعناد وحالة الحرب الشرسة والصريحة علنًا بين الإعلام الخاص المصري، وإعلام الإخوان الخاص الذي سب وشتم كل من لا يماثله وهاجمه وخوَّنه على مدار السنة.

إنها الفرصة الأقوى لرد الاعتبار، وتدمير الإعلام الإخواني والإخوان أنفسهم ومؤسساتهم بل ورئيسهم أيضًا.

لم يمر الإعلام المصري الخاص بمرحلة النقطة المتوسطة، ولا بمرحلة الحذر، وإنما بدأ بمرحلة اتخاذ القرار مباشرة كل على اتجاهه.

فهناك قنوات مصرية خاصة وطنية، وهناك القنوات المصرية الخاصة الإخوانية التي سلف ذكرها، وكل من النوعين اتخذ قراره منذ البداية.

الإعلام المصري الخاص الوطني اتخذ قراره ما قبل ٦/٣٠ بشن حرب ضارية على الرئيس مرسي وحكومة هشام قنديل وجماعة الإخوان وكل المؤسسات التي تتصل بالجماعة، وتلك الحرب ظهرت جلية واضحة في برامجها كلها بلا استثناء Talk Show ومذيعيها وضيوفها واستضافة من يؤيد الإخوان من أجل تشويه صورته وتدميرها ومهاجمته حتى من مقدمي البرامج.

على الناحية الأخرى فهناك الإعلام المصري الخاص الإخواني والذي اتخذ قراره أيضًا، ولكن قبل الآخر بسنة بالهجوم على كل من لا ينتمي أو يؤيد مرسي وجماعة الإخوان والحكومة بل وتكفيرهم، والتلاعب بمعاني وآيات القرآن وتفسيرها، والتلاعب بالدين، واستغلال جهل الناس به أو عدم علمهم به بشكل كاف.

أيضًا مرحلة التركيز والتجاهل لم تكن موجودة في الإعلام المصري الخاص؛ لأن الطرفين المتصارعين ببساطة ركزا على الآخر تركيزًا شديدًا بل ونقل كل منهما ميدان الآخر، وقام بتحليله لتنفيذ خطة اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة التي سنتناولها لاحقًا.

الخطط التي اشترك فيها الإعلاميون المصريون الخاصون «الوطني والإخواني أو المؤيد والمعارض».

خطة التخــوين:

الخطة التي تعتمد أن يتعمد كل طرف تخوين الآخر ونفي صفة الوطنية عنه، بل واختلاق بعض الأكاذيب لإثبات خيانته.

خطة ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد:

لعب عليها الطرفان أيضًا، فالأول طالب الجيش أو المؤسسة العسكرية بمنتهى الصراحة بمناصرته وعزل الجماعة، ثم عمل على مراجعة تاريخ المؤسسة العسكرية الوطني والتأكيد على سعيها لخدمة مصر وأبنائها دائمًا مما يتطلب منهم تخليصهم من أعداء وخونة الوطن جماعة الإخوان والرئيس محمد مرسي.

ترسيخ الفكرة أيضًا كان لزيادة الاعتقاد في خيانة وعمالة الرئيس وضرورة عزله ولا بديل عن الرحيل.

أما الطرف الثاني «الإخواني»، فبدأ في ترسيخ فكرة الشرعية والدستور الذي صوّت عليه الشعب ووافق عليه، وبدأ في محاولة زيادة اعتقاد الناس في الجماعة والرئيس مرسي وإنجازاتهما ونزاهتهما وعملهما المستمر من أجل مصر وأبناء مصر.

خطة اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة:

حيث كان كل طرف يسعى إلى نشر صور حية للميدان الآخر المعادي، ثم يتصيد الخطأ ويبالغ فيه ويضخمه، وربما يصنع خبرًا جديدًا لا علاقة له بصورة الميدان.

فالأول كان ينقل الصورة من ميدان رابعة ثم يتحدث عن حالات الحرب المنتشرة بشكل كبير بين صفوف متظاهريه مع ذكر أرقام دقيقة وكأنه استطاع حصرهم، بل ومن مظاهر وأدلة تلك الخطة اصطياد بعضًا من الصور لحاملي السلاح في رابعة وعند جامعة القاهرة وتصويرها للمشاهد بأن السلاح يساوي مائة، والمائة تعني امتلاء رابعة والقاهرة بالمتفجرات.

على الناحية الأخرى فقد صور إعلام الإخوان متظاهري الاتحادية والتحرير بالماجنين الفاجرين الذين يمارسون العلاقات الجنسية في الخيام ويتناولون المشروبات الكحولية، ويبحثون عن كل ما هو حرام لفعله وصورة لمتظاهر يحمل عصا خيمة يتم تصويرها

للمشاهد على أنها عصا للتكسير والتخريب والاقتتال، بل ومن يحملها ليس ثائرًا أصلاً بل بلطجي ومأجور.

خطة استخدام المشاهير:

برع في استخدامها الإعلام المصري الخاص الرافض لمرسي وجماعته بينما لم يستطع الإعلام المصري الخاص المؤيد لمرسي استخدامها؛ لأنه من سب وشتم وخوّن قبل ذلك هؤلاء المشاهير.

خطة التكفير والتأثير اللاهوتي الديني:

هي خطة استخدمتها فقط قنوات الإعلام المصري الخاص الإخوانية، وهي نفس الخطة التي استخدمتها على مدار السنة التي حكم فيها الرئيس السابق مرسي، وكانت أحد الأسباب الرئيسية لقيام الثورة، الشق الأول في تلك الخطة التي اعتمدت على تكفير كل من ينقد أو يعترض على الرئيس المعزول مرسي أو جماعته لدرجة أن تلك القنوات سبّت الأزهر الشريف وشيوخه حين تصدوا لمرسي وجماعته وأخطائهم الفادحة.

الشق الثاني اعتمد على اصطياد أو استهداف الفئة الأمية في مصر من قراها وريفها التي تتميز بتدينها الفطري، ولعبوا بالدين والقرآن والأحاديث وفسروها بما يخدم مصالحهم حتى لو خالف الدين لإقناع الناس بهم وبفكرة ربط الرئيس والجماعة بالدين الإسلامي، ومحاولة شن حرب أفكار نفسية دينية لاستخدام مدخل التفكير اللاهوتي الذي يلقى صدى عند تلك الفئة.

أيضًا شرعوا في رواية بعض الأحلام والرؤى الوهمية ووضع تفسيرات لها تفيد بغضب الله على مصر لو لم يحكمها مرسي وجماعته، ورؤى أخرى تربط بين الإسلام ونصرته ووجود الجماعة على الساحة والعديد من هذا القبيل.

كل تلك القنوات كانت أشهرها وأبرزها : الرحمة، الناس، الخليجية، الحافظ، مصر٢٥، الحكمة، وصال، صفا،.... إلخ.

خطة استخدام المدخل العاطفي للتفكير:

أيضًا استخدمته فقط قنوات الإخوان من خلال ادعاءاتها الكاذبة حول قتل قوات الشرطة وبلطجية الفلول وقناصتهم لمؤيدي مرسي، وقتل أطفالهم ونسائهم وغيرها من كذب الادعاءات التي تهدف لإقناع الناس وتحويل مسارها عن طريق المدخل العاطفي.

أضف إلى ذلك تباين القنوات من واحدة للأخرى في استخدام خطة إلى أخرى كخطة اللعب على مشاعر الوطنية وفكرة المؤامرة والقبض على أجانب مدربين سواء في صف الثوار لإسقاط نظام مرسي الشرعي كما ادعوا، أو في صف مؤيدي مرسي من حركات كحماس وجماعات إرهابية عالمية متطرفة، واستخدام خطة تفسير الأقاويل وخطط التهوين وغيرها مما تم استخدامه في ثورة ٢٥ يناير من قبل الإعلام المصري الرسمي والخاص.

٣- قناة CBC نموذجًا للإعلام الخاص الوطني المرئي:

CBC كقناة مصرية خاصة بدأت رحلتها مع ثورة ٣٠ يونيو بمرحلة اتخاذ القرار مباشرة كما ذكرنا سابقًا.. وقد كان القرار بالتصدي للرئيس مرسي وجماعته ودعم الثوار والمؤسسة العسكرية.

عملت أيضًا بشكل أساسي ورئيسي على خطط:

التخوين، ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد، اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة، ولم تستخدم طبعًا خطط التأثير النفسي اللاهوتي، والتأثير النفسي العاطفي.

يوم ٦/٣٠ بث مباشر لميداني التحرير ومنطقة الاتحادية، وبُثّ تقرير أثناء نقل

الأحداث يتحدث عن أخطاء مرسي وجماعته خلال سنة، ثم بدأت في بث فيديوهات حية لميدان التحرير، وصوت خلفي لمجموعة تصيح: «مستتيين إيه يلا انزلوا» مع بعض الأغاني الوطنية المحرضة على التظاهر وتحرير مصر، وذلك يشير إلى الأسلوب الواضح الذي قررت القناة انتهاجه.

أمثلة توضيحية:

خيري رمضان يتحدث عن أصوات هتافات المتظاهرين في ميدان التحرير والاتحادية واصفًا تلك الأصوات والتجمعات بأصوات الحرية، ويهاجم الإخوان لتلاعبهم بالدين وحديثهم عن عدم جواز تظاهر المرأة حينها.

ثم يتحدث مع ضيفه عن دور القوات المسلحة والسيسي في مصر خلال الفترة السابقة، وأن الجيش أو القوات المسلحة دفعت ٣٠ مليار جنيه من ميزانيتها لإنقاذ اقتصاد الوطن، وتجاهل الرئاسة إعلان ذلك.

إذن خيري رمضان يهاجم الجماعة ويرفضها، ويدعم القوات المسلحة والفريق عبد الفتاح السيسي والثوار وسلامة مصر.

دينا عبد الرحمن في حديثها يوم ٧/١ تعرض خريطة لمصر بها أماكن متظاهري التحرير والاتحادية والمحافظات، وأيضًا متظاهري مرسي أو مؤيديه في رابعة، وتوضح أن العدد لا يقارن وتنصر الثوار والسيسي والجيش.

الشاشة مقسمة لـ ٩ أجزاء واحدة لدينا، وكل الأجزاء الأخرى تعرض صورًا وبثًّا حيًّا للمتظاهرين ضد الرئيس المعزول، ولا تعرض أي بث لرابعة ومؤيدي مرسي.

دينا تستضيف المرشح الرئاسي السابق والناشط الحقوقي/ خالد علي، والصحفي/ محمد علي خير، والضيوف يرفضون الإخوان.

أيضًا الأستاذ/ محمد طلبة رئيس «حركة سلفيوكوستا» الذي يرفض مرسي والإخوان أيضًا.

على نفس الدرب يسير كل مذيعي ومقدمي القناة. اصطياد الأخطاء والتضخيم والمبالغة.. التخوين الكامل.. شن الحرب الدينية العكسية .. خلق أو صنع صور ذهنية جديدة لدى المشاهد.

أعلنت القناة من خلال شريط أخبارها، وبرامجها ومذيعيها، وتغطيتها وبثها الحي انحيازها المباشر للثوار، كما أعلنت عداءها الرسمي للرئيس السابق ما قبل ٦/٣٠ وحتى عزله وحتى الآن.

٤- قناة مصر ٢٥ نموذجًا للإعلام الخاص الإخواني المرئي:

مصر ٢٥ كقناة مصرية خاصة مؤيدة لمرسي والإخوان بدأت رحلتها أيضًا مع ثورة ٣٠ يونيو بمرحلة اتخاذ القرار لدعم مرسي وجماعته وكل من يؤيدهم، ورفض ونبذ الثوار ومعارضي الرئيس واتهامهم بالخيانة وتكفيرهم.

استخدمت كل الخطط المشروعة وغير المشروعة، الحقيقية وغير الحقيقية كخطة التخوين، ترسيخ الفكرة وزيادة الاعتقاد، اصطياد الأخطاء، والتضخيم والمبالغة، التأثير النفسي اللاهوتي، التأثير النفسي العاطفي.

كان مذيعو القناة الأبرز هم «نور عبد الحافظ» الشهير بـ «خميس»، و«محمد العمدة»، و«هاني صلاح» والذين عملوا على تخوين الثوار كعنصر أساسي في حربهم النفسية لتزييف الوعي وتضليل الجمهور.

أيضًا «خطة التأثير اللاهوتي» تصدر العمل به «نور عبد الحافظ» الذي يتحدث أن الإسلام يواجه الأمن الكفرة المرتدين الذين كُشفوا بعد ٦/٣٠ و ٧/١ و٧/٢ و ٧/٣ مع ذكر الآيات القرآنية على مدار الحديث والاستشهاد بالأحاديث وعلماء الدين.

من الملفت للنظر والذي يكشف غباء وكذب ونفاق هذا النوع من القنوات أنهم وجّهوا رسالة شكر وتقدير للقوات المسلحة والجيش لإيمانهم بالديمقراطية في اليوم ٦/٣٠ .. بل وشكروا الشرطة من خلال نور عبد الحافظ.

أما يوم ٧/٣ أي بعدها بـ ٣ أيام فقط، اتهمت القناة على لسان نور أيضًا الجيش والشرطة بالخيانة والعمالة والتعاون مع الفلول ومحاربتهم للدولة الإسلامية وفي نفس برنامجه.

تفسير الأقاويل أو الرؤى مثل الرؤية الشهيرة التي تتحدث عن حمام يقف على كتف الرئيس المعزول مرسي، ثم تفسيره أنه سيحكم مصر لمدة ٨ سنوات، بل وتم وضع تكملة لها بأن الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل سيحكم لثمان سنوات أخرى.

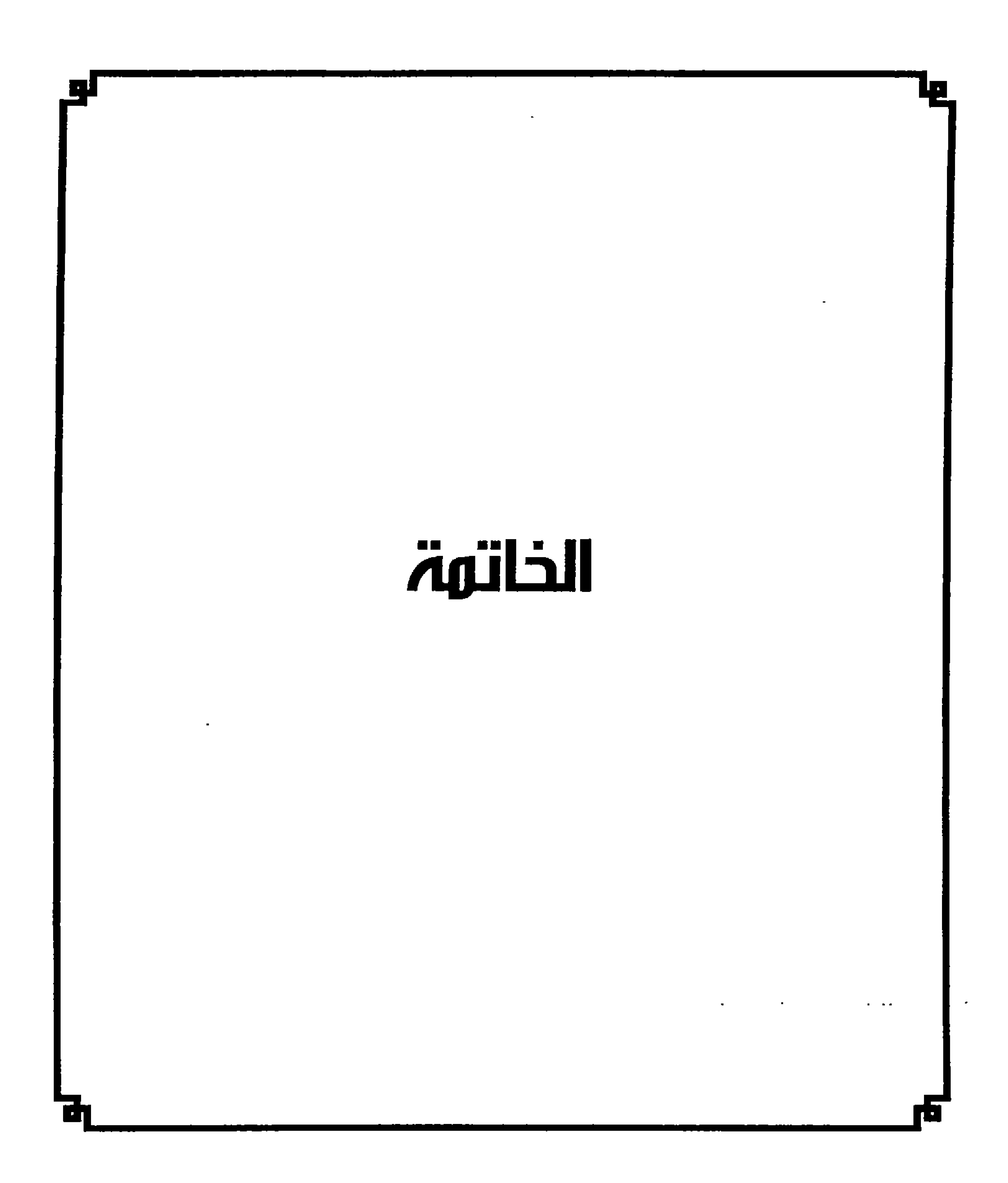
تحدثت القناة الإخوانية عن مؤامرات الجيش والشرطة والفلول لتصفية الإخوان، واستهداف الدين، واستعملت سياسة المدخل العاطفي عن طريق زرع فكرة القناصة واختلاق روايات وهمية حول حرق جثث والإلقاء بها في مقالب القمامة وغيره من الروايات البلهاء التي استخدموها من خلال مذيعي القناة يتقدمهم هاني صلاح ونور عبد الحافظ وشريف منصور.

ويتضح من العرض السابق أن الإعلام الخاص المرئي بشقيه الوطني والإخواني قد قاما بدورين متناقضين: الأول: قام بتشكيل الوعي بقضية الثورة والدفاع عنها ودعمها منذ البداية، والثاني: لعب دورًا في تزييف الوعي بقضية الثورة والهجوم عليها منذ البداية أيضًا، وقد قام الفريقان بمحاولات متعددة لتشويه الطرف الآخر وهو ما يخرج كلا الفريقين من فكرة الموضوعية الإعلامية.

وفي محاولتنا لاستخدام آلية القياس على الواقع من خلال مقارنة هذه النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التحليلية بما جاءت به الدراسة الميدانية فيما يتعلق بموقف الإعلام

الخاص المرئي من ثورة ٣٠ يونيو، فقد جاءت الدراسة الميدانية لتدعم موقف الدراسة التحليلية في هذا الشأن، حيث جاءت بالنسبة للإعلام الخاص الوطني المتمثل في قناة CBC 88% من عينة الدراسة أكدوا على دعم القناة للثورة، مقابل ٥،٥٪ أكدوا على عدم دعمها للثورة، وجاءت نسبة ٢،٥٪ تؤكد على أن القناة وقفت موقفًا متأرجحًا بين التأييد والمعارضة، وجاءت نسبة ٤٪ تؤكد على عدم معرفتها إذا كانت القناة مؤيدة أو معارضة وهو ما يدعم نتائج الدراسة التحليلية.

أما الإعلام الخاص المرئي الإخواني المتمثل في قناة مصر ٢٥ فقد جاءت نسبة ٨٤،٥٪ تؤكد أنها ضد الثورة، في مقابل ١٪ تؤكد أنها كانت مع الثورة، وأكدت نسبة ٥٪ أنها كانت تتأرجح بين التأييد والمعارضة، وأخيرًا: جاءت نسبة ٩،٥٪ تؤكد عدم معرفتها إذا كانت مؤيدة أم معارضة، وتؤكد هذه النتائج في عمومها دعم نتائج الدراسة التحليلية.



الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولنا على مدار صفحات هذا الكتاب اختبار تلك الفرضية العلمية التي تشير إلى أن الإعلام الحديث بكافة أشكاله أحد أهم وسائل تشكيل الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع، لكن سيطرة بعض القوى السياسية والاقتصادية على هذه الوسائل الإعلامية تنحرف بها لتقوم بوظيفة معاكسة ومناقضة تمامًا وهي تزييف الوعي بقضايا ومشكلات المجتمع.

ومن خلال البحوث الأربعة التي استعرضناها، وعبر أربع قضايا شكلت همومًا ومشكلات، بل ومعضلات للمجتمع المصري شعبًا وحكومة في السنوات الأخيرة يمكن القول إن هذه الفرضية صحيحة بنسبة كبيرة، فمن خلال مناقشة ظاهرة الهجرة غير الشرعية تأكد صدق الفرضية، حيث قام الإعلام بشقيه الرسمي والخاص باستخدام آلية التهميش والإزاحة والتجزئة والتفتيت مع هذه القضية وهو ما يعني تزييف لوعي الجماهير المصرية بها، في الوقت الذي أكدت فيه الدراسة الميدانية أن هناك قرى بأكملها خرج شبابها متجهًا نحو الهجرة غير الشرعية نتيجة للفقر والبطالة التي فشل النظام السياسي وحكومته في حلها مما دفع هؤلاء الشباب للبحث عن بديل فلم يجدوا أمامهم إلا زوارق الموت بحثا عن حلم الثراء في بلاد الأوهام شمال البحر المتوسط، فمن يكتب له النجاة قد يفوز بحياة كريمة، ومن يلقى حتفه يستريح من المعاناة والذل والمهانة وإهدار كرامته وحقوقه الإنسانية التي فقدها على أرض وطنه.

وجاءت ظاهرة الاتّجار في الأعضاء البشرية لتؤكد هي الأخرى صدق الفرضية سواء على مستوى الإعلام الرسمي الذي استخدم معها آلية التهميش والإزاحة أو الإعلام الخاص الذي قام بتجزئتها وتفتيتها في تناوله الضعيف لها، وهو ما يعني تزييفًا لوعي الجماهير بهذه القضية، وعلى الرغم من أن الدراسة الميدانية والتقارير الدولية ذات العلاقة تؤكد تفشي الظاهرة في المجتمع المصري لدرجة وضعت مصر في المرتبة الثالثة عالميًا في تجارة الأعضاء. وكان الدافع الأول لانتشارها هو الفقر والبطالة التي لم يستطع

النظام السياسي وحكومته من إنقاذ الشباب المصري من شبحهما، فبحث هؤلاء الشباب عن بدائل قاتلة كان من بينها بيع الأعضاء.

أما قضية العدالة الاجتماعية فقد برز من خلالها الدور المزدوج لوسائل الإعلام حيث برز تزييف الوعي، وبالتالي صدق الفرضية في تناول الخطاب السلطوي للعدالة الاجتماعية، حيث قام بتهميشها وإزاحتها على الرغم من وجودها في دائرة اهتمام قطاعات واسعة من المجتمع خلال مرحلة الدراسة. ومن الغريب حقًا أن يسير الخطابان الليبرالي والإسلامي على نفس خطى الخطاب السلطوي في التهميش والإزاحة مع قضية العدالة الاجتماعية على الرغم من أنهما خطابان معارضان يرغبان في كشف تزييف الخطاب السلطوي وإبراز الحقيقة.

وبالنسبة للرؤى السياسية للأقباط فقد قامت بتجزئة وتفتيت القضية من خلال اختزالها في غياب العدالة والمساواة بين المسلمين والأقباط على الرغم من أن الواقع المعاش يؤكد أن غالبية المصريين يعانون من غياب العدالة الاجتماعية، وهو ما يعني تزييف وعي الجماهير بالقضية، ويؤكد صدق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة الراهنة.

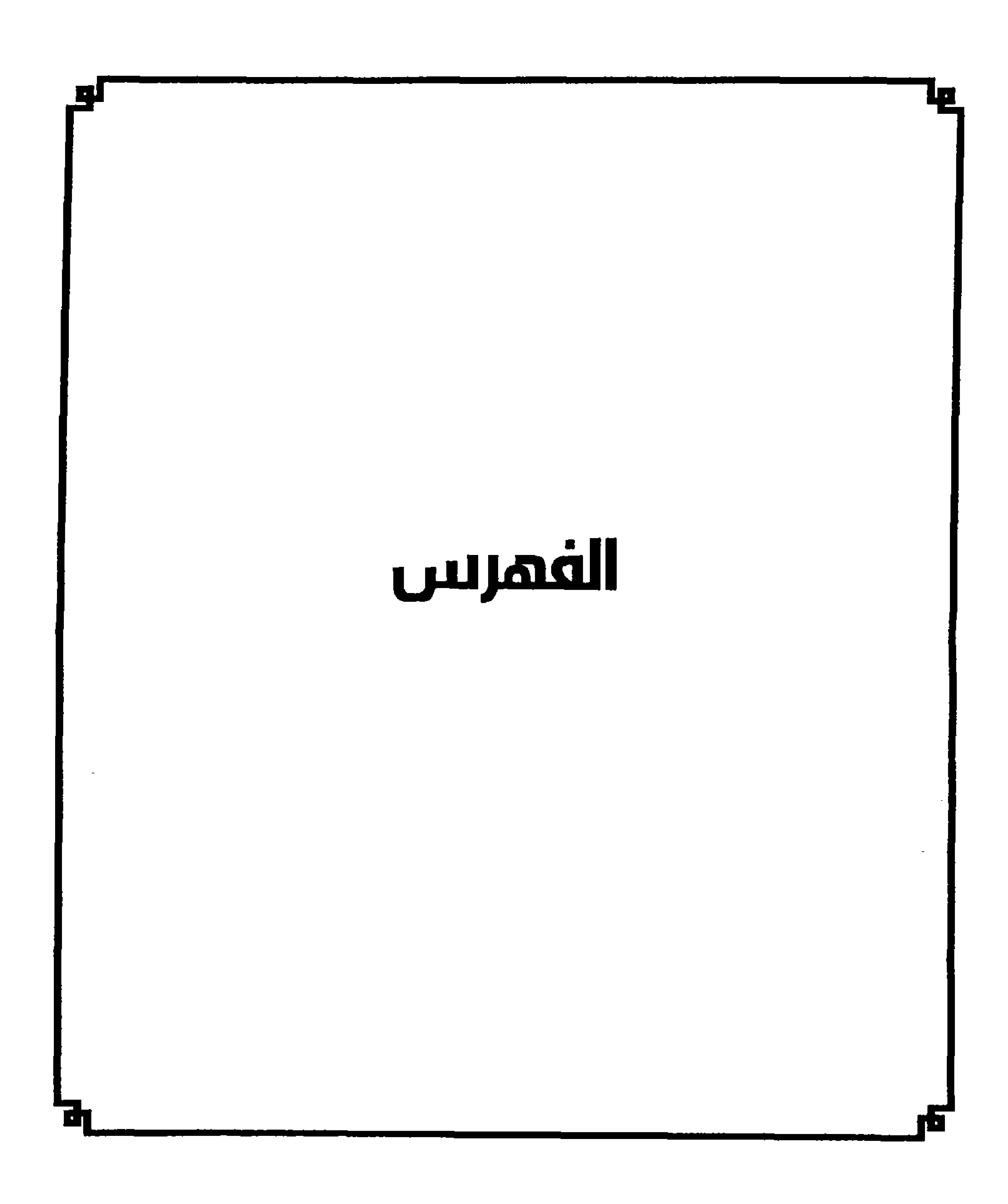
لكن في ظل كل هذا التزييف للوعي الاجتماعي جاء الخطاب الماركسي ليؤكد الدور الحقيقي للإعلام من خلال تشكيل الوعي بقضية العدالة الاجتماعية، حيث أبرز زيف الخطاب الإعلامي السلطوي والخطابات السياسية المعارضة التي استخدمت آليات التهميش والإزاحة والتجزئة والتفتيت مع القضية، في حين قام هو بوضعها في بؤرة الدلالة، حيث قام بالتركيز عليها وإبرازها بكافة أبعادها، ولم يكتفِ بذلك، بل قام بطرح بدائل اجتماعية واقتصادية وسياسية يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية المفقودة في المجتمع المصري خلال مرحلة الدراسة.

وجاءت قضية الثورة لتجسد الدور المزدوج لوسائل الإعلام حيث تأرجح دور وسائل

الإعلام بين عملية تشكيل الوعي وتزييفه، فخلال ثورة ٢٥ يناير قام الإعلام الرسمي بشقيه المقروء والمرئي بتزييف الوعي بالثورة ومحاولة تشويهها. أما الإعلام الخاص فقد اختلف في ذلك حيث جاء الإعلام الخاص المقروء ليشكل إلى حد ما وعي الجماهير بالثورة، في حين سار الإعلام الخاص المرئي على نهج الإعلام الرسمي في تزييف الوعي بقضية الثورة، لذلك فقد كان الإعلام أميل إلى تزييف الوعي من تشكيله في ثورة ٢٥ يناير.

أما الإعلام في ثورة ٣٠ يونيو فقد استمر في لعب الدور المزدوج، لكن هذه المرة بطريقة عكسية؛ بمعنى أنه كان أميل إلى تشكيل الوعي بالثورة من تزييفه، وهنا جاء الإعلام الرسمي بشقيه المقروء والمرئي ليكرس كل طاقاته لتشكيل وعي حقيقي بالثورة. في حين انقسم الإعلام الخاص المقروء والمرئي على نفسه، ففي الوقت الذي سعى فيه الإعلام الخاص المعبر عن القوى المدنية لتشكيل وعي حقيقي بقضية الثورة على غرار الإعلام الرسمي قام الإعلام الخاص المعبر عن القوى الدينية بتزييف وعي الجماهير بقضية الثورة ومحاولة تشويهها ووصفها بأنها عملية انقلاب على الشرعية من قبل الجيش.

وفي النهاية يمكن التأكيد على أن النظام السياسي الحاكم ورجال المال التابعين والمستفيدين من سياساته بسيطرتهما على وسائل الإعلام بشقيها الرسمي والخاص، قد تمكنا في أغلب الأحيان من توجيه الإعلام لكي يقوم بوظيفة معاكسة ومناقضة لأحد أهم وظائفه، وهي تشكيل الوعي الجماهيري بقضايا ومشكلات المجتمع، حيث قام بالتزييف والتضليل، وهو ما كشفت عنه الدراسات الاجتماعية الميدانية والتحليلية الموجودة بين دفتي هذا الكتاب، حيث كانت محاولتنا تهدف بشكل أساسي إلى توعية الجماهير بأساليب تزييف وعيها عبر وسائل الإعلام الحديثة، ونتمنى أن نكون قد أنجزنا جزءًا من هذه المهمة الطويلة والشاقة والتي تتطلب دراسات وبحوثًا كثيرة في هذا الاتجاه، اللهم بلّغت، اللهم فاشهدْ.



الفهرس

رقم الصفحة

الفهرس

يعتبر الإعلام في المرحلة الراهنة أحد أهم أدوات تنشيط الوعي لدى المواطن المصري فالغالبية العظمى من المصريين يتلقون معلوماتهم بواسطة وسائل الإعلام خاصة المرئية نظراً لأرتفاع نسبة الأمية، و عملية تشكيل الوعي من خلال وسائل الإعلام ليست بريئة على الإطلاق، فدائماً ما تتحكم فيها مصالح القوى المسيطرة على هذه الوسائل سواء كانت قوى سياسية أو أقتصادية، حيث توجهها إما إلى تشكيل وعي حقيقي و موضوعي للجماهير الشعبية بقضايا و مشكلات مجتمعها الأساسية من خلال تصوير الواقع كما هو عليه بكل أبعاده دون تهميش و إزاحة أو تجزئة و تفتيت - و هذا نادراً ما يحدث إلا إذا كانت مصالح القوى المسيطرة تبغي ذلك - و هي العمليات التي تنقلنا مباشرة من تشكيل الوعي الحقيقي إلى تشكيل وعي زائف لدى الجماهير بطبيعة قضايا و مشكلات المجتمع الذي يعيشون فيه.

و قد حدث تشكيل الوعي الزائف بواسطة وسائل الإعلام في المجتمع المصري قبل ثورة ٢٥ يناير، لكنه حاول أن يحيد عن دوره في تزييف الوعي و يسترد دوره في تشكيل وعي حقيقي أثناء ثورة ٣٠ يونيو.

لكن سرعان ما عاد لتنفيذ أجندة القوى المسيطرة عليه ليقوم بدوره الذي إعتاد عليه و هو تزييف وعي الجماهير الشعبية من الفقراء و الكادح

تصميم الغلاف/ إسلام حمدي


IBSN: 978 977 399 333 7

